



Distr.  
GENERAL  
E/CN.4/1985/19  
8 February 1985  
ARABIC  
Original: ENGLISH



الأمم المتحدة  
المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون  
٤ شباط / فبراير - ٥ آذار / مارس ١٩٨٥  
البند ١٦ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في أي  
جزء من العالم ، مع الاشارة بصفة خاصة إلى البلدان  
والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمala من اعداد  
المقرر الخاص ، الفايكاونت كولفيل أوف كولرسوس ،  
طبقا لل الفقرة ١٤ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٥٣/١٩٨٤  
الموعرخ في ١٤ آذار / مارس ١٩٨٤

المحتويات

<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
أولا - مقدمة	١ - ١٩
ثانيا - الحقوق المدنية والسياسية	٥ - ١٨٨ - ٢٠
ألف - الحقوق المدنية	٥ - ١٤١ - ٢٠
١- حق الحياة والسلامة الشخصية	٥ - ٩٠ - ٢٠
٢- الحق في الحرية الشخصية	١٩ - ١١٩ - ٩١
٣- حرية الانتقال والإقامة	٢٥ - ١٤١ - ١٢٠
باء - الحقوق السياسية	٢٩ - ١٨٨ - ١٤٢
١- حرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات	٢٩ - ١٨١ - ١٤٩
٢- حرية التعبير والحرية الدينية	٣٩ - ١٨٨ - ١٨٢
ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٤١ - ٢٥٣ - ١٨٩
ألف - مستوى المعيشة	٤١ - ٢٢٩ - ١٨٩
باء - اللاجئون	٤٩ - ٢٥٣ - ٢٣٠
١- اللاجئون في المكسيك	٤٩ - ٢٤٦ - ٢٣٠
٢- اللاجئون في هندوراس	٥٩ - ٢٤٦ - ٢٤٣
٣- اللاجئون في بلizer	٥٩ - ٢٥٣ - ٢٤٧
رابعا - الاستنتاجات والتوصيات	٥٥ - ٢٥٧ - ٢٥٤

المرفقات

- الأول - قرار الجمعية العامة ١٢٠/٣٩  
 الثاني - خريطة تبين مسار تنقل المقرر الخاص في غواتيمala

## أولاً - مقدمة

- ١ - نظرت لجنة حقوق الانسان في حالة حقوق الانسان في غواتيمالا في دوراتها الخامسة والثلاثين وال السادسة والثلاثين والسبعين والثلاثين عندما اعتمدت المقرر ١٦ ( د-٣٥ ) والقرارين ٣٢ ( د-٣٦ ) و ٣٣ ( د-٣٧ ) على التوالي . وفي هذا القرار الأخير رجت اللجنة من الأمين العام ان يقيم اتصالات مباشرة مع حكومة غواتيمالا وأن يقدم تقريرا عن هذه الاتصالات الى الجمعية العامة . وأحاطت الجمعية العامة علما بال报 ( A/36/705 ) ، ورجت في مقرها ٤٣٥/٣٦ من حكومة غواتيمالا زيادة التعاون مع الأمين العام في جهوده من أجل اقامة هذه الاتصالات .
- ٢ - وفي دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في شباط / فبراير ١٩٨٦ كان معروضا على اللجنة المعلومات التي جمعت عن الحالة في غواتيمالا وضمنت في الوثيقة E/CN.4/1501 واتخذت القرار ٣١/١٩٨٦ . ووفقا لهذا القرار طلب الى رئيس اللجنة أن يعين بعد التشاور مع المكتب مقررا خاصا لإجراء دراسة شاملة لحالة حقوق الانسان في هذا البلد تعرض على اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين .
- ٣ - وفي دورتها السابعة والثلاثين دعت الجمعية العامة في قرارها ١٨٤/٣٧ الموعرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ حكومة غواتيمالا والأطراف الآخرين المعنيين الى التعاون مع المقرر الخاص ورجت من لجنة حقوق الانسان أن تدرس بعناية تقرير مقررتها الخاص وأن تنظر في ضوء ذلك التقرير في اتخاذ المزيد من الخطوات لتأمين حقوق الانسان والحربيات الأساسية في غواتيمالا .
- ٤ - وأعربت لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في شباط / فبراير ١٩٨٣ عن خيبة أملها لأنّه لم يكن في وسع مقرر خاص للجنة اجراء دراسة شاملة لحالة حقوق الانسان في غواتيمالا ورجت مرة أخرى ان يقوم الرئيس بأقل ما يمكن من التأخير وبعد التشاور مع المكتب بتعيين مقرر خاص للجنة ورجت ان يقدم المقرر الخاص تقريرا موعقتنا الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين وتقريرا نهائيا الى اللجنة في دورتها الأربعين .
- ٥ - وقرر رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للجنة بعد مشاورات أجراها مع المكتب بتعيين الفايكاونت كولفيل أوف كولروس ( مستشار الملكة ) من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مقررا خاصا بموجب القرار المذكور في الفقرة ٤ أعلاه . وقد أعرب الفايكاونت كولرس عن استعداده للعمل بهذه الصفة .
- ٦ - وعملا بالفقرة ٩ من القرار ٣٧/١٩٨٣ قدم المقرر الخاص تقريرا موعقتنا الى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة وتقريرا نهائيا الى الدورة الأربعين للجنة حقوق الانسان وفي هذا الصدد ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٠٠/٣٨ ، واعتمدت لجنة حقوق الانسان القرار ٥٣/١٩٨٤ .
- ٧ - وقد تجددت بذلك ولاية المقرر الخاص بقرار اللجنة ٥٣/١٩٨٤ ، وقد ثبت هذا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٧/١٩٨٤ . وقد وضع قرار اللجنة جزئيا على الأقل على أساس التوصيات الواردة في التقرير السابق . ويرد هنا تقرير عن مدى تنفيذ تلك التوصيات . والقرار مهم أيضا لأنّه حدد اختصاصات المقرر الخاص بوضوح . وترجو في الفقرة ١٤ من المنطوق من المقرر الخاص أن يقدم تقريرا عن "التطورات اللاحقة لحالة حقوق الانسان في غواتيمالا ، مراعيا فيه ما يستجد من تطورات تتعلق بالتوصيات الواردة في تقريره وكذلك المعلومات المستقاة من مصادر أخرى موثقة" . وكان من

بين هذه المصادر الأخرى جريدة يومية تصل بانتظام تقريباً إلى جنيف ومجموعة من النشرات الأخرى تحتوي على أنباء وآراء من أشخاص كثيرين . وقد تلقى المقرر الخاص بلاغات من الحكومة ومن الاتحاد الشوري الوطني لغواتيمala ( التجمع الشامل للمغاورين ) وفروعه ، ومن منظمات غير حكومية وأفراد في بلدان عديدة ، ومجموعتين منتظمتين من المواد الاخبارية تنشران في المكسيك وماناغوا . وكما سيتضمن حاول المقرر الخاص التحقيق في بعض المعلومات المقدمة ليبرى ان كانت موثقة . كما طلب قرار اللجنة من المقرر الخاص أن يقدم تقريراً موعقتاً إلى الجمعية العامة وتقريراً نهائياً إلى اللجنة . وفي الدورة التاسعة والثلاثين ، أحاطت الجمعية العامة علماً بال报告 الموقت المقدم من المقرر الخاص ( A/9/635 ) واتخذت القرار ١٢٠/٣٩ ، ويرد نصه في المرفق الأول .

٨ - وكانت فقرة القرار مفيدة أيضاً في الاشارة إلى مدى التقرير وكذلك منهجيته . وقد وجه انتقاد شديد في العام الماضي إلى كلا هذين الجانبيين ، بيد أن من المستحيل تفسير هذه الفقرة على أنها تتطلب تقييماً شاملًا للإحصاءات الأشخاص الذين قتلوا أو اختفوا خلال السنوات الست أو السبع الأخيرة . ويأمل المقرر الخاص في أن يكون على صواب بقصر هذا التقرير على الأحداث التي وقعت في عام ١٩٨٤ .

٩ - وقد غطت التوصيات جانب إيجابية في مضمون حقوق الإنسان وأمثلة على انتهاكات حقوق الإنسان . وفي الجانب الإيجابي استمر تنفيذ التنمية الريفية التي تنسقها لجنة التعمير القومي ، ويستمر منح سندات ملكية الأرض مما أحدث تقدماً نحو تمكين بعض سكان البلد من الارتفاع فوق الحد الأدنى للزراعة الكافية ، ويتم توفير التعليم التقني والمرافق والهيكل الأساسي التعليمية والمصحية مثل الطرق والامداد بالمياه في المزيد من الأماكن .

١٠ - وقد جرت المرحلة الأولى من العملية الانتخابية التي أدت إلى إقامة جمعية تأسيسية في ١ آب / أغسطس ١٩٨٤ بصلاحيات محدودة لأعداد دستور جديد ، وهي المرحلة الثانية للقانون الانتخابي والتدابير الرامية إلى توفير الحماية القضائية لحقوق الإنسان الأساسية . وقد أدت المحكمة الانتخابية العليا واجباتها بمهارة ونزاهة واشتراك في الانتخابات أحزاب الوسط واليمين .

١١ - ولاتزال هناك أمثلة عديدة ظاهرة لانتهاكات حقوق الإنسان في حالات فردية ولاسيما عمليات القتل والاختفاء والاصابة بجرح ، ولا تتوفر لدى المقرر الخاص معلومات عن عدد الحالات التي تم حلها ولكن هناك العديد من الحالات لم تحل بعد . وقد بذلت محاولة لإنشاء منظمة تسمى لجنة السلم كان يمكن أن تقوم بدور مفيد في المساعدة على حل مسألة الادعاءات ولكنها فشلت تماماً حتى الآن في أداء مهمتها .

١٢ - وقد صدر عفو عن الأشخاص الذين أصدرت المحاكم الخاصة أحكاماً ضدهم والذين كانوا لا يزالون يقضون مدة العقوبة وأطلق سراحهم .

١٣ - لا يبدو أن حرية الكلام والنشر تعاني من أي انتهاك جدير بالاهتمام .

١٤ - ويبدو أن نشطة نقابات العمال ، حسب المعلومات الحالية ، مقيدة جداً كما يبدو وجود تلك النقابات محفوفاً بالخطر .

١٥ - ولايزال الكثير جداً من اللاجئين في المكسيك وهم في سبيل الابعاد من المنطقة القريبة مباشرة من الحدود ، وعمر عدد معين منهم إلى غواتيمala حيث يجري إعادة توطينهم . وتوجد أعداد أصغر في

هندوراس وبليز ، وهم يبدون ميلا أقل للعودة ويواصل اللاجئون في الداخل - المشردون - الخروج من مخاينهم ويجرى اعادة توطينهم ، واستمر صدور قرارات العفو لاتزال تصدر حاليا ، واستفاد منها منذ بدئها نحو ٨٠٠٠ شخص .

١٦ - ولا ينم الترتيب الذي عولجت به هذه الأمور عن أي ترتيب من حيث الأهمية . فكل منها يتعلق بحق أساسى أو أكثر من حقوق الإنسان ويطلب النظر إليه بنفس القدر من الاهتمام .

١٧ - وعقد المقرر الخاص مناقشة طويلة بشأن مسألة المنهجية ، مع اتحاد ممثلى المعارضين في غواتيمala في كانون الأول / ديسمبر في نيويورك . وعد الممثلون بارسال عرض خطى كامل للمنهجية التي يعتبرونها صحيحة الا ان هذا العرض لم يصل . بيد ان المناقشة قد أسفرت عن عدد من النقاط .

(أ) انهم يشددون كثيرا على ضرورة الحكم على أنشطة الحكومة العسكرية الحالية بالنسبة الى خطتها الشاملة لمكافحة التمرد . وينطبق هذا بصفة خاصة على مشاريع التنمية في المناطق الريفية ، وهي "عواميد التنمية" (المستوطنات الجديدة) ونظام الخفر المدني . ومن المرجح أن الحكومة ستنتفي وجود هذا الترابط . انظر النص المستشهد به الوارد في الفقرة ١٢١ أدناه . وأشار أحد كبار الضباط العسكريين الى هذه النقطة مرة أخرى في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ قائلا انه ينبغي اعطاء سكان الريف الفقراء ، ولاسيما في الشمال وفي الشمال الغربي ، شيئا من الأمل فيما يتعلق بتحقيق تقدم وتحسين ملحوظ في مستوى المعيشة اذا أريد تجنب تمردهم مرة أخرى . ومن غير الواضح أن للطرق الجديدة التي بنيت في مثلث اكسيل ، وغربي بيتيين وعبر اكسون حتى الالقاء بشبكة الطرق في شمال هوبيهويتينانغو ، غرضا مزدوجا : فهي تحسن كثيرا قدرة الجيش على الحركة بسرعة وفاعليته ضد غارات المغاوريين في المناطق التي مازالت تتكرر فيها ، الى حد ما ، المناوشات العسكرية العنيفة . ونقلت صحيفة "Prensa Libre" في ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ تقريرا عن وقوع معركة في مثلث اكسيل في قرية صغيرة تدعى سومال ، في بلدية نيباخ ، قتل فيها اثنان على الأقل من المغاوريين وعضو واحد من أعضاء الخفر المدني ، وجنديان : وفي الواقع ، يرجح ان ٩ أشخاص قد لقوا مصرعهم . وحدثت عمليات أخرى في سان مارкос وفي موضعين في شرقى بيتيين . ولكن لهذه الطرق أيضا أغراض قيمة بالنسبة للسكان المدنيين . فهي تربط بين المراكز البلدية المحلية ، وتتيح بصفة خاصة فرصة لتسويق الحاصلات ، ومنها بعض الحاصلات الجديدة التي تجري مساعدة اهالي القرى على تنميتهما . ويعتبر تحسين المواصلات مفيدا في أي بلد ، وقد علم المقرر الخاص في عدة مجتمعات محلية منعزلة بالرغبة في امكانية الاستفادة من الطرق . وعليه فان هذه النقطة مقبولة ، الا انها لا تضر ، فيما يبدو، بمنهجية المحتويات الواردة في هذا التقرير .

(ب) أما النقطة الرئيسية الأخرى للمعارضة فموعداها انه ليس من واجب المقرر الخاص ان يسدي المشورة الى الحكومة ( ربما عن طريق التوصيات ) ، ولا أن يسعى الى اتخاذ خطوات معينة مثل الافراج عن الاشخاص المدنيين من قبل المحاكم الخاصة ، بل ينبغي له بالأحرى ان يقتصر على اجراء تحقيقات في الادعاءات والاتهامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان ، على وجه التحديد وبصورة عامة وأن يقدم تقريرا عنها . كما ينبغي الإبلاغ عن أي تحسن يحصل في مجال حقوق الانسان بما في ذلك تقييم ما يمكن أن يشكل تحسنا . وبينما يرمي لمركز حقوق الانسان ان يجمع التحقيقات التمهيدية وأن يقوم بها في مجال كل انتهاك يتم الإبلاغ عنه ، ومن ثم ينبغي وضع خطة لإجراء تحقيق في حوادث مختارة . ويتمشى الجزء الاخير من هذا الاقتراح تماما مع ما تم انجازه منذ بدء ولاية المقرر الخاص . ان موارد

المركز محدودة ، ولا يمكنه استقصاء جميع الادعاءات ، الا انه تم بالفعل التحقيق في حوادث مختارة ( انظر الفقرات ٣١ - ٥٩ ) . ولكنه فيما يتعلق بالمشورة المقدمة الى الحكومة ، فان موقف المعارضة ينطوي على خطأ . ويتوقع من المقرر الخاص ، طبقا لإجراءات مقررة من الأمم المتحدة ، ان يعرض في تقريره استنتاجات ووصيات . ولا مفر من ان توجه هذه الاستنتاجات والتوصيات الى حد بعيد الى الحكومة ذلك انها وحدها تتمتع عادة بمركز يسمح لها بتنفيذها ( اذا ما رغبت في ذلك ) . وعلىه يبدو أن نهج المعارضة في هذا الصدد خاطئ . وتتألف لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة من ممثلين حكوميين ، ولا بد من ارسال التقارير التي كلفت بها الى حكومات البلدان الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة .

( ج ) يقال ان التقرير يفتقر الى الاحصاءات . وهذا صحيح . لقد عرضت المعارضة احصاءات تتضمن مختلف التواریخ الأساسية من ١٩٧٨ الى ١٩٨٤ بشأن مواضيع ذات اهمية بالغة كالعجز العام بالنسبة المؤدية من الناتج القومي الاجمالي ، والتوزيع الوطني للدخول ، والأمية ، ومدى توافر فرص الالتحاق بالتعليم للأطفال ، ونسبة السكان الذين يتمتعون بامكانية الانتفاع بمرافق دورة المياه والمياه الجارية في منازلهم ، أو أن تكون هذه متاحة لهم بشكل معقول . وهذه بالطبع جوانب هامة لتقدير مستوى المعيشة لأي فئة سكانية . واذا ما رغبت اللجنة في ادراجها في التقرير ( ان وجدت فرصة أخرى لذلك ) فسيسعد المقرر ان يقوم باستشارة وكالات متخصصة أخرى للأمم المتحدة كالأونكتاد الذي يحوز على قدر تشكيلة واسعة من هذه الاحصاءات . أما المسألة الأخرى المتعلقة بالاحصاءات فتنطوي على قدر أكبر من الصعوبة . وهي تتعلق بتقدير عدد حالات الوفيات والمحتجزين وال مجردين التي تعزى الى قوات الأمن . وكما ورد في موضوع آخر من هذا التقرير ، يوجد هناك عدد من العناصر المحتملة والمسؤولة عن هذه الجرائم . وفي الواقع ، يمكن النظر الى حدث ما من وجهات نظر مختلفة . ففي نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر عثرت دورية تابعة للجيش في منطقة نيباخ في كيشيه على مجموعة من ٥٥ شخصا من سكان الريف في منطقة يطلق عليها كسيكاساكوم . وكانوا تحت سيطرة وحدة من جيش المعاویر الفقراء ، ثم تخلى هؤلاء عنهم . وتقول الحكومة انهم "حرروا" . وفي نشرة أخرى لمنظمة قيل انهم "احتجزوا" . ونظرا لوجود مثل هذا القصور في الاتفاق على تصنیف مشترك يفضل المقرر الخاص ألا يعرض احصاءات شاملة بل ان يعالج أحدها محددة .

١٨ - وتمت زيارات الفريق لغواتيمala في الفترة من الاحد ١٦ آب / اغسطس الى السبت ١٨ آب / اغسطس ١٩٨٤ ( مع قضاة صباح أحد الأيام في هندوراس ) ، واستمرت بعد ذلك حتى يوم الجمعة ٢٤ آب / اغسطس في المكسيك وبليز . ومرة أخرى في غواتيمala من يوم الأحد ٢٠ كانون الثاني / يناير الى يوم السبت ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ . وقدمت حكومة غواتيمala كل أنواع التسهيلات والمجاملات وتمكن المقرر الخاص من السفر بحرية في جميع أنحاء البلد الى الجهات التي قصد زيارتها اختيارا . ولم توضع عقبات في الطريق ، وتمكن من التكلم مع كل من أراد التحدث اليه . وتعاونت السلطات في هندوراس والمكسيك وبليز بأقصى قدر مستطاع في تمكينه من زيارة اللاجئين . وهو يعرب عن خالص الشكر لكل منهم ، ولما أبداه كل من قابلهم من صبر وما قدمه من مساعدة .

١٩ - وهذه صيغة مستكملة للتقرير التمهيدي ، وتتضمن معلومات تم تقديمها بشأن مسائل مذكورة في ذلك التقرير فضلا عن مواد جديدة تم الحصول عليها من الزيارة الثانية في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ .

## ثانيا - الحقوق المدنية والسياسية

### ألف - الحقوق المدنية

#### ١ - حق الحياة والسلامة الشخصية

##### (أ) العنف

٤٠ - يتعلّق أشياع شجب لامتهان حقوق الإنسان في غواتيمالا في الوقت الحاضر بمستوى العنف . وهذه ليست مسألة مذابح في المناطق الريفية . وتحصّن الحالات أفراداً بمفردهم أو في اعداد صغيرة . ويحدث الكثير منها في العاصمة ، ولكن توجد حالات تتعلّق بأجزاء عديدة أخرى من البلد .

٤١ - وليس بالواسع الا تقديم أمثلة . فقد قدمت منظمة غير حكومية الى المقرر الخاص قائمة بما وقع من حوادث في الفترة بين ٣٠ تموز / يوليه و ١٨ آب / أغسطس ١٩٨٤ ، وقد وصلت بعد أن غادر غواتيمالا ، ولذلك لم تكن لدى السلطات فرصة للتعليق . وتزدّد أنة ١٤ شخصاً قتلوا خلال تلك الفترة ، وعشر على جثة ١٦ شخصاً عرفت شخصياتهم و ١٠ أشخاص غير معروف عليهم كما جرح ٦٨ بطرق شتى . وحدثت علاوة على ذلك حالة وفاة واحدة وثلاث اصابات بجراح داخل سجن لاغرانها بينال في بافون . وخطف أو اختفى ٣٠ شخصاً وعشر على ٥ خطفوا من قبل أحياء وتم الإفراج عنهم . وتتوفر المعلومات جميع التفاصيل المتاحة ، ووّقعت حادثة قتل جنسي وحشية واحدة لامرأة ، وكان من الضحايا أحد رجال الشرطة السابقين ، وكذلك أحد أفراد الخفر المدني . وعشر في سان ماركوس على جثة امرأة لم تعرف هويتها ، وكانت ترتدي بزة لونها أخضر - زيتوني .

٤٢ - ونشرت صحفة الـ غرافيكو الـ يومية تقريراً عن مؤتمر صحفي عقده المقرر الخاص في ١٨ آب / أغسطس . ونشرت أيضاً بعض الحالات : طالب أطلق عليه الرصاص وجرح في جامعة سان كارلوس ، فيما يتصل بوجود دلائل على الاتجار بالمخدرات : هوجم أربعة من رجال الشرطة في حادثين أحدهما في العاصمة والأخر في الـريف : وهوجم بعض أفراد الخفر المدني وجرحوا في مكانيين ، في غرب غواتيمالا : واعتقل رجلان لاغتصاب امرأتين وقتل رجل ، يبلغ عمره ٧٠ سنة : واستولت ثلاثة نساء مسلحتان بـأسلحة أوتوماتيكية على مرآب بالقرب من العاصمة ، وسرقوا ٢٠٠ كويتزال ووقدوا ومجوهرات من أحد الزبائن ، ورقم تسجيل سيارتهن معروف . واتهم موظفون في بلدية التا فيرا باز بسلب مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ كويتزال من مجلسهم المحلي عن طريق الـاحتياط ، وعشر على بعض بقایا جثث بشرية مدفونة في أرض قاحلة في اسكونتلا ، وذلك في مكان عشر فيه على جثث أخرى في سنتي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، وعشر على جثة نجار في نهر بالـعاصمة . واعتقل أحد رجال الشرطة وهو برتبة ملازم أول بسبب سرقة صندوق أدوات ، وأطلق آخر النار على زميله فأصاب شفته نتيجة لخلاف بشأن واجباته ، وتوفي أحد رجال الشرطة متاثراً بجراحه اثر اطلاقه النار على نفسه ، ونقل آخر من مركز الشرطة الى المستشفى هذا ، ولا تذكر هنا حوادث الفيضانات والممرور .

٤٣ - الواقع ان قائمة المنظمات غير الحكومية تحتاج الى اضافات . وفي ٦ آب / أغسطس نقل مريضان مسميان جريحان الى المستشفى ، وكان قد عشر عليهما في الشارع ، وجرح شخص آخر في اليوم التالي . ونشرت الصحف حوادث أخرى غير واردة في القائمة . والحقيقة أن أنهار الصحف امتلأت بمثل

هذه الحوادث طيلة بضعة أشهر ، ولم تشمل مدنيين فقط ، وإنما بعض أفراد الشرطة والقوات المسلحة أيضاً . وعندما يعثر على أشخاص بعد اختطافهم تحاول السلطات القضائية التحقيق بشأن الجريمة ، ولكن كثيراً ما لا يستطيع الضحايا اعطاء المعلومات اللازمة . وتسبب التجربة صدمة تبقى لفترة كبيرة .

٤٤ - ولا توجد إحصاءات متوفرة عن الشهور الأخيرة تعطي أرقاماً رسمية لمختلف الجرائم . ولا ريب أن جرائم عنيفة من النوع المبين قد زادت منذ تولي الحكومة الحالية للسلطة . ولم تكن تلك الجرائم من المعالم الهامة لنظام ريوس موت ، على الرغم من أنها كانت منتشرة قبل ذلك . ويحتمل أن يكون المسؤولون عنها قد أتوا من نفس القطاعات مثل تلك التي ذكرها المقرر الخاص بعد ذلك فيما يتصل بحوادث الاختفاءات ، ولكن لا يوجد من الأدلة سوى القليل ، ان وجدت اطلاقاً . ويقع العنف الاجرامي في كثير من البلدان ، ان لم يكن في جميعها ، الى حد أكبر أو أصغر ، ويعتقد المقرر الخاص ان هذا العنف مشكلة خطيرة حالياً في غواتيمالا ، وسواء أكان يقع على كاهل السلطات مسؤولية عن هذه الحوادث أم لا ، فالملحوظ أن حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمواطنين في خطر وأنه توجد ألوان عديدة من المعاناة الحقيقة وإن هذا لأمر يدعو إلى القلق الحقيقي . ويرد السبب في ذلك جزئياً على الأقل في الفقرات ١٠٨ - ١١٧ أدناه .

٤٥ - وأصدرت الجمعية التأسيسية ، في ٢٦ آب / أغسطس ، فراراً ، بموافقة اجتماعية من الحاضرين وعددهم ٨٥ نائباً ، بادانة العنف والمسؤولين عنه .

#### (ب) انتهاكات حقوق الإنسان الفردية

٤٦ - يجب الاعتراف بأن المقرر الخاص لم يتحقق في كل ادعاء يتصل بانتهاك حقوق الإنسان وينبغي أن تكون الأمثلة وحدها كافية في هذا الصدد . فالسجن الرئيسي لغرانجا بينال ، بافون ، الواقع بالقرب من العاصمة كان مصدراً لعدة ادعاءات : قتل النزلاء بعضهم بعضاً أو قتلهم بواسطة سلطات السجن أو الشرطة ، واكتشاف محتجزين في غرف تحت الأرض في ظروف غير إنسانية . وهناك شكوى مقدمة من أفراد أسر طاقم سفينة تجارية أبحرت إلى كوستاريكا في كانون الثاني / يناير مفادها أنهن لا يستطيعون اقتقاء أثريهم ، على الرغم مما يقال عن عودة باقي البحارة المكسيكيين إلى وطنهم؛ وهناك شائعات كثيرة مفادها أن السفينة قد شوهدت في نيكاراغوا وإن البحارة المفقودين في المكسيك . ويدعى المونسنيور فلوريس أسقف ألتا فيرا باز أنه يملك دليلاً على وجود ممارسة التعقيم السوري للنساء ، وهي ممارسة ظلت متواصلة لفترة طويلة ولاسيما بين النساء من المواطنات الأصليات ، وذلك عن طريق العقاقير والأغذية . وقد عرض على المقرر الخاص الكثير من الحالات الأخرى . وتتمثل المشكلة في أن وقت المقرر الخاص في غواتيمالا كان محدوداً . وقد استفسر عن أحداث وقعت في بافون وكان من الواضح في الحالة أنه يوجد خلاف كبير بشأن الحقائق . فالشهادة الخطية المتعلقة بالسفينة موقعة ولكن لا يوجد تاريخ أو عنوان ، ولذلك فإن المقرر الخاص لا يعرف حتى السنة التي يقال إن الحادث وقع فيها ، كما أن ولايته لا تمتد إلى نيكاراغوا أو المكسيك فيما يتعلق بالبحث عن المفقودين . وفيما يتصل بالتعقيم بحث الأمر في أيجاز مع رئيس أساقفة غواتيمالا الذي اتفق مع المقرر الخاص فسي أى تحقيق سيكون عملية ضخمة . وأبلغ المقرر الخاص في المركز الصحي في بولي ( كيشييه ) بأن المشورة وأفراد منع الحمل متوفرة للنساء ، ولكن مسألة الارقام غير واردة .

٤٧ - وفي كانون الثاني / يناير بلغ المقرر الخاص أنه حصلت مشاكل اضافية في السجون . فقد قتل ثمانية نزلاء وأصيب آخرون بجراح في بافون في كانون الأول / ديسمبر أثناء زيارة كما يبدو . وقتل نزيلان في سجن في كانتيل ، في كويتز التزينغو على يد سجناء آخرين ، فيما يبدو ، بسبب خلاف نشب بينهم بشأن اختبار قناة التلفزيون التي ستشاهد في غرفة الاستجمام . وبالنسبة لموضوع السجون يخطط رئيس الدولة لتحسين النظام . ومن المقرر شراء المزيد من الأراضي في بافون لتمكين السجناء من مزاولة الفلاحة ( وبيع المحاصيل ) ، وسوف تفتح صنوف للأميين وسيوفر التعليم الثانوي للذين يبلغون تلك المرحلة . ويتوقع أن يوعدي المزيد من الأنشطة من هذا النوع إلى إزالة الملل والكسل الذي يوادي إلى ظهور مشاكل . ( ويدرك هنا من باب الانصاف فقط أنه يوجد في بافون بالفعل بعض ورشات العمل حيث يجوز للسجناء مزاولة الحرف كالتجارة وصنع المجوهرات المطلية بالمينا ) . ومن المزمع أن تبني سجون أخرى غير هذه السجون الخمسة ، مما سيتيح المرونة الالزمة لنقل المشاغبين وتشتيت العصابات . وتبدو هذه الاقتراحات سلية بالنسبة للمقرر الخاص الذي يتمتع من جانبه بخبرة في النظام الجنائي .

٤٨ - وتذكر هنا هذه المسائل للتدليل على أن المقرر الخاص يدرك وجودها . إلا أنه من المتعذر تأكيد أو نفي المزاعم ، وهو يرى أن من غير المحتمل أن تتطلب منه ولايته متابعة كل حالة حتى يصل إلى نتيجة ثابتة ، أو أن ترحب سلطات غواتيمala بأن يجري المقرر الخاص للأمم المتحدة تحقيقات واسعة النطاق . إذ أن هذه واجبات تقوم بها الشرطة أو الأدارات الحكومية في أي بلد .

٤٩ - وعلى الرغم من ذلك ، فإن المقرر الخاص طلب التوجيه إلى عدة أماكن بقصد محاولة اكتشاف الحقيقة بشأن بعض الادعاءات التي نشرت . ويبدو أن السلطات ، والجيش بوجه خاص لا تدرك تماماً سبب اختياره لهذه الأماكن . ومن الواضح أن المنشورات التي وصلت إلى المقرر الخاص غير متوفرة لديها . وقد سمح لها في آخر الأمر بتنقلي نسخ منها . ومن مزايا هذا الجهل ، على الأقل ، أنه ينم عن أنه من غير المحتمل أن يكون أحد قد تواطأ لكي يضل المقرر الخاص . أما عبيه فيتمثل في أنه لا يحتمل أن تسمع الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان أي ايفاح لهذه الادعاءات من قبل وفد غواتيمala ، مادامت التحقيقات الداخلية لم توجه ببساطة إلى القضايا الواسعة الانتشار على هذا النحو في الخارج .

٥٠ - وفيما يلي وصف لنتيجة التحقيقات التي أجريت بشأن بعض الادعاءات ، المتعلقة بأماكن تنتشر في مختلف أنحاء مقاطعات التيبلانو .

#### ١) سانتياغو اكسكان كيشيه

٥١ - إن الادعاءات هي أن مذبحة حدثت في آل كيشيه ، راح فيها أكثر من ١٠٠ ضحية . وقد قالت مارسيلا فيلاسكويز ، وهي تبلغ أن أكثر من ١٠٠ شخص قد ذبحوا على أيدي جيش غواتيمala في ١٥ شباط / فبراير ، "لقد مات الجميع ، أسرتي كلها . لقد طوقنا الجيش وأطلق علينا نيران المدافع الرشاشة . الكثير من الناس قد ماتوا . أحرقت جميع المساكن ، لقد أحرقها الجنود" . وقالت أيضاً فيلاسكويزا وهي واحدة من ٤٦ شخصاً بقوا على قيد الحياة وتمكنوا من الوصول إلى المكسيك كما تتماثل للشفاء في المستشفى في كويتان ( ولاية شياباس ) من جراح تعاني منها اثر اصابتها برصاصه خلال الهجوم ، "أصببت برصاصه في الساق عندما كنت أجرى لألحق بطفلسي ، أحدهما في سن ١٢ والآخر عمره سبعة أشهر . ولكن الجنود أطلقوا النار على أكبرهما وكان من المحتم على أن أتركه هناك ميتاً . وأحضرت فقط الصغير

معي " . وأكَدَ عدَةَ فلاحِينَ مِنْ غواتيمالا روايةَ فيلاسكويزا كَمَا تأكَدَتْ مِنْ سانتياغو اكسكان ، وَقَدْ أَقَامَ هُؤُلَاءِ الْفلاحِونَ أَخِيرًا فِي مَرْكَزِ امْبِيلِيانُو فِي مَخِيمِ لاجِئِي بُورْتُوريُوكُو فِي شِيابَاس " .

٣٢ - وقد أذيعت هذه الأنباء في آذار / مارس ١٩٨٤ . وتصادف أن المقرر الخاص يعرف سانتياغو اكسكان ، اذ كان قد زارها في صيف سنة ١٩٨٣ . وتعرف على العديد من القرويين عند عودته في آب / اغسطس ١٩٨٤ للتحقيق في هذا التبليغ . والنتيجة التي توصل اليها هي أن هذا الادعاء غير صحيح على وجه الاطلاق . فالمنازل هي كما رآها وأخذ صورها في سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . وسأل عن الأحداث التي جرت في شباط / فبراير في جمع من الأهالي بلغ نحو ٧٠ شخصا .

٣٣ - انه مكان بعيد . ولم يخبرهم المقرر الخاص بادىء ذي بدء بسبب عودته للقيام بزيارة أخرى ولكنه استيقن من عدم حضور أي شخص آخر الى القرية لإجراء أية تحقيقات .

٣٤ - لقد وقعت حادثة فعلا في ١٤ شباط / فبراير . فقد هوجم ليلاً مخفر أمامي مزود بأفراد من الدورية المدنية . وانسحب الخفراء الى القرية والنيران تغطيهم بينما انسل المهاجمون هاربين . وفي الصباح أعادت الدورية القيام بزيارة مسرح الحادثة ووجدت ذخيرة مستعملة من عيارين لا يستخدمهما الجيش ، وبعض بقع الدم ومذكرة متروكة تقول "لقد قتل هنا الليلة" . . . ، الخفيرون في هذا المركز . ( وكان الاسم سيوضع لو أن الهجوم كان ناجحا ) .

٣٥ - لم يقتل أو يجرح أحد من القرية . ولا يوجد بها أي مفقود . وهم ي يريدون بدلاً من ذلك حماية أكبر . ومن المحقق أن سياج الأسلام الهزيل ذا الأبواب المحطمة الذي التقى المقرر الخاص صورة له ، ومرانز الحرس الخشبية الصغيرة ، توفر القليل جداً من الحماية . ولا ترابط هناك أي وحدة من وحدات الجيش .

٣٦ - وعندما أبلغ المقرر الخاص الأهالي أخيراً بالادعاء الذي حضر للتحقيق فيه ردوا بأن هذا الادعاء عبارة عن أكذوبة .

٣٧ - وفي الختام سأله المقرر الخاص عما إذا كان أي شخص يعرف مارسيلا فيلاسكويز ، دون الإيحاء بأنها المبلغة . فوجد أنها غير معروفة بتاتاً في القرية .

٣٨ - وكان عدد السكان الموجودين وقت زيارة المقرر الخاص ٤١٠ من الرجال والنساء والأطفال ، ويشمل هذا مجموعة تضم نحو ٢٠ من المشردين اكتشفهم أخيراً دورية دفاع مدني وهم في سبيلهم حالياً إلى التوطن في القرية بعد قضاء عامين في الجبال مع المخاويرين ، الذين تخلوا عنهم . ولا ينتمي السكان بأكملهم على جماعة أكسييل ، اذ ينتمي آخرون منهم إلى جماعة كيكشي وغيرها من الجماعات .

٣٩ - واستجاب اتحاد ممثلي المعارضة في غواتيمالا بحدة لهذا التقرير بشأن ما حصل في سانتياغو اكسكان . ويشير الممثلون إلى ان المجتمع المحلي يشمل مقاطعة تضم القرية وببيوت مبعثرة في منطقة جغرافية هامة . ومن المحتمل أن الشاهد كان يسكن في مستوطنة نائية وان المذبحة المزعومة قد حدثت انتقاماً لما حصل في المخفر في ١٤ شباط / فبراير .

٤٠ - وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ قدم المقرر الخاص تعليقات إلى اتحاد ممثلي المعارضة في غواتيمالا ، تفيد بأنه لدى الاقتراب من سانتياغو اكسكان جوا لا توجد أية اشارة تدل على وجود مستوطنات نائية ، وان عمليات الخفر المدني تغطي منطقة كبيرة . ودعى اتحاد ممثلي المعارضة في غواتيمالا بصفة خاصة إلى تسمية أو تحديد موقع المستوطنة النائية التي زعم وقوع المذبحة فيها .

٤١ - ولم تقدم أية معلومات اضافية ، والاستنتاج الوحيد الذي يمكن التوصل اليه في الوقت الراهن هو أن هذا الحدث مختلف .

#### ٤٢- التومبادور ، سان ماركوس

٤٣ - يقول الادعاء ان قوات الجيش تسربت في اختفاء ١٨ شخصا على الأقل وأعدمت ٤ أشخاص أمام باقي السكان ، يومي ٢٠ و ٢١ شباط / فبراير ١٩٨٤ في قرى لاكولونيا وموراليس وليبيراسيون ، داخل نطاق بلدية التومبادور .

٤٤ - وقد زار المقرر الخاص التومبادور ، وهي بلدية تشمل عددا من المزارع للبن في مرتفعات سان ماركوس . ولاكولونيا هي ، في الواقع ، مزرعة ، يعيش فيها العمال الزراعيون وذووهم . أما الليبيراسيون فهي قوية ، بينما تعتبر موراليس قرية صغيرة . وبعد مناقشة تمهدية أجراها المقرر الخاص مع رئيس البلدية وأخرين في مبنى البلدية ، ذهب معهم إلى موراليس للبحث عن أدلة . وهذه المنطقة كانت في شباط / فبراير ، وما زالت ، منطقة نشاط لعمليات مجموعة المغاوير المسممة بالمنظمة الثورية للشعب المسلحة وبالتالي لنشاط الجيش أيضا .

٤٥ - ان الادعاء قد أدمج حادثين منفصلين وخلط بينهما :

(أ) "اعدام ٤ أشخاص علينا" . يرتبط ذلك ، بصورة شبه موعدة بحادث وقع في أواخر عام ١٩٨٣ عندما نصب المغاوير كمينا على الطريق للاحراق خسائر بحادي دوريات الجيش . واكتشفت الدوريرة الخطير ، وهاجمت الكمين . وحدثت خسائر ، من بينها وفاة ستة من المغاوير . ومن مهام رئيس البلدية ، بوصفه قاضي الأمن ، اجراء تحريات عن الأشخاص المتوفين في المنطقة التابعة له والتعرف على هويتهم ان أمكن . وطلب نقل الجثث الى مركز بلدية التومبادور وعرضها هناك . ويقول رئيس البلدية ان الغرض من ذلك كان التعرف على هويتهم ، وأغلب ظني انه قد يكون هناك عنصر من عناصر الردع . وظلت الجثث في ذلك المكان لمدة ساعة ولا يعلم المقرر الخاص انه تم التعرف على أي منها .

(ب) لا شك ان ١٨ شخصا اختفوا من الأماكن المذكورة قبل فجر يوم ٢٦ شباط / فبراير . ولا يعلم المقرر الخاص اذا كان قد أجرى تحقيق تفصيلي في الحادث خلاف ذلك . بيد ان ذلك يؤكد النقطة التي أشارها في تقريره السابق (E/CN.4/30، ٧ و ٧ - ١) وهي انه ليس من السهل على مقرر خاص من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن يقوم بدوري مخبر في حالات من هذا النوع . فقد قضى المقرر الخاص بعد الظهور بأكمله في هذه العملية وألغى زيارة الى مكان آخر في سان ماركوس ورد منه بلاغ عن حادث من نوع آخر . وكان اجراء تحقيق كامل يتطلب عدة أيام ، مع اشراف شخص له سلطة قانونية يقوم بتطبيق الاجراءات المناسبة . وقد اجتمع سكان القرى وأسر المختفين وأشخاص من خارج موراليس نفسها لكنهم لم يتكلموا الا قليلا . وليس لدى المقرر الخاص رغبة في اعطاء تفاصيل لما قيل ، حيث أنه يأمل أن يجري تحقيق كامل . ويکفي القول انه ، بناء على ما أجيبي على الأسئلة المختلفة التي وجهها والاستنتاج من الواقع المذكور ، فالاحتمال الأرجح ان المغاوريين هم الذين قاموا بتنفيذ الحادث وليس الجيش ، ولم يذكر أحد الشهود ما قد يورط أي الجانبين صراحة . والمقرر الخاص هو الذي يتحمل المسئولية عن هذا الاستنتاج المؤقت ، ليس لهم . وهو يشعر بامتنان بالغ لما لقيه من تعاون . بيد أن هذا

الحدث ، دون جميع الأحداث التي حاول ايفيصالها خلال ثلاث زيارات قام بها لغواتيمالا ، هو الوحيدة الذي سيكون الخلوص الى استنتاجات سطحية بشأنه أمرا أقل مدعاة الى الارتياح .

٤٥ - وتحيط شكوك مماثلة بحالة أخرى لم يحقق المقرر الخاص فيها ، لأنه سمع بها أثناء وجوده في بليز فقط . وحدثت في قرية في بلدية كولبدين ( البتين ) في وقت سابق من هذا العام . فقد قتل المغاورون رجلا . وأتى الجيش وطوق القرية . وذهب بعض أهل القرية الى الريف لاستعادة الجثة ، فظهر المغاورون فجأة وقالوا ان الجيش سيقتل أهل القرية إن لم يفعل المغاورون ذلك . وأخذ الجيش معه ، لدى تركه المكان ، رجلا وامرأة ، ولم تتمكن سلطات القرية من الحصول على أية معلومات بشأنهما من كتبية الجيش . ثم سحب الجيش الدورية المدنية ليرى ما سي فعله المغاورون . وبعد ذلك بثلاثة أيام اختطف اثناء الليل ثمانية أشخاص من الذين كانوا قد ذهبوا لاستعادة جثة الضحية الأصلية .

٤٦ - ان اثبات ما حدث ومن المسئول عنه أمر بالغ الصعوبة ، وليس بغرير ان راوي هذه القصة ، قضى سنتين لاجئا في بليز ورجع الى كولبنين ، ثم عاد الى بليز .

### سان ايدلفونسو ايكتاهواكان ، هوهويتنيانغو

٤٧ - تقول احدى المنظمات غير الحكومية انه "في الفترة بين ٢١ و ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ٨٧ رجلا ( في البلدية ) وأطلق سراح ٦٠ من هؤلاء في أوائل كانون الثاني / يناير . ولا يعرف شيء عن الآخرين . وتعرض معظم الرجال السنتين لتعذيب شديد الى درجة أن بعضهم في حالة خطيرة في مستشفيات هوهويتنيانغو . وأعطوا خدمات كهربائية . وكان المختطفون يرتدون الزي المدني ولكنهم أخذوا ضحاياهم الى ثكنات حيث عذبواهم " .

٤٨ - ويتصل ذلك بحادث معروف . ففي أواخر عام ١٩٨٣ ، حصلت قوات الأمن على معلومات تبيّن أن أشخاصا معينين في بلدية ايكتاهواكان مشتركين في منظمة تخريبية ولكنها لا تستعمل العنف . وألقي القبض على هؤلاء الرجال وأخذوا للاستجواب في قاعدة عسكرية في مدينة هوهويتنيانغو . واحتجزوا لمدة ١٥ يوما ثم أعيدوا الى ايكتاهواكان . ثم ذهبوا الى المدينة للمرة الأخيرة للتتوقيع على أوراق العفو عنهم ، وأقيم في ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ، احتفال عام في المركز البلدي حيث اعلن امام جموع السكان الانعام بالعفو على الجميع .

٤٩ - وقد جمع المقرر الخاص هذه المعلومات مما رواه له قائد المنطقة العسكرية في مدينة هوهويتنيانغو ، وقائد الدورية المدنية في سان ايدلفونسو ايكتاهواكان وأحد السكان المحليين ، و ٤ من الرجال الخمسة المعينين والمقيمين في قرية غراناديلاو ( وكان الخامس متغيرا يعمل في مزرعة في الجنوب ) . ولم يحدث أن اعتقل أكثر من ٦٦ رجلا في أي وقت وقد أفرج عنهم جميعا بنفس الطريقة . ومنطقة ايكتاهواكان بلدية كبيرة ، ويعيش الرجال الى ٦٦ في قرى أو قرى صغيرة مختلفة ، واختار المقرر الخاص غراناديلاو مكانا للزيارة .

٥٠ - وروى الرجال الأربع للمقرر الخاص أن الناقوس دق لتجمييع السكان . وكان المكان مكتظا بالضيّاط واختار رجل ملثم الرجال الخمسة ، وقيدهم . وقال أول رجل حضر للتحدث مع المقرر الخاص أن أحد الجنود دفعه أمامه وأخذه الى منزله وسألته عن مكان اخفاء الأسلحة . فقال له ان ليس هناك أسلحة . ثم حضرت زوجته . فأحيطت بأنشطة وعلقت في الهواء ، وظن أنها ماتت ، ولكنها لم تمت .

كانت تمثيلية . ثم حلت قيودها . وقام الجنود بتفتيش المنزل ولم يجدوا أسلحة . وأخذ إلى القاعدة العسكرية مع الأربعة الآخرين . وحبسوا فيها ، وسدت اليهم اللükمات أشلاء الاستجواب ، وركل أحد الرجال عند وقوعه على الأرض . وأصيروا كلهم بخدمات . وقد حرص المقرر الخاص بصورة خاصة على السؤال عن هذه الاعتداءات بالتفصيل . وهو مقتنع بأن الرجال الأربعة لم يعانون من أي شيء آخر .

٥١ - وقد حضر الرجال الى ٦٦ جميعهم الاحتفال الذي أقيم بمناسبة العفو عنهم . لذلك يستبعد أن يكون ما زعم من وجود بعضهم في المستشفى في أوائل شباط / فبراير صحيحا . وأبلغ الرجال الأربعة المقرر الخاص انهم لم يتعرضوا لمشاكل منذ ذلك الوقت .

#### ٤- كانتيل، (كيتزاليتنيانغو)

٥٢ - نشرت منظمة غير حكومية مقالة مستفيضة عن هذه البلدية في أوائل حزيران / يونيو ١٩٨٤ ، تحت عنوان " كانتيل : مستوطنة غواتيمالية تحت حصار الجيش " . وأعقب ذلك وصف مطول للوضع في هذه البلدية يعطي صورة رديئة للمرافق . ولقد قسّيل ان الحصار الذي فرضه الجيش بدأ برفض السكان المحليين تشكيل دورية مدنية ، على الرغم من قيام الجيش بثلاث محاولات لاقرائهم السكان على ذلك . وقيل عندهم ان رفضهم هذا تبعته أعمال انتقامية تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموقف السكان . وزعم البعض بأنه تم تنفيذ أحكام اعدام دون محاكمة . وقدمنت أسماء ثمانية أشخاص مع الاحياء بأن وفاتهم جاءت نتيجة للمعارضة المحلية لانشاء دورية مدنية . وقيل انه قد اختفى شخصان آخران كما تلقى كثيرون تهديدا بالقتل . وقيل ان التوتر شديد ، مع وجود مخاوف من القيام بحملة دمار كامل ومذابح على نطاق واسع . ويأمل المقرر الخاص في أن يكون قد أصاب بهذا التلخيص لثلاث صفحات نشرتها لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا . ويرد في موجزها أن الجيش اعدم الغالبية من قادة المجتمع دون محاكمة .

٥٣ - وقد أبلغت هذه المسألة الى السيد آموس واكو ، المقرر الخاص بحالات الاعدام دون محاكمة ، والذي عهد الى المقرر الخاص بمهمة التحقيق فيها .

٥٤ - وتشمل عمليات القتل ثلاثة أسر ، تدعى موراليس ، واورد ونيز وساكاالهوت . ويتفق المقرر الخاص مع بعض المعلومات الأساسية التي قدمتها لجنة حقوق الانسان في غواتيمالا ، فهذه البلدية كبيرة بالفعل ، وتقع بالقرب من مدينة كيتزالتيانغو ، وانتاجها الزراعي وافر . وقد بدلت المحاصيل في المزارع المتراصة على أطراف القرية في حالة جيدة للغاية ، وكانت منوعة . ولم يجر المقرر الخاص تحريات في مراكز الصحة ، ولكن فيما يتعلق بالتعليم يمكن القول انه توجد في القرية التي تعيش فيها أسرة موراليس ، مدرسة لتعليم الأطفال بالاسبانية . وتوجد بالتأكيد مدرسة في المركز .

٥٥ - وفي الحقيقة لا يوجد خفر مدني في كانتيل . ويعمل الناس بالزراعة ، وقيل للمقرر الخاص ان كثيرين منهم يعملون في مصنع النسيج المحلي . ولقد أفاد رئيس البلدية بعدم توفر الرغبة لدى الناس في تعطيل أعمالهم لكي يخدموا في الخفر المدني : وعلى الأقل فهم ما زالوا يدرسون هذا الوضع . بيده أن القلق الذي ساد قد تركز حول اعمال القتل ، وعلى بعض جثث مشوهه لأشخاص لم تعرف هويتهم ، قال رئيس البلدية ان أشخاصا غير معروفين ألقوا بها في كانتيل .

٥٦ - وكانت عمليات قتل رجال من أسرتي موراليس وأوردونيز معروفة جيدا ، والأسران كلتا هما من الأسر المشهورة في هذه البلدية . وقال رئيس البلدية انه لا يزال لدى الأسرتين شعور شديد بالأسى ، ولكنه ، أرسل المقرر الخاص مع نائب رئيس البلدية لكي يرى الأمور بأم عينه . وبينما كانا ذاهبين بالسيارة رأى نائب رئيس البلدية أرامل من أسرة أوردونيز يسرن على جانب الطريق ، وكن على استعداد لأن يتكلمن . فقالت أرملة ديفيد أوردونيز كوبوب ان أشخاصا اقتحموا بيتها فسي آزار / مارس ١٩٨٤ بينما كانت نائمة وأخذوا زوجها ثم قتلوا : وكان زوجها رئيساً للبلدية كانتيل . وقالت ان المسؤولين مهجنون وليسوا من أهل القرية . لقد كانت هناك مشكلة حول الملكية وعداء . وقالت امرأة أخرى ، من أفراد أسرتها ، أن سلفيها وحماتها قتلوا أيضا . ومن سوء الحظ ان المقرر الخاص لم يسأل اذا كان اسم أي منهم ساكارهوت . وتطابق هذه القصة تماما مع ما قاله رئيس البلدية من قبل ، فيما يتعلق بوجود عداء بين الأسر وان أربعة أشخاص قد قتلوا .

٥٧ - وحدث ان تجمع أفراد أسرة موراليس في قريتهم بسبب موت احدى قريباتهم اثناء الولادة في اليوم السابق . وكان احد الأخوين المقتولين رئيساً سابقاً للبلدية . وكانت لها محطة اذاعة في مدينة كيتزالتينانغو . ثم فصل أحد الموظفين فأقام دعوى على الشركة أمام المحاكم المدنية ، وخسر القضية . وبعد ذلك بدأت رسائل التهديد في الوصول . وفي يوم من الأيام في منتصف عام ١٩٨٣ غادر الأخوان في سيارتهما في الساعة ٦/٣٠ صباحا . وبعد ذلك وجدت السيارة محترقة وبداخلها جثثهما ضمن حدود البلدية . وعلى الرغم مما حدث ، استمر التهديد ، ولدى المقرر الخاص صورة من رسالة ابتساز فجّ مرسلة الى أحد أفراد أسرة موراليس على عنوانه في كانتون هيكان كانتيل ، عليها خاتم بريدي كيتزالتينانغو ، بتاريخ ١٠ آب / أغسطس ١٩٨٤ ، تتضمن المطالبة بمبلغ كبير من المال ، مع التهديد : وتحتفظ الشرطة بالرسالة الأصلية وقدمت صورتين منها للأسرة .

٥٨ - ولا ترى الأسر ولا رئيس البلدية أن لقوات الأمن صلة ب أعمال القتل هذه ، كما انهم لا يرون صلة ، بين أعمال القتل وبين مسألة الخفر المدني . وتقوم الشرطة بالتحقيق في كلتا الحالتين .

٥٩ - وأخيرا ، لا يبدو أن هناك حالة من التوتر أو الخوف في البلدية . ولم يثر وصول المقرر الخاص وصحبه الى المركز في سيارتين ، وتجولهما بين منصات الباعة في السوق أي اهتمام على الاطلاق . ولم توجد صعوبة في التحدث مع الأسرتين الفاقدين . وقال رئيس البلدية ان كانتيل مكان آمن للغاية .

#### ٥- سان بدور كارتشا ، آلتا فيراباز

٦٠ - قدمت احدى المنظمات غير الحكومية تقريراً كما يلي : "ان "القرية النموذجية" التي أنشئت في سان بدور كارتشا ، هي في الحقيقة معسكر لاجراء تجارب حيث يقوم المسؤولون ، بطرق التحليل النفسي المتخصص ، بغسل أدمغة الفلاحين ، وتنطعية روعيتهم الواضحة للحقيقة بغرض كل أيديولوجية السيطرة التي أضفت عليها هذا النظام الجائر صبغة شرعية" .

٦١ - سان بدور كارتشا بلدة صغيرة تقع على بعد حوالي ٣ كيلومترات الى الشرق من كوبان ، عاصمة محافظة التافيراباز ، التي يربطها بها طريق جيد . ولقد حلقت الطائرة بالمقرر الخاص فوق هذه البلدة ولكنه لم ير أي اثر "القرية نموذجية" ، وتلاحظ مخطوطات ومباني مثل هذه القرى على الفور . وفي كوبان تأكد له انه لم تنشأ قرية نموذجية في سان بدور ، ولم تتخذ أية قوات موقع لها هناك . والمعلم الوحيد الهام هو مدرسة تابعة للجيش للطلبة العسكريين في السن المبكرة من المراهقة .

ولا يشترط التحاق هؤلاء التلاميذ فيما بعد بالجيش ، اذا لم تتوفر لديهم الرغبة ، علما بأن كثيرين منهم يلتحقون بالجيش .

٦٦ - غير انه يوجد الى الجنوب من كوبان ، بحوالى نفس المسافة ، قرية جديدة تحت التشيد في مكان يسمى أكمال . وربما تشير المزاعم اليها . ولقد قام المقرر الخاص بزيارة لها ، وتردد التعليقات بشأنها في الفرات ٤٠٦ - ٤١٢ .

#### ٦٤ رابينال ، باخافاراباز

٦٣ - قامت منظمة غير حكومية بنشر نسخة عن شريط مسجل لأدلة متعلقة بقرى نموذجية . ويدرك أن هناك قرية نموذجية واحدة في رابينال ، ويقال انها ذات مدخل واحد فقط وانها مسورة بالأسلاك الشائكة ويراقبها موظفون عسكريون في ملابس مدنية . وهي عبارة عن مستوطنة دائمة .

٦٤ - ولا يمكن ان تكون هذه الاشاره الى القرية بانتشوح التي تقع حوالي ١٤ كم من المدينة وقد شيدتها المجلس الوطني لتوليد الكهرباء INDE لسكان ريو ينغرو ، وهي قرية غمرتها الفيضانات نتيجة للسد الذي يعتبر جزءا من خط تشغيفو الهيدروكهربائي . وتم ترحيل كافة السكان ولهم الان بيوت جديدة . ويقولون انهم يفضلونها على أكواخهم السابقة ، المصنوعة من الخشب والقش . ويعتبر المطبخ المنفصل من المزايا الأخرى . وكل بيت مزود بالكهرباء وبالمياه الجارية . وهناك قطعة أرض للجميع وببركة ل التربية السمك . وتشتمل الحاصلات النقدية الفاصولية والطماطم والفول السوداني . وللقرية عدة مداخل ، وان كانت مسورة بالأسلاك الشائكة (غير المربوطة باحكام على الاعمدة) التي تمنع الماشية من الدخول في الحدائق والتي تفصل ، في الداخل ، قطع الأرضي بعضها عن البعض الآخر . ولا توجد أية مراقبة ، ولكن المجتمع المحلي مزود بخفر مدني خاص به قوامه ١٢٠ رجلا . ويتم التعليم في المدرسة باللغتين الإسبانية وكاكتشيكويل .

٦٥ - وكانت شكوى الأهالي الوحيدة ، هي قلة الحيوانات ( بل ويفضلون جرارة ) لحرث أرضهم المستوية والتي لا تحتاج الى فلاحة باليد .

٦٦ - ولم يتمكن المقرر الخاص من اكتشاف أي انتهاك لحقوق الانسان فيما يتعلق بهذه القرية .

#### (ج) حوادث الاختفاء

٦٧ - أصبحت هذه الظاهرة سمة من سمات الوضع في غواتيمala منذ سنوات . وبدأ الدليل في الظهور . وتوضح مزاعم شتى المصادر بأن المسئولية تقع على عاتق أربع مجموعات كبيرة هي : قوات الأمن ؛ والمعاورون ؛ وال مجرمون العاديون وبعض أنواع المنظمات الخاصة المكونة من رجال الشرطة والعسكريين في غير أوقات العمل و / أو مجموعات سياسية من الجناح اليميني . ونقلت الصحف ، نتيجة لاسعة الفهم ان المقرر الخاص قال في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ان حالات الاختفاء هي من الأمور التي كانت موجودة في الماضي . وللأسف ، فإن ذلك ليس صحيحا ، اذ ظلت حالات الاختفاء قائمة طوال عام ١٩٨٤ .

٦٨ - وكشفت سياسة تطهير قوات الشرطة من أعضائها الفاسدين وال مجرمين عن أن بعض رجال الشرطة وبعض العسكريين أيضا كان لهم ضلع في العصابات المجرمة . ولا تتوافق أية احصاءات بشأن

ذلك ، ولكنها اكتشفت بالتأكيد أن بعض رجال الشرطة كانوا متورطين في عمليات الخطف وغير ذلك من الجرائم . ولذلك يوجد ما يساند هذه الادعاءات موضوعيا ، وان كان من الصعب تقدير نطاق المشكلة . وللإطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذه النقطة انظر الفقرات ١٠٨ - ١١٧ .

#### ١٤- قوات الأمن

٦٩ - برد أكبر دليل مقنع على توسيع قوات الأمن في الماضي ، فيما يتعلق بالمحاكم الخاصة السابقة . وكانت الممارسة النمطية هي احتجاز شخص يكون قد قبض عليه بتهمة تقع ضمن اختصاص هذه المحاكم وابقاء هذا الشخص في حبس انفرادي إلى أن يوقع على الاعتراف المطلوب . وبطبيعة الحال ، كان هذا الشخص يعتبر مختفي بالنسبة للأسرة ، وذكر أن كثيرا من الناس اختلفوا على هذا النحو . وأآل كثيرون من هؤلاء المحتجزين إلى مقر الفرقة الثانية للشرطة في العاصمة ، حيث قابل بعضهم المقرر بالخاص في عام ١٩٨٣ . ولما كان ذلك معلوما جيدا ، وبما ان الحكومة تنكر وجود أي شخص في الحجز السري ، قدم المقرر الخاص طلبا محددا . وفي نيسان / أبريل ١٩٨٣ أدلى رئيس الدولة الحالي ، الذي كان عندئذ وزيرا للدفاع في نظام الحكم السابق ، وبصفته تلك مسؤولا عن المحاكم الخاصة ، ببيان علني جاء فيه أنه تم القبض على ٥٨٤ شخصا بمقتضى سلطة تلك المحاكم . وأثناء تلك الزيارة سأله المقرر الخاص كما سأله وزير الداخلية ورئيس المحكمة العليا عن امكانية تجميع قائمة تضم جميع هؤلاء الأشخاص . ويقال انهم ينقسمون إلى المحاكم الاعتيادية لأن جرائمهم خارجة عن اختصاص المحاكم أولية معهم وأولئك الذين نقلوا إلى المحاكم الاعتيادية لأسباب أخلاقية سبب لهم بعد اجراء تحقيقات خاصة ، وأولئك الذين حوكموا ثم ثبتت براءتهم ، وأولئك الذين حكمت عليهم المحاكم الخاصة ، وينبغي أن يكون هؤلاء جميعا أحرارا الآن أما لانقضاء مدة الحكم عليهم أو نتيجة للغافر الذي صدر في تموز / يوليه ١٩٨٤ بمقتضى المرسوم الاشتراكي رقم ٧٤ - ٨٤ ، وأولئك الذين كانت قضاياهم معلقة لدى الغاء هذه المحاكم في آب / أغسطس ١٩٨٣ ، وهوإلا حولوا إلى المحاكم الجنائية العادلة . وأصدر المرسوم الاشتراكي الجديد تعليمات إلى هذه المحاكم بصرف النظر عن هذه الحالات . وتعد المعلومات المتاحة حاليا في الفقرة ١٠٦ .

٧٠ - وتضفي شهادة السيد خوان دي ديوس بويون أوتزي الذي حكمت عليه المحكمة الخاصة ، ثم أطلق سراحه فيما بعد ، تفاصيل الفترة التي احتجز فيها سرا ، كما أنها تطابق الأدلة التي قدمها إلى المقرر الخاص آخرون ممن مرروا بتجربة مماثلة .

٧١ - وشهادة أخرى نشرتها لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا ، أدلى بها الفارو رينيه سوسا راموس ، الذي اختطف في آذار / مارس ١٩٨٤ ثم تمكّن من الهرب إلى السفارة البلجيكية وبعد ذلك غادر البلاد . وفي رأي المقرر الخاص أن من الأرجح ان تكون قوات الأمن مسؤولة عن اختفائه .

#### السجون السرية

٧٢ - ينكر رئيس الدولة بشدة وجود أية سجون سرية في غواتيمالا . بيد أن الاشاعات ظلت قائمة في السنوات الأخيرة ، أن هناك أشخاصا محتجزين في سجون سرية . وقد يكون هذا الأمر صحيحا أو غير صحيح إلى حد ما ذلك انه تم ، كما تشير إلى ذلك التقارير في موضع آخر ، احتجاز جميع الذين اعتقلوا لأغراض تدخل في نطاق ولاية المحاكم الخاصة ، خلال فترة الاستجواب ، في أماكن لم تحدد قط ، وهناك

أمثلة أخرى على ذلك • بيد أنه أشير باستمرار إلى منشآت عسكرية ذكر أسماء بعضها المسمية • وفي آخر زيارة طلب المقرر الخاص إلى رئيس الدولة ترخيصاً بزيارة بعض هذه المنشآت ، ورخص له بذلك وصدرت تعليمات إلى الضباط بالسماح له بالدخول في أي جزء من المبني • وقامت لجنة حقوق الإنسان في غواتيمala ولجنة حقوق الإنسان التابعة للبرلمان البريطاني بأصدار قوائم تتضمن المنشآت العسكرية المشتبه فيها ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ •

٧٣ - ولم يسع الوقت لزيارة القواعد العسكرية المختلفة المشار إليها ، والتي تقع خارج العاصمة • وقد وردت في القائمة كذلك كازاكريما الواقعة في المنطقة ١٠ في مدينة غواتيمala ، إلا أنها مقر الاقامة الرسمية لوزير الدفاع ، وهي في الوقت الراهن مسكن رئيس الدولة وأسرته ، ورئيسي أنه من غير اللائق التماس الترخيص اللازم للدخول بحرية في كل حجرة من دارهم •

٧٤ - وبناء على ذلك ، أجريت زيارات إلى ثلاث منشآت عسكرية ومنشأة للشرطة في العاصمة ، وكانت النتائج كالتالي :

(أ) المدرسة القديمة للجيش ، للفنون التقنية المتعددة • هذه المدرسة عبارة عن مجموعة من المبني محاطة بسور يبلغ ارتفاعه ٣ أمتار ، وتوجد خارج هذا السور الشوارع العامة • وأجريت جولة كاملة ، وتم تفقد جميع الغرف ماعدا الغرف ذات واجهة مفتوحة كالمرآب • والمكان كله مكتظ بالموظفين العسكريين المنهمكين في مختلف الأنشطة الإدارية ، باستثناء صاف واحد من المبني أصيبت بأضرار شديدة في الزلزال الذي حدث في ١٩٧٦ ، ولم يرمم قط • وليس هناك أية أقبية • ويرى المقرر الخاص أنه لا يوجد أي سجين معتقل هناك • ويطل مبنيان مرتفعان ، يستخدمان لأغراض تجارية ، على الجزء الأكبر من المجمع ، مما يمكن أن يزيد من صعوبة النقل الخفي للأشخاص •

(ب) قصر ماتاموروس : انه في الأساس حصن يرجع تاريخه إلى عام ١٨٥٣ تقريباً وقد شيد على تل من الصخر الملبد الذي يمكن روعيته حتى من قمة القلعة • ولم تتحت فيه أية أقبية أو كهوف ذلك أنه يمكن روعية المحيط الخارجي كله من السور القديم أو الوادي الصغير الواقع في الخلف ، ولم تكن في غرف القصر أية آثار لأية أبواب أفقية أو لامية منافذ تحت الأرض • وكانت غرف كثيرة مقوفة لأنها تحتوي على مخزنونات ، ولكنها فتحت جميرا عند الطلب • والثكنات والقصر عبارة عن مركز سوقي ومقر للشرطة العسكرية • وهناك بعض الموظفين العسكريين في انتظار محاكمة أمام المحكمة العسكرية • وتوجد غرفة استقبال بسيطة نوعاً ما ، وتستخدم كمركز تقييم لمدة ٤٨ ساعة عندما يلقى القبض على رجل لأول مرة • وبعد ذلك ينقل أولئك الذين يواجهون تهماً خطيرة أو الذين يعتبرون خطيرين ، إلى غراناخا بينال دي بافون (وهو سجن الأهل من الرئيسي قرب العاصمة) • ويحتجز عدد من الضباط في غرفة صغيرة بالقرب من الباب القديم أو في مبني الثكنات • ويحتجز عدد صغير من ضباط الصف في غرفة بسيطة أخرى خارج القصر مباشرة • وتحدد المقرر الخاص إلى جميع السجناء تقريباً ممن كانوا حاضرين في ٢١ كانون الثاني / يناير : وكان أحد الضباط خارج الثكنات يلعب في فريق كرة قدم وحارسه على جانب الساحة • ان عملية المحاكمة العسكرية ليست سريعة ، ولكنهم جميعاً كان لهم أو سيخصص لهم محامون للدفاع المدني ( أو يستطيعون هم أنفسهم اختيار المحامين وتحمّل أتعابهم ) • وليس من المدهش أنهم لم يبدوا في غاية السعادة ، ولكنهم قالوا جميعاً إنهم يتلقون معاملة جيدة وأنه يمكن لأسرهم وأصدقائهم أن يزوروهم كل يوم • وثمة سمة مهمة هو أنه يسمح للأقارب المدنيين بالدخول بالسيارات داخل الحدود الخارجية للقلعة ، إذا ما رغبوا في ذلك • بل ويذهبون

حتى إلى القصر المركزي الرئيسي : ويوجد خارج القلعة القديمة مباني الثكنات وورشات للنقل وغيرها من المباني المختلفة . وأجريت جولة كاملة مرة أخرى ، وفتحت جميع الأبواب بناء على الطلب ، وبيدو للمقرر الخاص أنه ليس من المحتمل أن يكون قد فاته ملاحظة سجن سري ان وجد . وكانت المناقشات تجري طوال الوقت بصوت عال وباللغة الانكليزية ، وعليه كان من الممكن أن يسمع ذلك كل سجين سري ويصرخ ، غير أنه لم يحدث أي شيء من هذا القبيل .

(ج) القاعدة العسكرية ، بريغادا ماريشال زفالا . إنها عبارة عن مجمع عسكري حديث نسبياً وفسيح بحيث يتسع للواء كامل ، ويرجع تاريخه إلى أوائل الخمسينيات . والمباني أساساً ذات طابق واحد ، وهناك بنايات للثكنات ، وورشات تقنية ، وسيارات ومعدات عسكرية ، ومرافق رياضية ومطابخ مركبة ومرافق للأكل . وكان لجميع مباني القاعدة العسكرية ( باستثناء المباني المخصصة للغسل ) شبابيك زجاجية بدون قسبان . ولم يست هناك أية مراافق للحبس ولا ما تحت الأرض باستثناء مستودعين للذخائر . وبعد جولة طويلة بالمشي حول الثكنات ، وملاحظة الحدود الخارجية للقاعدة وتفقد المباني غير الاعتيادية كمحطة الطوارئ لتوليد الطاقة الكهربائية ، لم يكن من الممكن اكتشاف مكان يحتمل أنه يتضمن سجناء سريين .

٧٥ - ويدرك المقرر الخاص تماماً المخاطر التي تنتهي إليها محاولة العثور على سجون سرية . وفي هذه الحالة كان من الواجب الإبلاغ عن الزيارات "المتطلفة" بيد أن الأماكن التي تم زيارتها لم تحدد في موعد يتجاوز ١٦ ساعة قبل وصول المقرر الخاص إلى الموقع . ومن المعروف تماماً أنه يمكن نقل السجناء لمدة يوم ، في حافلة مثلاً ، وأن أكوام المخزونات يمكن أن تخفي باباً في قبو ما . وفي رأي هذا المقرر الخاص لم يحدث أي شيء من هذا النوع في تلك الأماكن الثلاثة .

٧٦ - ومن الأماكن الأخرى التي ذكرت كمحل محتمل للحبس السري هو إدارة الشرطة للتحقيق الفني . وطلب المقرر الخاص بعد مناقشة أجراها مع الشرطة الوطنية أن يسمح له بزيارة مخفر للشرطة ، وأتيح له زيارة أي مخفر ، إلا أن رئيس الشرطة عرض عليه زيارة إلى إدارة الشرطة للتحقيق الفني أيضاً . ووقع الخيار على ذلك .

٧٧ - كانت الإدارة عبارة عن مبني متواضع يتكون من طابقين وبدون أقبية . وهناك تشكيلة عاديّة من الوسائل لاستجواب أفراد من الجمهور من يرغبون الإبلاغ عن جريمة ما ، ومكاتب لإعداد التقارير ، وتحفظ ملفات بأسماء المجرمين وبالحوادث ، وللتصوير وأخذ بصمات الأصابع ، فضلاً عن مستودع للأسلحة ( ولا يجوز أن يأخذ الأسلحة منه إلا الضباط في العمل والمكلفين بمهمة خاصة - ويحتفظ بسجل لجميع هذه المناسبات ) . ودخل المقرر الخاص في كل غرفة ولم يكن هناك سجناء سريون ولا أي مكان يمكن أن يحتجز فيه مثل هؤلاء الأشخاص .

٧٨ - ومن الجدير بالذكر أن إدارة الشرطة للتحقيق الفني كانت تعمل منذ سنوات قليلة في مبني يقع في جزء آخر من المدينة ، وكان هذا المبني يحتوي على زنزانات ، ولكنه لم يشغل منذ فترة من الزمن .

٧٩ - وأحيط المقرر الخاص علماً بموقع أخرى يشتبه في أنها تحتوي على سجون سرية ، وذلك خلال زيارته في شهر كانون الثاني / يناير . وفي مناقشة مع رئيس الدولة اقترح هذا الأخير أنه ينبغي للمقرر الخاص في مناسبات مقبلة أن يذهب بنفسه إلى مثل هذا المكان ، ويحسن أن يتم ذلك في وقت لا يتجاوز الساعة من موعد الإبلاغ عن الزيارة لكي يمكنمواصلة التحقيقات .

٤٠ المغاوروون

٨٠ - استمع المقرر الخاص في زيارته الأخيرة إلى ثلاثة أدلة تؤكد رأى الحكومة المعلن من أن بعض حالات الاختفاء هي حالات أشخاص انضموا إلى المغاوروين دون علم أسرهم . وقال معاور سابق تحدث معه المقرر الخاص في سان ماركوس أن المغاوروين قد جندهو وأخذوه إلى أحدى مناطق زراعة البن التي يحتلها المغاوروون ( وهي حادثة ليست غير مألوفة في سان ماركوس في السنوات الأخيرة ) . وأبلغت أسرة هذا الشخص عنه بوصفه مختفيا ، وقد حصل في النهاية على العفو وانضم إلى المجتمع من جديد . وقابل المقرر الخاص في بيتن معاورا آخر رتبة أقدم . وقد جند في اسكويينتلا وتم تدريسه في الخارج . وقالت منظمة المغاوروين أنها ستبليغ أسرته بأنه قد ذهب للعمل في شركة أمريكية . وعندما استفاد في النهاية هو أيضا من العفو اكتشف أن أسرته قد أعلنت اختفاءه في الصحف ، ذلك أن الرسالة الموعودة لم ترسل بتاتا . وقابل ، عندما كان بالخارج ، امرأة على قيد الحياة وتتمتع بصحة جيدة ، وهذه كان اختفاوها موضع كثير من الشجب .

٨١ - وكان المثال الثالث شاهدا آخر كان قد رأى شخصين كان اسماؤهما في قائمة الأشخاص المختفين ، ضمن مجموعة من المغاوروين خارج حدود غواتيمالا .

٣٠ المجرمون العاديون

٨٢ - استشهد التقرير السابق بحالة اختطاف محرر احدى الصحف الوطنية اليومية الذي لم يطلق سراحه إلا بعد دفع فدية كبيرة جدا . وفي أوائل آب / أغسطس من هذا العام أصدرت الشرطة بياناً أوضح أنها حلت ٩٧ حالة من حالات الاختفاء على نطاق البلد في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٤ ، وان ٩٠ في المائة منها كانت من أجل الحصول على فدية ، وان الاجراءات التي قامت بها الشرطة قد حالت دون دفع مليوني كويتزيلا على الأقل ( ٢ مليون دولار أمريكي ) . وظل نجاح الشرطة قائماً على هذا النحو منذ آب / أغسطس ، وتم تفسير عدد من الاختطافات التي حظيت بدعاية كبيرة ، وألقي القبض على مرتكبيها : فكان هناك رجل أعمال أمريكي من انتيجوا في غواتيمالا ، وطلب ٤٥٠٠٠ دولار لاطلاق سراحه ، وطالبة تبلغ ١٤ من العمر ، من العاصمة ، وطلب ٥٠٠٠٠٠ كويتزيلا بشأنها ، وثلاثة أطفال صغار ، كانوا مفقودين لمدة سنة في سان خوان ساكاتيبيكويز ، مكتفين بانتقاء بعض أشهر الحالات التي غطتها الصحف . وفي حالة أخرى ألقي القبض على المجرمين ، وكانوا قد قتلوا ضحيتهم : وكان أحد ضباط الجيش متورطا في هذه الحالة الأخيرة ، ومن المقرر محكمته أمام محكمة عسكرية .

٨٣ - وفي يوم وصول المقرر الخاص إلى غواتيمالا في آب / أغسطس أعلنت الشرطة أنها استردت ٦٦ سيارة من السيارات المسروقة ، وذلك في العاصمة أساساً . وقد نشرت أرقام تسجيل السيارات ومواقعها ، في الصحافة . وقد يعكس هذا سرقات السيارات التي تحدث في كثير من البلدان ، بيد أنه يوحي ما تدعيه الشرطة من انه على الرغم من امكانية التعرف على السيارات ، فإن ذلك قلما يساعدها في القبض على المسؤولين عن العنف في الشوارع . وتنشر بصورة منتظمة في الصحف قوائم مماثلة بالسيارات المسروقة .

(د) ما بعد وقوع حالات الاختفاء

٨٤ - كما يحدث بين الأسر في كل العالم التي تواجه اختفاء أحد أقربائها الأقربين ، فإن الغواتيماليين اتصلوا بالمقرر الخاص شخصياً وعن طريق الرسائل . ووفقاً لخلفيته بوصفه عضواً في الفريق العامل المعنى بهذا الموضوع بأنه يعلم كربهم ويأسهم . كذلك قدمت إليه منظمات غير حكومية معنية قوائم بحالات . وفي آب / أغسطس قدمت إليه ١٦٦ أسرة التماساً وقام هو بمقابلتها مرة أخرى في الكاتدرائية مع رئيس الأساقفة . وقد تسلم رجاءات خاصة فيما يتعلق بموظفي جامعة سان كارلوس واتحاد طلاب الجامعة وحركة النقابات ، تشير إلى عدد أعضاء كل منها الذين كانوا من بين حالات الاختفاء في الأشهر الأخيرة .

٨٥ - وتستخدم السيارات في معظم حالات الاختفاء . ويقبل المقرر الخاص بالقول بأنه عندما يلاحظ شاهد ما رقم السيارة ، كما يتم الإبلاغ أحياناً ، فإن السيارة قد تكون مسروقة كما ذكر وزير الداخلية . ومع ذلك فقد قيل إن ثمة سيارات بلا أرقام تشتهر في الأمر . وعلاوة على ذلك تبرز الآن حالات أشخاص تم إطلاق سراحهم أو هربوا ويمكنهم الحديث عن تجاربهم عندما كانوا قيد الاعتقال وعن شخصية زملائهم . ويوجد من الشهود على عمليات الاختطاف من هم على استعداد للقول بأنهم يستطيعون التعرف على أعضاء المجموعة المعنية في عملية الاختطاف .

٨٦ - ولم يتمكن المقرر الخاص ، كما رجت الأسر ، من البقاء في غواتيمالا حتى يتم العثور على أقاربها . كما أن ولايته المحددة في الفقرة ١٤ من قرار اللجنة لا تطلب منه أن يتناول الأحداث قبل تجديد الولاية . ومع ذلك ، فإن الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرية أو غير الطوعية قد قدم رجاءات كثيرة إلى الحكومة الغواتيمالية للحصول على المعلومات عن الحالات التي ترجع إلى تاريخ أسبق وقد نظر فيها جميعاً بغية تحديد المقبولية وأحيلت بموجب سلسلة منفصلة من القرارات .

٨٧ - موقف الحكومة هو أنه لا يوجد أي أشخاص تحت الاعتقال السري وأن حالات الاختطاف والاختفاء هي من فعل المغايير والمجرمين . وببناء على ذلك ، يبدو أن من المسائل ذات الأولوية الكبرى هي أن يظهر أن التحقيق جار في الأدلة التي تبرز الآن بشأن ملابسات هذه الحوادث . وقد تم الشروع في ذلك على ما يبدو إلى حد ما ، ولكنه لا يمكن توقع توقف النقد طالما أن هذه الإشارات لا تتبع . ولا ينبغي بالضرورة إبلاغ المجتمع الدولي بإجراءات الشرطة الروتينية . وسوف تنشر الصحفة النتائج وسيطلع عليها جميع المهتمين بالأمر خارج غواتيمالا . وما يبدو مطلوباً هو الاهتمام الممكن إثباته بتفسير هذه الحالات وتسويتها ، بوصف ذلك مسألة من مسائل السياسة العامة ، ونشر النتائج بعد معالجتها وفقاً للقانون . وقد أخبر رئيس الدولة المقرر الخاص أن الشرطة تقوم باعتقال بعض الناس فيما يتصل بحالات الاختفاء ولكن تتبقى عيوب في النظام القضائي فيما يتعلق بالنظر في تلك الحالات . وقال رئيس المحكمة العليا أنه يحاول معالجة هذه العيوب بطريقة عملية . ولا بد أن تكون النتيجة ذات أهمية كبيرة .

٨٨ - وأخيراً ، يجري اتخاذ إجراءات بشأن حالات الاختفاء ، فقد ظل نشاط فريق تعاضد أسر المختفين يزداد "فعالية وصراحة" . وهذه أول منظمة ظهرت في غواتيمالا منذ سنوات ، وهي مؤلفة من عامة الناس ومعنى بحقوق الإنسان . ولم تضطهد من قبل السلطات . وفي الواقع ، يلاحظ أنه بعد أن قام بعض أعضائها بتنظيم كبيرة في شرفة البرلمان ، أجريت ترتيبات لبعض الأسر لكي تقدم

حالاتها شخصيا الى المقرر الخاص في قاعة المدخل لمبنى البرلمان . وكانت هناك اعلانات عديدة ، يشير بعضها الى ان عدد الاسر التي فقدت قريبا واحدا على الأقل هو ٣٥٥ . وتفتقن التفاصيل بشأن حالات الاختفاء كالعادة الى معلومات مفصلة من شأنها أن تسهل التحقيق . وهناك اتهامات عديدة مفادها ان المسؤولين كانوا أعضاء في ادارة شرطة التحقيق الفني . بيد انه تناول في بعض الحالات معلومات محددة للغاية . وتتوافر ادعاءات متعددة بشأن حالات اختفاء في عام ١٩٨٤ ، وأيا كان المسؤول ، فما من شك في أن الاسر قد أثبتت حدوث هذه الحالات بالفعل .

٨٩ - وقد تمكّن الفريق من مقابلة رئيس الدولة . وكانت النتيجة ان أنشئت هيئة ثلاثية جديدة للتحقيق في حالات الاختفاء ، بما في ذلك الحالات التي يرجع تاريخها الى بداية هذا العقد ، والأعضاء هم النائب العام ، ووزير الداخلية ، ونائب وزير الدفاع : وفي الواقع يمثل الوزارتين الأخيرتين اثنان من كبار المسؤولين دون المرتبة الوزارية ، والتلقى المقرر الخاص بهذه اللجنة وقيل له انه تم بالفعل عقد ١٥ جلسة . وتجري التحقيقات على الصعيد الوطني ، ويشارك فيها الجيش في كل مقاطعة ، والتنظيم المدني القائم على البلديات والهيئة القضائية .

٩٠ - ولم تظهر حتى الان اية نتائج . وتقول اللجنة انها تعالج حاليا ٤٨ حالة من حالات الاشخاص المفقودين ، غير أن فريق التعاشر وأشار في جلسة عقدت على حدة ، الى ان الأمر ينطوي على حالات أكثر عددا . ومن الجلي أنه يجب التقيد بالإجراءات القانونية الصحيحة فيما يتعلق مثلا باخراج الجثث من القبور لغرض تحديد هويتها . على ان هناك خبرة فنية معينة في اجزاء أخرى في العالم ، مما أدى الى توضيح حالات الاختفاء الى حد كبير . وقدم المقرر الخاص بعض الاقتراحات للجنة حول طرق التحقيق الممكنة . واذا كان هناك أي قصور في الاتصال ، بالنسبة للتفاصيل ، بين الأسر وبين اللجنة ، فإن المقرر الخاص يملك الان مواد من شأنها أن تسهل مهمات اللجنة ، وسوف يقوم بالحالتها اليهم . وعلى الرغم من ان التفاصيل ضئيلة في معظم الحالات كالعادة ، فإنها تتضمن أحيانا أدلة من شأنها ان تساعده في حالة معينة ، ويمكن ان تفتح الطريق لمزيد من التوضيح .

## ٢ - الحق في الحرية الشخصية

### (أ) حكم القانون

٩١ - ان النقطة التي لا شك في أن الجمعية التأسيسية ستنتظر فيها باهتمام عندما تصوغ الدستور هي استقلال القضاء . وقد سبق أن أبلغ المقرر الخاص عن تأكيد رئيس المحكمة العليا أن المحكمة التي يرأسها هي أكثر المحاكم استقلالا في تاريخ البلد ويكفلها قانون الحكومة الأساسي . بيد أن الحكومة عزلته من منصبه في أيار / مايو ١٩٨٤ . وتختلف الأسباب التي قالها علينا عن تلك التي قالها الوزراء ، وقال المقرر الخاص انه لا يستطيع تفسير التناقض . ويعتبر هذا الأمر أقل أهمية بكثير من مجرد أنه يمكن عزله بهذه الطريقة . ونتيجة لذلك استقال عشرة من قضاة المحكمة أو القضاة المناوبين فيها وعشرة مسؤولين آخرين . وكانت هيئة المحامين شديدة الانتقاد لهذا الحدث . وقد نظمت سلسلة من الاجتماعات لفرق عمل لدراسة القضايا الدستورية كاستقلال القضاء وقد تكون نتائجها مفيدة للجمعية .

٩٢ - وكان خلفه ، الدكتور توماس باوديليو نافارو ، قاضيا بالفعل في المحكمة العليا في الدوائر الجنائية . وقال انه زار جميع الادارات بغية التعجيل بسماع القضايا ولجعل النظام القضائي أكثر كفاءة بشكل عام . ويبدو أن شمسة حاجزة التي ذكر :

فقد أحضرت احدى السيدات الى المقرر الخاص أوراقا تتعلق بقضية مدنية بدأت منذ عام ١٩٧٥ ولم تتم تسويتها بعد ، وقد وعد رئيس المحكمة بالنظر في المسألة . وأكد رئيس الدولة أيضا أن هناك حاجة الى تحسينات : اذ يجري اعتقال بعض الناس فيما يتصل بحالات الاختفاء ولكن القضاة الذين ينظرون في القضايا هم في بعض الأحيان قضاة مبتدئون ولا خبرة لهم وخائفون وقليلو الأجر .

٩٣ - وكان هناك مؤخرًا ما يبلغ مجموعه ٧١٩ طلبا بأوامر احضار امام القضاء . وتم توزيعها على القضاة وجرت متابعتها حتى وان كانت هناك عيوب فنية . ووفقا للصحافة فان القضاة قاموا ، على نحو موعد ، بتفتيش السجون ومحطات الشرطة ، ولكنهم صادفوا قليلا جدا من النجاح . واتضح أن شخصين في كيشيه وشخصا آخر في سوتشيتيبيكس قد اعتقلوا بطريقة غير قانونية وأفرج عنهم . وفي احدى القضايا حوكم الشخص المسؤول وأدين .

٩٤ - وذكر رئيس المحكمة النقطة التي ذكرها الوزراء أيضا والقائلة بأن الأسر ، بطبيعة الحال ، تشتكي من الاختفاء ولكنها أحيانا لا تبلغ المحاكم أو الصحافة اذا ظهر الشخص المختفي . ومع ذلك ، وحيث ان من غير الممكن تحديد رقم في هذا الشأن فليس في استطاعة المقرر الخاص تحديد مدى ما يوعدي اليه هذا من تخفيض في عدد القضايا المعلقة .

٩٥ - ولقد نشرت تقارير أحكام المحكمة العليا حتى نهاية عام ١٩٨٦ .

٩٦ - ورد في التقرير الأولي ذكر لبيان أدلى به في أوائل عام ١٩٨٤ متحدث باسم الشرطة الوطنية ومفاده أن ما يزيد عن ١٠٠ شخص قد احتجزوا لدى الشرطة ، وظل بعضهم محتجزين لفترات تتراوح السنّة ، دون تقديمهم امام المحاكم وفقا لأحكام مدونة القانون الجنائي . وقد عالجت هيئة المحامين هذه المسألة بصورة علنية ، وأمرت الحكومة بإجراء تحقيق كامل . وقد سلمت الآن جميع المستندات ذات الصلة بالموضوع الى المقرر الخاص ، ومن الواضح انه قد حدث سوء تفاهم كبير . وان الرئيس الحالي لهيئة المحامين يسلّم بذلك .

٩٧ - وتتضمن القائمة في الواقع ٨٤ اسما . وهم أشخاص أصدرت محاكم مختلفة ( تم تحديدها ) ، في الفترة بين ٢ آذار / مارس ١٩٨٣ و ٦ شباط / فبراير ١٩٨٤ ، اوامر بالقاء القبض عليهم . والجرائم المزعومة على درجة متفاوتة من الخطورة . وقد نشرت الشرطة هذه القائمة لكي يكون معروفا انه قد صدرت اوامر بالقاء القبض على هؤلاء الأشخاص . وقد ألقي القبض على أحدهم . وشّمة آخرون ممن وجدوا أسماءهم في القائمة حضروا لدى مخافر الشرطة وسُووا حالاتهم ، بحيث ألغيت أوامر القاء القبض عليهم . غير أن شّمة حالات اخرى مازالت موضوع التحقيق .

٩٨ - ويعرب المقرر الخاص عن اقتناعه بأن هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان قد حدث ، على ما يبدو ، نتيجة لقصور في الاتصال ، وقد تم شرح أسبابه بشكل مرضي .

٩٩ - وأخيرا ، فقد سأله المقرر الخاص رئيس المحكمة العليا ، فيما يتعلق بهذا الموضوع ، عن الأعداد الكبيرة جدا من الناس الذين اعتقلتهم الشرطة منذ بداية عام ١٩٨٤ تقريبا بوصفهم متهمين : هل وجه اليهم الاتهام وقدموا للمحاكم أم أفرج عنهم ؟ ولم يكن باستطاعة رئيس المحكمة ان يقول سوى انه لم ترد الى المحكمة العليا أية شكاوى في هذا الشأن .

### ١٤) عدم تقديم المتهمين الى المحاكمة

- ١٠٠ - ثمة أسرة من جنوب البلد تتالف من ثلاثة اخوة أخبرت المقرر الخاص انها اشتترت قطعة أرض في بيتين ، الا أن البائع رفض تسليم صكوك الملكية . ثم وقع حادث قتل واتهم البائع الأخوة الثلاثة باقتراحه . وأدلت أرملة القتيل ببيانين قالت في الأول ان الحادث وقع ليلا وانها بالتالي لا تعلم عن ملابساته شيئا ، وبعد ثلاثة أيام أدلت ببيان آخر اتهمت فيه الأخوة الثلاثة .
- ١٠١ - وبعد مضي خمسة أيام ، جاءت كتبية من الجيش الى بيتين للقبض على الأخوة وكان من بينهم معوق . وكان لاحد الجنود عين واحدة وتعرفت عليه الأسرة . فقد كان من بين الجنود الذين كانوا يتربدون على دار للسينما في لا بولفورا في بيتين تملكهما الأسرة . وقد أجرت الأسرة اتصالات بالسلطات في كل من العاصمة وفي الموقع العسكري الكائن في بوتون ، في بيتين . ومع ذلك ، وبعد مرور سنة كانت الأخبار عن أولئك الأشخاص لاتزال منقطعة تماما ، كما انهم لم يقدموا بعد للمحاكمة . وأسماء أولئك الأخوة هي باسكاسيو ، وفليرتو وسيزار خافيير غارسا .
- ١٠٢ - ويبدو المقرر الخاص أن ترى سلطات غواتيمالا هذه القصة كما هي في التقرير الحالي نظرا لأنه قد يتعدّر عليها مقابلة الشهود الموجودين حاليا في بليز . و اذا كان الأمر مثلما جاء على لسان الأسرة ، فكل ما هو ضروري هو أن تأخذ الاجراءات الجنائية السليمة مجرها فيحاكم الأخوة وتتقرر ادانتهم أو تبرئتهم ، اذ لا يبدو أن القضية أية جوانب سياسية على الاطلاق .

### ١٥) المحاكم الخاصة

- ١٠٣ - طلبت اللجنة ، في الفقرة ٤ من منطوق قرارها ٥٣/١٩٨٤ ، أن تعمل الحكومة على إعادة محاكمة جميع الأشخاص الذين ثبتت ادانتهم في ظل نظام هذه المحاكم ، وأن تجري هذه المحاكمة ، بمقتضى تشريع جديد اذا اقتضى الأمر ، وفقا لإجراءات العادلة . وقد تجاوزت استجابة الحكومة حدود الطلب ، اذ أصدرت المرسوم بقانون ٧٤ - ٨٤ في ١٨ تموز / يوليه ١٩٨٤ ومنحت بمقتضاه عفوا مطلقا نفذ من اليوم التالي ، وشمل جميع الأشخاص الذين جرت ادانتهم والذين صدرت فعلا ضدتهم أحكام من قبل هذه المحاكم سواء كانت هذه الأحكام قد صدرت أم لم تصدر في ظل مبدأ تطبيق القانون الأكثر انصافا ( الذي تم بمقتضاه اعادة النظر في بعض الأحكام امام المحاكم العادلة وتم تخفيفها ) . وأصبح لجميع المتهمين ممن نظر في قضائهم أولا امام المحاكم الخاصة ثم أحيلت الى المحاكم الجنائية العادلة بمقتضى المرسوم بقانون الذي ألغى المحاكم الخاصة ، الحق في أن يرفض النظر في قضائهم . وتوضح ديباجة المرسوم بقانون الأسباب التي صدر من أجلها هذا التشريع وتتمثل في الاعتراف بالنقد الموجه الى اجراءات المحاكم الخاصة من حيث انها تمثل انتهاكا لقواعد الاجراءات القانونية .

١٠٤ - وعندما وصل المقرر الخاص الى غواتيمالا كان قد أفرج عن الأشخاص الذين سبقت ادانتهم ، وعلم المقرر أن الافراج قد تم على الفور .

١٠٥ - ويمكن القول ان هذا القرار قرار سياسي جاء استجابة لعبارات القلق التي ترددت بشأن انتهاكات حقوق الانسان ، التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام اللازم . كما يوضح هذا القرار ان الحكومة قادرة ، حتى في المرحلة الانتقالية الحالية ، على اتخاذ مثل هذه الاجراءات ، كما يمكن اقناعها بأن تذهب أبعد من ذلك .

١٠٦ - وتقترح التوصية (د) الواردة في الفقرة ١٩٦ من التقرير الأولي ان تنشر نتائج جميع الحالات التي تدخل في نطاق ولاية هذه المحاكم . وقد تم الان تزويد المقرر الخاص بقائمة كاملة بها اسماء جميع المتهمين والجرائم المنسوبة اليهم . وهي تتضمن ٧٣٦ اسما تتدرج تحت الفئات التالية ( تبيان الأرقام الواردة بين قوسين عدد النساء في كل مجموعة ) :

- |      |  |
|------|--|
| (أ)  | أشخاص أحيلوا الى محاكم جنائية معينة ٤٠٥ (٤١) |
| (ب)  | أشخاص أوقفت متابعة الاجراءات بشأنهم ١٨٧ (٩)  |
| (ج)  | أشخاص أفرج عنهم بعد صدور الحكم ٣٠ (٤)        |
| (د)  | أشخاص تمت تبرئتهم ٣                          |
| (هـ) | أشخاص صدرت ضدهم احكام غير السجن ٣٥ (١)       |
| (و)  | أشخاص صدرت ضدهم احكام بالسجن ٥٧ (٨)          |
| (ز)  | أشخاص أعدموا ١٥                              |

\_\_\_\_\_  
(٦٣) ٧٣٦

١٠٧ - وقد ترتب على صدور المرسوم بقانون ٧٤ - ٨٤ ، الافراج عن أي شخص لا يزال محتجزا أو موقوفا رهن التحقيق . اما الحالات المستثنية من ذلك فهي ، طبعا ، حالة بيرون روبرتو لونا مندس ، وهو سجين كانت قد تمت ادانته وقتل في سجن بافون في ١٨ شباط / فبراير ١٩٨٤ ، والأشخاص الخمسة عشر الذين أعدموا في أيلول / سبتمبر ١٩٨٦ أو آذار / مارس ١٩٨٣ . وفي حالة الأشخاص الخمسة عشر ، اقترح المقرر الخاص ، لدى عرضه هذه الحقائق شفويا على اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول / ديسمبر ، أن تنظر الحكومة ، بما يتمشى مع معاملتها للأشخاص المعنيين الآخرين ، في تقديم بعض التعويضات على سبيل الهبة لمن أعدموا وتركوا وراءهم أسرًا كانوا يعولونها .

### ٣- الشرطة الوطنية

١٠٨ - أفضى المقرر الخاص صباحا كاملا مع الشرطة الوطنية في محاولة لتفصير مسألة موجة العنف التي أثارت تعليقات عديدة . ويبينوا ان ما نشر عن هذه الحوادث في الصحافة ، في كانون الثاني / يناير ، قد قلل الى حد ما ، لكنها ما زالت تحدث . ومن المحتمل ان تكون الصحافة على علم تام بهذه الحوادث ، فالصحافة لها مكتب في مقر الشرطة ، كما ان الشرطة حريصة على ابقاء الصحافة على اطلاع بنشاطتها كافة . والسجلات الجنائية متاحة امام الجمهور .

١٠٩ - وأحد الاسباب التي توردها الشرطة لاتصالها الوثيق مع الصحافة هو ضرورة تحديد مدى نجاحها في حل القضايا الخاصة بالنشاط الجنائي . وفي عام ١٩٨٤ ، أفضى عدد كبير من الجنائيات الى عدة اعتقالات ، غير انه لا توجد احصاءات رسمية بذلك . ويرجع السبب في ذلك الى انه يجب ، في غضون ست ساعات من القاء القبض على المشتبه فيهم ، تسليمهم الى الهيئة القضائية ، التي تتولى القضية برمتها ، فتدرس الأدلة وتبت فيما اذا كان تحديد العناصر الضرورية في الجريمة قد تم وفيما اذا كان ينبغي تقديم المتهم الى المحاكمة استنادا الى الأدلة المتاحة . ويجب انجاز كل ذلك في

غضون ٢٠ يوماً • ويجري كل هذا سراً • فإذا ما قرر القاضي ألا يحيل الشخص إلى المحاكمة ، فهو غير مطالب بابداء الأسباب •

١١٠ - وتنتقد الشرطة الهيئة القضائية انتقاداً شديداً في القضايا الجنائية ، ومن الواضح أن جهات أخرى كثيرة تشارطها هذا الانتقاد • فهناك صعوبتان رئيسitan ، وهما :

(أ) ان مدونة الاجراءات القانونية متحيزة تحيزاً شديداً لصالح المتهم • فقد تم تعديل هذه المدونة منذ بضع سنوات لهذا الغرض بالذات • فمثلاً ، لا يعدّ الاعتراف المقدم أمام الشرطة ، بكل حرية وفي حضور شهود ، دليلاً مقبولاً لدى قاضي التحقيق • فإذا اعtdى على زوجين في الطريق العام ، لا يمكن لأيٍ منهما أن يدلي بشهادته عن الاعتداء على الآخر لأنّ الصلة العائلية بينهما تجعل هذه الشهادة غير مقبولة على الاطلاق • وفي الواقع لا تستند الشرطة في انتقادها إلى مضمون مدونة الاجراءات القانونية هذه ، إلا أن المقرر الخاص قد يرثئي وجوب تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى الكونغرس الجديد فيما يتعلق بهذه المسائل الاجرائية • وشدة بلدان كثيرة تطبق اجراءات جنائية شبيهة بصفة أساسية بالاجراءات المعتمدة بها في غواتيمالا • ولا شك أنه من المستحسن جداً أن يمنع ، مثلاً ، قبول المحكمة لاعتراف مزعوم تم انتزاعه تحت التهديد أو بالوعود ، إلا أن ثمة ضمانات وضعت لحماية الأبراء ، تتيح ، في الوقت ذاته ، ادانة المذنبين •

(ب) والهدف الرئيسي للانتقاد هو الطريقة التي تعمل بها المحاكم • فموظفو المحاكم المكلفون بطبع الافادات على الآلة الكاتبة يجتمعون بالشهود المحتملين • ولا يتوفّر سوى عدد قليل من المحامين لمساعدة شهود النيابة العامة على الأدلة بشهادتهم أمام الموظف المسؤول ، في حين أن محامي الدفاع موجودون بوفرة ، وهم قادرون ، على ما يبدو ، على تقديم أدلة هامة تثبت براءة المتهم • غير أن القاضي لا يرى هوؤلاء الشهود ، كما لا تتاح له أية فرصة للتحقق من صحة شهادة أي من الطرفين • فكل ما يفعله القاضي هو قراءة الملف بعد اعداده • والملفات كبيرة الحجم ، ويتبعين البث في كل قضية من القضايا في غضون ٢٠ يوماً ، ولا يوجد عدد كافٍ من القضاة • ونتيجة لذلك ، ترفض المحاكم النظر في ما يقرب من ٩٨ في المائة من جميع القضايا الجنائية في هذه المرحلة •

١١١ - وشدة مقومات أخرى في هذه المسألة أفضت إلى حلقة مفرغة • وفي أوائل هذا العقد ، تم قتل ما يقرب من ثمانين من القضاة وموظفي المحاكم ، ومن المعتقد أن كثيراً من يشغلون هذه الوظائف حالياً لا يزالون قلقين على سلامتهم وسلامة أسرهم • كما أن هناك احجاماً عاماً من قبل الجمهور عن الأدلة بشهادات أمام النيابة العامة • وتدعى كل ظاهرة من هاتين الظاهرتين إلى الدهشة ، حيث أن ٩٨ في المائة من المتهمين يخرجون عنهم ، مما يتيح لهم المجال للانتقام ان رغبوا في ذلك •

١١٢ - طلب المقرر الخاص بعض الأمثلة على السجلات "الجنائية" التي توضح هذا الانتقاد •

(أ) ألقي القبض على رجل يبلغ من العمر ٤٦ سنة ، وذلك في ٤٣ مناسبة بين عام ١٩٧٧ وأواخر عام ١٩٨٤ ، لاتهامه في سبعة جنایات تتعلق بأعمال العنف ، وعشرين جنایات تتعلق بالمخدرات ، وخمس جنایات تتعلق بالأخلاق بالنظام العام • ورفضت المحكمة النظر في أيٍ من هذه الاتهامات في المرحلة الأولية دون محاكمة •

(ب) ألقي القبض على رجل بشأن جنایتي سرقة في عام ١٩٨٣ وجنایتين متصلتين بالأخلاق بالنظام العام في عام ١٩٨٤ • ورفضت المحكمة النظر في أيٍ منها •

(ج) ألقى القبض في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٤ على رجل له سوابق جنائية تعود إلى عام ١٩٧٣ وتشمل حوادث السرقة والمتاجرة في المخدرات ، والسرقة مع التهديد وحيازة سلاح ناري ، والسرقة المشددة . وقد رفضت المحكمة النظر في جميع الاتهامات المسندة إليه منذ عام ١٩٧٤ ، في المرحلة الأولية .

ويوجد لدى المقرر الخاص ملف يتضمن أمثلة من هذا القبيل .

١١٣ - وأخطر من ذلك الطريقة التي أثرت بها هذه الحالة العامة على الشرطة أنفسهم . ففي عام ١٩٨٣ ، اتخذ رئيس الدولة قراراً يتعلق بالسياسة العامة ويقضي بوجوب التحقيق في التجاوزات التي تحدث في صفوف الشرطة ، وبوجوب القضاء على هذه التجاوزات . واستغرقت هذه العملية بعض الوقت ، إلا أنه تم ، خلال عام ١٩٨٤ ، إقصاء ما لا يقل عن ٤٥٠ عنصراً من عناصر الشرطة ، وذلك لأسباب متنوعة . وظهر أنهم قد اشتركوا ، فرادى أو في عصابات ، بأعمال قتل واحتطاف وسرقة وبطائفة كاملة من الجرائم الأخرى . ومثل كثير منهم أمام المحاكم ، ولكن قضيوا لهم لم تتجاوز ، في أي حالة من الحالات ، المرحلة الأولى من التحقيق ، وتم الإفراج عنهم جميعاً . وتعتقد الشرطة أنهما ربما يمارسون الآن ، بصفتهم الشخصية ، أنشطة مماثلة .

١١٤ - ولم تتوصل الشرطة إلى حلول للجرائم الأكثر شهرة ، مثل جريمة قتل النائب سانتوس أرناندوس أو جريمة قتل الأساتذين من جامعة سان كارلوس . وتقول إن المصادر المختللة للمعلومات لا تتعاون معها .

١١٥ - وثمة اتفاق عام على أن الفقر الناجم عن البطالة يعتبر من الأسباب الشائعة للجوء الناس إلى الجريمة ، مثل السرقة أو الاحتياط .

١١٦ - ويضيف المقرر الخاص ملاحظتين إلى هذه الفقرة ، أولهما أن العجز المستمر للمحاكم الجنائية العادية عن ادانة مرتكبي الجنيات كان أحد الأسباب التي حملت حكومة رئيس مونت على إنشاء المحاكم الخاصة . غير أن هذا لا يعد اعراضاً عن التأييد لذلك النظام . والملاحظة الثانية هي أن اجراءات المحاكم العسكرية لا تعاني من أوجه القصور التي تعانيها المحاكم المدنية . وفي عام ١٩٨٤ صدر في المنطقة العسكرية الأولى (العاصمة) ٥٦ حكماً بالادانة في جنائيات عسكرية أو مدنية ، وكانت العقوبات تتراوح بين إخلاء سبيل بعض المتهمين والحكم على بعضهم الآخر بالسجن لفترات تصل إلى ٤٥ سنة .

١١٧ - ولا يرى المقرر الخاص أن اوجه القصور الظاهرة هذه في نظام المحاكم تعدّ تفسيراً تماماً لأعمال العنف التي تجري في الشوارع والريف . غير أنها تسهم بلا شك إسهاماً كبيراً في ذلك . ومن المحتمل جداً أن الفضل في انعدام أعمال العنف هذه خلال فترة حكومة رئيس مونت (أو الجزء الأخير منها) يرجع إلى أنشطة المحاكم الخاصة أو إلى ما أحدثته من أثر رادع . وقد تكون العبرة المستخلصة من ذلك هي أنه قد يتربّط على إجراء تحسين كبير الآن على فعالية المحاكم الجنائية العادية ، وأشار مشابهة في ردود أعمال العنف الآن . وإن رئيس هيئة المحامين ، الذي أيد الكثير مما ذكرته الشرطة (وفي الواقع أن المقرر الخاص قد تحدث إليه قبل لقائه مع الشرطة) ، قد ذهب إلى حد القول بأنعدام المصداقية في الهيئة القضائية ، وإن المجرم يعرف أن من غير المرجح ادانته . وال الحاجة تدعو إلى دفع مرتبات أفضل للقضاة بغية اجتذاب مرشحين من مستوى أرفع ، كما يتعين وضع هيكل

سليم لوظائف الهيئة القضائية . وينبغي أيضا اعادة النظر في بعض الأحكام القصوى عن جرائم معينة ، بحيث تتم زيادتها فيما يتعلق بتجارة المخدرات على الأقل .

#### لجنة السلم "٤"

١١٨ - أنشئت هذه اللجنة بمبادرة خاصة شرع فيها بادئ ذي بدء في مطلع عام ١٩٨٤ ، لكنها أخذت في التدهور لدى استقالة رئيس جامعة سان كارلوس ورئيس الأساقفة . ومع ذلك فهذه اللجنة ما زالت قائمة ، وتضم حاليا من الأعضاء ، رئيس الجامعة وشخصين آخرين من جامعة سان كارلوس ، وزيري الداخلية والعمل ، وممثلين عن المهن الحرة ، والكنيسة ، والتجارة ، ونقابات العمال ، والجيش ، والصحافة ، ويرأسها السيد فيليمان ، رئيس هيئة المحامين . وتقصر انشطتها الى حد كبير في الوقت الراهن ، على تحليل أسباب الاضطرابات في غواتيمالا - من اعمال عنف وبطالة وبؤس - ولم تتوصل حتى الان الا الى بعض النتائج العامة . غير ان اهمية هذه اللجنة تتمثل في استقلالها عن الحكومة . وهي لم تنشأ بمقتضى مرسوم بقانون ، وقد تكون سلفا لهيئة شبيهة تفكير الجمعية في استحداثها في اطار الدستور . وأوردت الصحافة عرضا موجزا لهذا المقترن ، مبينة انه ينطوي على تشكيل لجنة مخولة صلاحيات استثنائية ، للإشراف على حقوق الإنسان ، ومتمنعة باستقلال تام وسلطات كاملة تقتضي تعاون الجمهور والقطاع الخاص ووسائل الإعلام ، مع فرض عقوبة على أية محاولة لعرقلة اعمالها .

١١٩ - وهذه اللجنة من شأنها ان تنفذ بصورة وافية التوصية الوارددة في الفقرة ١٩٦ (ي) من التقرير الأولي ، والتي تم تأكيدها في نهاية هذه الوثيقة .

#### ٣ - حرية الانتقال والإقامة

١٢٠ - تعد السياسة التي أدت الى اقامة اقطاب التنمية ، أو القرى النموذجية ، ولاسيما الكائن منها في مناطق النزاع ، أكثر الموضوعات اثاره للخلاف في غواتيمالا اليوم . فيقول النقاد ان هذه السياسة قد أضفت صبغة عسكرية على الريف وسكانه وتشكل قيدا على حرية الحركة .

١٢١ - ومن حسن الحظ ان الصحافة ("El Grafico" ، ١٦ آب / أغسطس ١٩٨٤) نقلت في آب / أغسطس شرعا موجزا للسياسة جاء على لسان أحد المسؤولين في الجيش وموعداه ان "المستوطنات هذه التي يجري بناؤها تمثل محاولة لاعادة تأهيل السكان الأصليين الذين تأثروا بالنزاع بقدر ما تمثل حركة لتعزيز المراكز العسكرية . فالإجراءات التي تستهدف تعزيز النجاحات التي حققتها الوحدات المحاربة التابعة للجيش توجه الى تحسين المنطقة التي يعيش فيها السكان الأصليون من جميع جوانبها . وتقام القواعد اللازمة في الوقت الحالي لتمكين المجتمعات المحلية المولدة من السكان الأصليين الموجودين في مناطق النزاع ، من تطوير أنشطتهم الانتاجية في المستقبل ودعمها . ولا يقتصر العمل في هذه المراكز الإنمائية على الجيش وحده لأنها تحتاج الى الدعم من جميع الهيئات الحكومية . فاتخذت لهذا السبب الترتيبات اللازمة للتنسيق من أجل تحقيق تماسك كافة القطاعات الحكومية " .

١٦٦ - ومن رأي المقرر الخاص انه ليس من الممكن بعد اصدار حكم على هذا الجانب الهام من سياسة الحكومة . والأسقف محق في النقطة التي أثارها فهو لا يعترض ، من حيث المبدأ ، على تركيز الناس في قرى حديثة أو تعاونيات ولكنه يرى ضرورة ان يترك لهم حرية اختيار ذلك بموجب ارادتهم . ولا بد من السعي قديما لرفع مستوى معيشتهم . أما القضية الأخرى فيجب ان تكون من الشواعون التي تتناولها الجمعية التأسيسية لدى قيامها بصياغة الدستور . وتعتبر آلية التنسيق بين الهيئات الحكومية من الأدوات الأساسية في نظام توزيع السلطة في غواتيمالا . فتتم عملية التنسيق على كافة الأصعدة ولكن أهمها على الاطلاق الصعيد الوطني وصعيد الادارات . فعلى الصعيد الوطني تتولى عملية التنسيق لجنة التعمير الوطنية وهي تضم عنصرا مدنيا قويا . وثمة هيئات غير حكومية ، أجنبية ووطنية ، مشتركة في ذلك وتنتجاوز خبرة بعضها ٢٠ سنة . وتتبع اللجنة رئيس الدولة مباشرة بصفته هذه ، وربما تتبع في المستقبل رئيس الجمهورية . بيد ان المنصب على مستوى الادارات هو قائد الكتيبة العسكرية . ويتألف مجلس القيادة العسكرية الأعلى من قادة الكتائب هؤلاء ومن رئيس الدولة وبعض كبار المسؤولين الآخرين من ذوي المناصب العليا . ويعقد المجلس اجتماعاته في العاصمة على نحو منتظم . وهذا يعني ببساطة ان الجيش يحتل مركز السيطرة في أي مكان يقع فيه النشاط . وقد تكون العودة الى السلطة المدنية في هذا الصدد سمة أساسية من سمات الدستور الجديد . وعلى حين لا تملك الأمم المتحدة ان تملأ أي شيء فالأمل ان تنظر الجمعية في هذه النقطة بامان شديد . فاذا ما تقرر ذلك فسوف يتزاول الجيش عن سلطاته بكل صدق . وقد أخبر رئيس الدولة المقرر الخاص انه يتوقع ان يتخل الجيش عن هذا المركز الخاص . وللابلاغ على المزيد من التعليقات بشأن هذه المستوطنات ، انظر الفقرات ١٨٩ - ١٨٧ أدناه .

#### حرس الدفاع المدني

١٦٣ - لا يوجد لحرس الدفاع المدني في غواتيمالا نمط واحد . وتتبع الحكومة في هذا الشأن سياسة ثابتة لا تتزعزع مفادها ان النظام القائم سيستمر على حاله مادامت هناك حاجة الى حماية السكان المدنيين من هجمات المغاوريين . ويبدو ان دوريات الحرس هذه قد أحرزت نجاحا ملحوظا في الدور المذكور . فعلى الرغم مما تعرضت له خلال الهجمات من خسائر في الأرواح فإنها مازالت توفر الحماية المادية والسيكولوجية للأهالي بمن فيهم اهالي المناطق النائية ، وتشيد النساء على وجه خاص بذلك .

١٦٤ - ولاتزال تظهر في الصحف أمثلة تشير الى الضغط الذي يمارسه الجيش على الرجال لينضموا الى صفوف حرس الدفاع المدني . ونستشهد على سبيل المثال بما وقع في شهر تموز / يوليه في فيلا نويفا في مقاطعة غواتيمالا : فقد اعترف متحدث باسم الجيش ، بعد الحادث بثلاثة أسابيع تقريبا ، بأنه كانت هناك بعض المعارضة ، وان الجيش لم يكن يرغب في مضايقة الأهالي ، ولكن البعض مازال غير مدرك ادراكا كافيا للحاجة الى حماية الأرواح والممتلكات . وكثيرا ما يكون المجتمع المحلي مصدر آخر للضغط على الفرد ، فكثيرا ما تعني الخدمة في دوريات الحراسة وضع قوائم بالنوبات ، تشمل نوبات ليلية . وهذا يتعارض قطعا مع نمط العمل للفرد . وفضلا عن ذلك ، هناك عنصر التعرض للخطر . فمن لا يتحمل نصيبه من هذه الاعباء وخاصة في القرى الصغيرة ، تعرض لفقد شعبيته في المجتمع .

١٦٥ - ومن ناحية اخرى أصبحت الخدمة اليوم في بعض الاماكن تطوعية . فيتألف حرس الدفاع المدني مثلما في مدينة ويويتياناغو من المتطوعين ، وقد جاءت كتطوير لأفرقة الحراسة التي انشأها الشعب بعد الزلزال لمنع حوادث السلب والنهب والجرائم الأخرى . وأيد قائد الوحدة في كوبان بألتا فيراباس

ذلك فقال ان الخدمة في هذه المقاطعة لا تشمل الجميع ، ويمكن في بعض الأماكن انتقاء الأفراد .  
وائله المقرر الخاص عن امر يشير مشاكل في أماكن أخرى ، وهو كيف تكون الحال بالنسبة للشخص الذي  
تضطرب ظروف عمله الى الغياب عن قريته بعض الوقت ( وهي مشكلة ذات أهمية خاصة للذين يضطربون  
إلى التردد يوميا الى المدن الكبرى للعمل ) . فقال انه في هذه المقاطعة يستطيع مثل هذا الشخص  
ان يطلب اعفاءه من هذه الخدمة .

١٦٦ - وفي ويويتيانغوا يقضي النظام السائد ، خارج المدينة ، بأن ينضم إلى صفوف حرس الدفاع المدني جميع الرجال من هم في السن المناسب . ويقوم هؤلاء بانتخاب القائد ، وهو بدوره يعين "الهيئة" العاملة معه . وبينما يجب أن يكون المفوض العسكري عضوا في الحرس لا يجوز له أن يكون قائدا له . فالقائد المدني وإن كان مكلفا رسميا للقيام بدور ضابط اتصال ، غير متفرغ بين المجتمع المحلي والجيش . وكانت مهمة المفوض العسكري الرئيسية قبل ذلك تتمثل في تجنيد الرجال في الجيش حتى ولو اضطر أن يقتضي ذلك قسرا ، بيد أن هذا النظام قد حل محله نظام حرس الدفاع المدني .

١٦٧ - تقوم دوريات حرس الدفاع المدني بوضع الحواجز لسد الطرق ، وخصوصا أثناء الليل . ومع انخفاض عدد حوادث الاعتداء تقل الحاجة إلى ذلك . بيد أن المقرر الخاص صادف في طريقه بين اختوا وakan ويويتيانغوا ، وهي مسافة ٤٠ كيلومترا تقريبا ، اثنين أو ثلاثة من حواجز سد الطرق .

١٦٨ - ومن الممكن الآن استكمال التقرير السابق باضافة الحقائق التي جمعها المقرر الخاص من الأماكن التي قام بزيارتها .

١٦٩ - في بولاي ، في كيتشي : يتتألف الحرس من ١٠٨ من الرجال . وطبقا لكتاب التقويم ، على كل فرد في الحرس أن يقوم بالخدمة مرة كل ستة أيام خلال ساعات الليل فقط . فيتوجه الأفراد إلى ريو أرسول ، وتقع على بعد ٣ كيلومترات ، لجلب الأسلحة من الكتيبة العسكرية ثم يعودونها في الصباح .

١٣٠ - في سياختشي ، غرب بيتيين : يتتألف حرس الدفاع المدني من ٤٠٠ رجل . ويقوم كل فرد فيها بالخدمة لمدة ٢٤ ساعة كل ثمانية أيام . وعندما سأله المقرر الخاص أحد أفراد الحرس إن كان ذلك يوثر على عمله قال إن الخدمة لا توعثر كثيرا لأنه من صغار المزارعين .

١٣١ - في لاتيكنيكا ، غرب بيتيين : أشار الرجال إلى القرى التي قدموا منها وقالوا : إنهم يمضون هناك ثلاثة أيام من كل أسبوع في الخدمة ، مما يسبب لهم مشاكل في زراعتهم ولاسيما إن النساء يخشين الخروج إلى الحقول خوفا من نشاط المغاورين . وجميع الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة هم أعضاء في الحرس .

١٣٢ - في سيوداد ملتشور دي منكوس ، شرق بيتيين : تفيد المعلومات التي تم الحصول عليها في بلizer أن الخدمة اجبارية في المنطقة بالنسبة لكافة الرجال بين سن ١٦ و ٧٠ سنة . ويشرف الجيش على تنفيذ هذا النظام .

١٣٣ - في باكويخ ، في ويويتيانغوا : تحدث المقرر الخاص إلى أفراد من حرس الدفاع المدني في كالفاريو ، وهي قرية من ٤٠٠ أسرة تعمل في مزرعة تعاونية . قالوا إن نوبة الخدمة هي يوم واحد كل ثمانية أيام ولا توعثر على عملهم .

١٣٤ - في تومبادور ، في سان ماركوس : كان يبلغ عدد أعضاء الحرس في البداية ٥٨٠ فرداً ولكن الخدمة أصبحت الآن تطوعية وتضم نحو ٣٩٠ من الشباب ، وي العمل هو لاء في الحراسة ١٢ ساعة في الأسبوع . وقال أحد الأفراد وهو يعمل للبلدية انه يتلقى أجراً عن اليوم الذي يقضيه في الخدمة . وتنظم معظم القرى دوريات حرسها الخاصة ، وتكون الخدمة بها في العادة بواقع أربع ساعات للنوبة الليلية . وهذه الخدمة في الأحوال العادية تقوم على أساس تطوعي ومقابل أجر ، بيد ان أربع قرى لا تدفع أجراً لأفراد هذه الدوريات .

١٣٥ - في تسالبال ، في كيتتشي ، كان حرس الدفاع المدني يتتألف في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ، من ١٤٠ عضواً ، يتناوبون العمل يوماً واحداً كل ستة أيام . وقال أحد أعضاء الحرس ان ذلك يوؤثر على عمله في الزراعة الا انه أمر ضروري من أجل الأمان .

١٣٦ - في سالكيل ، في كيتتشي ، يتتألف حرس الدفاع المدني من ٢٦٠ رجلاً ، تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة و ٤٩ سنة ، ويتناوبون العمل لمدة ٤٤ ساعة مرتة كل تسعه أيام .

١٣٧ - وفي ناحية رابينال في باخا فاراباس ، يتتألف حرس الدفاع المدني من ٣٢ ٠٠٠ عضواً يتناوبون العمل بين فترات تتراوح بين ٨ أيام و ١٥ يوماً ، حسب عدد سكان كل من القرى التي يقطنونها .

١٣٨ - في كانتيل ، في كيتسالتسينغو ، لا يوجد حرس دفاع مدني على الاطلاق . ( انظر أيضاً الفقرات ٥٦ - ٥٩ ) وهذا ليس بالأمر الغريب ، فهناك مناطق عديدة من البلاد ، وخاصة في جنوب شرقها ، لا تقتضي الحالة الأمنية فيها وجود مثل هذا الحرس . وهو لا يوجد أيضاً إلا في مناطق محدودة جداً من العاصمة .

١٣٩ - وبناء على ما تقدم تبين انه لا يوجد نمط واحد . كما ان الخدمة الاجبارية غير قائمة في أكثر المناطق تعرضاً للنزاع . ويجد بعض الأفراد ان الخدمة شاقة . ويعد هذا الحرس جهازاً شبه عسكرياً ، على الرغم من أن أفراده خارج الخدمة يعتبرون مدنيين من كافة الجوانب . وقد نجح حرس الدفاع المدني إلى حد كبير في حفظ السلم في المناطق التي كانت فيما سبق مسرحاً للصراع . وينسحب نفس الشيء على المناطق التي لم تتعرض لنشاط المغاورين على نطاق واسع الا انه وقعت بها حوادث على نحو ما يمكن ان يحدث في أي بقعة أخرى من البلاد . وتشكل الخدمة في الحرس قيداً على حرية الأفراد كما تحد الى درجة ما من حرية الانتقال من خلال عمليات التفتيش في الطرق . وتمثل فوائد الحرس في الدور الذي يقوم به لحفظ السلام الذي يعيش في ظله الناس ويعملون . ان المقرر الخاص ليرفض اي ادانة عامة لهذا النظام ولاسيما اذا وضعت في الاعتبار الخدمة العسكرية الاجبارية التي تفرضها شعوب كثيرة على فئة عمرية محددة . أما مسألة ما اذا كان نظام حرس الدفاع المدني على نحو ما هو عليه يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان في غواتيمالا ، فينبغي أن تترك بلا اجاية قاطعة . ويوجد في البلد حالياً قرابة ٩٠٠ ٠٠٠ من أعضاء حرس الدفاع المدني . وهناك قواعد معمول بها وطنياً فيما يتعلق بالاعفاء من المشاركة في الحرس . فيعفى من ذلك الرجال والنساء من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أو من تجاوزت اعمارهم ٥٥ سنة ، ما لم يتطوعوا فيه خصيصاً ، كتابة وبحضور شهود . وشلة اعفاءات أخرى بسبب العجز الجسدي أو العقلي ، كما يعفى روؤساء البلديات أو محافظو القرى ونوابهم ، وروؤساء المنظمات المحلية للتنسيق بين المؤسسات ، وغيرهم من يقرر القائد العسكري في المقاطعة اعفاؤهم ، كما يعفى المرشحون للوظائف العامة ، خلال فترة ترشيحهم فقط ، ما لم يتم اختيارهم ، وفي حال

اختيارهم يستمر اعفاوهم اثناء فترة توليهم تلك الوظائف ، ويعفى أيضا الكهنة . وأخيرا يحقق للفرد ان يقدم طلبا بالاعفاء الى القائد العسكري في المقاطعة ( انظر الفقرة ١٤٥ ) . ويطبق هذا على الجميع ، وفي حال رفض الطلب ، يمكن استئناف ذلك القرار لدى المكتب المسئول عن شؤون حرس الدفاع المدني على الصعيد الوطني .

١٤٠ - ان مسألة حرس الدفاع المدني برمّتها ما برحت موضوع مناقشة مستفيضة كجزء من عملية اعداد الدستور . وقدم عدد من الالتماسات بدخول نظام حرس الدفاع المدني في الدستور . وهناك آخرون يتخدون موقفا مضادا ، فهم يبدون تخوفهم من تسليح هذا العنصر الكبير من السكان المدنيين . ولم يتم البت في هذه المسألة بعد .

١٤١ - وبالطبع ، ما زالت تقع حوادث تتطلب اتخاذ تدابير تأدبية بشأنها . فثمة حالة خطيرة حدثت مؤخرا وأدت الى توجيه اتهامات الى عدد من أعضاء حرس الدفاع المدني بارتكاب أفعال اجرامية وقدموا الى المحاكم الجنائية العادلة . وثمة مشكلة أكثر شيوعا تتعلق بالسكارى من أعضاء الحرس . وتعالج هذه المشكلة عادة باحتجازهم لمدة يومين تقريبا في زنزانات مخفر الشرطة المحلي .

## باء - الحقوق السياسية

### ١ - حرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات

#### (أ) الانتخابات

١٤٢ - أجريت الانتخابات في أول تموز / يوليه ١٩٨٤ حسب الموعد . وكان الغرض منها هو انتخاب جمعية تأسيسية ذات سلطات محدودة ، تتمثل ولاليتها في وضع دستور للبلد ، وصياغة قانون لتفويير الحماية القضائية فيما يتعلق ببعض حقوق الانسان الأساسية ، وذلك عن طريق منح الحماية ( amparo ) أو الامر بحضور المتهم امام المحكمة ( habeas corpus ) ، وقانون ينظم انتخاب رئيس وجمعية تشريعية لها سلطات كاملة ، وتتجه النية الى اجراء الانتخابات الأخيرة في أسرع وقت ممكن . وقد ذكر رئيس الدولة انه من المقرر في هذه المرحلة اجراء الانتخابات في حزيران / يونيو ١٩٨٥ . وستوعدي الى عودة الحكم المدني الديمقراطي الحر في غواتيمala .

١٤٣ - ولا بد من مناقشة اعتراض أساسى على الانتخابات التي أجريت في تموز / يوليه ١٩٨٤ وترى لجنة العدل والسلام ان الممارسة برمتها باطلة لعدم وجود أساس دستوري على الاطلاق لعقد أي شكل من أشكال الانتخابات . ولقد ألغى الدستور السابق ، ولا تعترف اللجنة بالقانون الأساسي للحكومة الذي سنه نظام ريوس مونت . ومنطق هذا الرأي يبوعدي الى موقف متطرف موعداه انه لا توجد وسائل قانونية تمكن غواتيمala من ان تسلك طريق الديمقراطية من جديد . وقد يفضل المجتمع الدولي اتخاذ النهج البراغماتي ، وهو اذ يحيط علما بالشوائب القانونية ، قد يرغب في تشجيع العملية الراهنة الى أن يتم انجازها حسب المنصوص عليه اعلاه .

١٤٤ - أشارت تقارير المقرر الخاص السابقة الى المحكمة الانتخابية العليا ، وهي هيئة مكونة من قانونيين بارزين أنشئت لتنظيم الانتخابات والفصل في أي نزاع قد ينشب بمقدمة النتائج . وقد بدأوا بحملة كبيرة لتسجيل الناخبين . وكان التسجيل اجباريا لكل من جاوز سن الثامنة عشرة من المدنيين

الملمين بالقراءة والكتابة واختياريا للأميين . وفتحت مراكز التسجيل في جميع أرجاء البلاد وسط دعاية واسعة . وتمت هذه العملية في ١٠ أيار / مايو ١٩٨٤ ، ومن بين مجموع السكان البالغين الذي يصل إلى نحو ٧٣ مليون نسمة ، تم تسجيل ٥٥٤ ٠٠٢ ، منهم ٤٦١ من الملمين بالقراءة والكتابة و ٩٦٣ ٥٨٦ من الأميين . وجرى التسجيل ميدانيا بتقديم بطاقة الهوية العادمة التي يحملها جميع المواطنين وتقوم باصدارها البلديات . وكما ورد في التقرير السابق ، في حالة ضياع أو سرقة بطاقة هوية شخص ما تنشأ مشكلة ، وذلك لأن عددا من مباني البلديات احترقت عندما كان القتال الداخلي في أوجه ، واحترقت معها السجلات . وحسمت هذه المشكلة في بعض الحالات ، وقد تم ذلك في منطقتي ايلتونمبادر وسان ماركوس مثلا باستخدام النسخ الميكروفلمية المحفوظة في العاصمة . وفي المناطق الأخرى ، كان من اللازم لحصول الشخص على بطاقة هوية أن يحضر شهودا يعتد بشهادتهم بشأن هويته .

١٤٥ - ويبدو ان استخدام بطاقة الهوية التي تتضمن صورة فوتوغرافية لحاميها أدى الى تجنّب انتقال الشخصيات وغير ذلك من الخدع الانتخابية بصورة تامة تقريبا ، ولم يعرض امام المحاكم سوى ادعاء واحد من هذا القبيل . وفي الوقت نفسه الذي كان يتم فيه تسجيل الناخبين ، قامت المحكمة الانتخابية العليا ايضا بفحص الاحزاب او اللجان السياسية التي أعربت عن رغبتها في تقديم مرشحين في الانتخابات وكانت المعايير صارمة . وفي نهاية المطاف ، تم اعتماد ١٧ حزبا بصورة مؤقتة للمشاركة في الانتخابات ، ولجنتين في منطقتي زاكابا وكويتزالتينانغو ، ولجنة في العاصمة . وبعد الانتخابات عادت الأحزاب الى وضعها السابق ريثما يتم تسجيلها بشكل نهائي ، ولايزال عليها أن تفي ببعض المقتضيات القانونية لكي يعترف بها حسب الأصول . وقد قيل ، وربما بحق ، بعدم توفر فروق سياسية عريضة بدرجة كافية بين الاحزاب . ولم يشترك الحزب الديمقراطي الاشتراكي ، غير انه اعلن عن الشروط الدستورية والسياسية التي يقبلها ، للاشتراك في الانتخابات في المستقبل . وعلى ذلك فان الاختيار أمام الناخبين تراوح ما بين حد يسار الوسط وجناح اليمين المتطرف .

١٤٦ - ودارت الحملة الانتخابية عن طريق الاجتماعات والصحافة والاذاعة والتلفزيون ، خاصة لصالح اتحاد الوسط الوطني ، وزعيمه هو أيضا صاحب جريدة الغرافيكو . ونظرا لما للجمعية من سلطات محدودة للغاية ، يبدو ان البيانات المتعلقة بسياسة الأحزاب كانت مقيدة الى حد ما ، وعلى سبيل المثال فقد عرض اتحاد الوسط الوطني برنامجا يتعلق أساسا بالقضايا الديتونسية وحماية مجموعة واسعة من حقوق الانسان . بيد انها تطرقت للقضية الرئيسية وهي ملكية الأرضي .

١٤٧ - ونشرت قبل الانتخابات بعض تكهنات متباينة تتعلق بالنتيجة المرجحة . واسترعت منظمة في السويد الانتباه الى مجموعة كبيرة من التجاوزات والضغوط التي قيل انها استخدمت في الماضي من أجل ضمان انتخاب المرشح الذي اختاره الجيش ، مما أدى الى الامتناع عن الاقتراع على نطاق واسع . وأعربت المنظمة عن امتعاضها من جو العنف السائد حاليا واحادث أخرى محددة ترد الاشارة اليها أدناه . واسترعت جماعة URNG ( جماعة الحركات الانقلابية ) الانتباه ايضا الى العنف الحالي والى تاريخ الانتخابات السابقة التي أدت ، كما قالت الجماعة ، الى انتشار الفتور الشديد وانعدام الثقة والنفور بين السكان . وأعربت عن رأيها في الانتخابات فقالت بأنها مناورة قام بها نظام الحكم العسكري للاستهلاك الخارجي . وكان تقييمها للأحزاب أنها أساسا من الجناح اليميني ، واثنتين منها من الوسط المعتدل . وتنبأت الجماعة بمناورة دعائية يقوم بها العسكريون لتدعيم بقائهم في السلطة .

١٤٨ - وثمة مسائل محددة منتقدة حقا كانت موجودة في الفترة السابقة على الانتخابات منها مثلا :

(أ) ان أخطر هذه المسائل هو قتل أو اختفاء القادة والمنشطين السياسيين . ولقد عانت الأحزاب بجميع اتجاهاتها السياسية من ذلك ؛

(ب) وما أثار قدرا كبيرا من الشك استقالة عضو أساسي ( القاضي بوكارو سالفاريا ) ، وعضوين مناوبين من المحكمة الانتخابية العليا . وأكد اعضاء المحكمة انفسهم للمقرر الخاص أن القاضي بوكارو استقال لأسباب صحية حسب قوله هو ذاته آنذاك ( أيار / مايو ) ، فقد كان الجمع بين أعمال المحكمة وبين أعمال مكتبه الخاص أكثر مما يطيق . وقد حل محله القاضي جون شوانك الذي كان بالفعل عدواً مناوياً في المحكمة الانتخابية العليا ؛

(ج) وقدمت جبهة الاتحاد الوطني شكوى مفادها ان الجنود هددوا واحدة من مرشحיהם وضربوها في سانتا روزا ، كما ضربوا رفقاعها ؛

(د) وشنّت غارة على مطبعة تابعة لأحد الأحزاب وأتلفت كتباته ؛

(هـ) وقال أحد الأعضاء في منظمة غير حكومية ، قابل المقرر الخاص في مدينة مكسيكو ، أن الناخبين لم يتلقوا ، سواء من الأحزاب السياسية أو من الحكومة ، معلومات كافية تمكّنهم من فهم ما ستحققه لهم تلك الانتخابات . ويبدو ان لهذا التعليق ما يبرره ، لأن المحكمة الانتخابية العليا أخبرت المقرر الخاص أن الأمر يتطلب مزيداً من التوعية قبل اجراء الانتخابات القادمة ؛

(و) وأثار المرسوم بقانون ٤٠ - ٨٤ مزيداً من الشكوك ، اذ ألغى الاشتراط الذي يقضى بأن تعمم على مراكز الاقتراع قوائم أسماء رجال الشرطة والعسكريين الموجودين في الخدمة ( غير المصرح لهم بالتصويت ) . وكان السبب المعلن لذلك هو حمايتهم مما يترتب على ذلك من هجمات يشنها المتمردون . وفي الواقع ، صدرت أوامر صارمة بآلا يدلوا بأصواتهم ، ولم يتلق المقرر الخاص أي دليل على مخالفته هذا الأمر .

١٤٩ - وأصدر مجلس شوون نصف الكرة الأرضية في نيويورك بياناً صحفياً جاء فيه ان مصادر سياسية في غواتيمala كشفت عن نية الحكومة للتلعب في الانتخابات لكي يستحوذ ائتلاف الجناح اليميني ، حركة التحرير الوطني / ووطنيو الوسط الحقيقيون ، على أغلبية المقاعد ، ويحصل اتحاد الوسط الوطني على الرقم الأكبر التالي ، وحزب الديمقراطيين الوطنيين الغواتيماليين على المركز الثالث ( الحزبان الأخيران من أحزاب الوسط ) .

١٥٠ - وقد دعي مراقبون من عدة أقطار . وأرسلت منظمة الدول الأمريكية مراقبين رسميين ، غير ان تقريرهما لم يتتوفر بعد . وأرسلت كل من أكوادور وبنما والسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا وهندوراس مراقبين آخرين . بينما كان هناك فريق مكون من ٢٤ مراقباً من الولايات المتحدة الأمريكية و ٣ مراقبين من كندا . وجرى الاقتراع في يوم واحد وهو يوم الأحد أول تموز / يوليه ، ولكن المراقبين تمكّنوا فيما يبدو من تغطية البلد تغطية كاملة . وتنقل العديد منهم بطريق البر ، وزودتهم الحكومة بطائرة عadio طائرات عمودية للانتقال إلى الأماكن التي يتعدّر الوصول إليها ولكنها لم تستخدم بكثرة . وأحضر عدد من المراقبين طائراتهم الخاصة التي تنقلوا بها على نطاق واسع فعلا .

١٥١ - وأصدرت المحكمة الانتخابية العليا تعليمات مفصلة مزودة بالتفصيحات بتنظيم وتشغيل مراكز الاقتراع ، وقد صنعت بطاقات الاقتراع خارج غواتيمالا من ورق ذي عالم مائية ° وزود كل ناخب ببطاقتين مختلفتي اللون ، احداهما لقائمة الوطنية للأحزاب والأخرى لقائمة الأحزاب المرشحة في المنطقة المعنية ° ورمز لكل حزب بلون كما ذكرت أسماء التابعين له ، وكان على الناخب أن يضع علامة صليب أو دائرة أو علامة أخرى في المربع الخاص بالحزب الذي يختاره ، وجرى التصويت لانتخاب ٢٣ نائباً من القائمة الوطنية و ٦٥ نائباً من قوائم المناطق ° ووُحدت بعد ذلك الأصوات وكان فوز الأحزاب بالمقدار وفقاً لنظام التمثيل النسبي °

١٥٢ - وقد أدلّى ٤٣٤ شخصاً بأصواتهم ووُجدت ٣٠٧ ٢٣١ بطاقة باطلة و ١٣٣ ١٠٦ بطاقات بيضاء كما هي ( أي بنسبة ١٥٥ في المائة و ٧٥ في المائة على التوالي ) ، ويقارن هذا بعدد المصوتيين لصالح الديمقراطيين الغواتيماليين في القائمة الوطنية وهم ٦٦٠ ١٦٢ شخصاً وفي قوائمهم بالمناطق وهم ٦١٤ ٣٢٥ شخصاً ، وهذا الحزب هو الذي فاز بالأغلبية في الجمعية ° ومن المفيد مقارنة عدد المصوتيين ، كنسبة مئوية من عدد المسجلين ، بعدد المصوتيين في الانتخابات السابقة °

<u>النسبة المئوية للذين أدوا بأصواتهم</u>	<u>الناخبون المسجلون</u>	
٩٥	٣١٠ ٠٠٠	١٩٤٥
٦٩٨	٥٨٣ ٣٠٠	١٩٥١
٦٦٨	٧٣٦ ٤٠٠	١٩٥٨
٥٦٣	٩٤٤ ١٦٠	١٩٦٦
٥٣٨	١ ١٩٠ ٤٤٩	١٩٧٠
٤٤٠	١ ٥٦٨ ٧٩٤	١٩٧٤
٣٦٥	١ ٧٨٥ ٧٦٤	١٩٧٨
(٤٥٪)	(١) ٢ ٣٥٦ ٧٥١	١٩٨٢
٧٨٢	٢ ٥٥٤ ٠٠٢	١٩٨٤

\*) هذا الرقم غير رسمي °

فازت الأحزاب بالمقدار على النحو التالي :

حركة التحرير الوطني / وطني الوسط الحقيقيون

اتحاد الوسط الوطني

الديمقراطيون الوطنيون الغواتيماليون

الحزب الشوري

الحزب الوطني المجدد

٥	الحزب التأسيسي الديمقراطي
١	حزب التوحيد المناهض للشيوعية
١	جبهة الوحدة الوطنية
	المنظمة الريفية للعمل الاجتماعي ( اللجنة المحلية
١	في منطقة كويتزالتينانغو )
١	الحزب الوطني المجدد / الديمقراطيون المسيحيون

٨٨

١٥٣ - ولم يحصل ١١ حزبا ولجنة على أي مقعد .

١٥٤ - وفيما يتعلق بتقارير المراقبين ، تبين أنه لم يتم اصدار أية وثائق رسمية حتى من قبل منظمة الدول الأمريكية . وقد قامت سفارة الولايات المتحدة بتجمیع وثيقة تتضمن مختلف البيانات الصحفية الصادرة عن المراقبين بما في ذلك فريق المراقبين من الولايات المتحدة الأمريكية . ولذلك فقد اضطر المقرر الخاص كما هو الحال بالنسبة للتقرير الأولي ، لأن يعتمد على هذه البيانات الصحفية . وقد ذكر المراقبون أنهم منحوا كل التسهيلات للتنقل بحرية في أنحاء البلد . وقالوا ان التصويت كان هادئاً ومنظماً وحرجاً . ولاحظ المراقب من كوستاريكا شيوع الحماس بين السكان للتصويت وعدم وجود أي ضغوط عليهم من الجيش أو الأحزاب . وأعرب مراقبو منظمة الدول الأمريكية عن ارتياحهم التام وقد هنأوا المحكمة الانتخابية العليا على تنظيمها للاقتراع ، وهنأوا السكان كذلك لأنهم أعطوا درساً يحتذى في الديمقراطية للبلدان الأخرى . وقال أعضاء الوفد القادم من الولايات المتحدة الأمريكية أنهم غطوا فيما بينهم معظم أنحاء البلد ، وقد استقبلوا استقبلاً طيباً ، وأعربوا عن رغبتهم في تقديم التهنئة إلى المحكمة الانتخابية العليا . وقد صابر الناخبو بالمشاركة في عملية أدت إلى قيام حكومة ديمقراطية ( كانت هناك صفوف طويلة في بعض مراكز الاقتراع ) .

١٥٥ - وكان الجيش نشطاً للغاية ولكن ليس في مراكز الاقتراع ، إذ كفل عدم قيام المغاورين بالاعتلال بالانتخابات .

١٥٦ - ووردت أيضاً تعليقات أقل تعاطفاً . فقد تسائلت الكنيسة الغواتيمالية في المنفى من ماناغوا عما إذا كان بالإمكان إجراء انتخابات حرة في بلد محتل . وقالت إن النشاط السياسي الوحيد "المقبول" هو الذي يتم في إطار برنامج مناهض للتمرد . وتهاجم لجنة العدالة والسلم الأساس القانوني للانتخابات وتذكر المخالفات ونكران الحقوق بسبب القمع والارهاب .

١٥٧ - وقد لفتت الانتباه كذلك بطاقات الاقتراع الباطلة والبيضاء . وعزت المحكمة الانتخابية العليا ذلك إلى الأمية والاستياء من الاختيار المتاح . وأبرز على نطاق واسع عدم وجود حزب يمثل يسار الوسط ، وربما كانت بطاقات الاقتراع الباطلة والبيضاء تمثل عنصر احتجاج في التصويت . بيد أنه كانت هناك ثلاثة نتائج فقط موضع خلاف . وقد جرت إعادة عدد الأصوات للمقعد الثالث في قائمة التأثير باز وعدلت النتيجة ، وأصبحت الأغلبية الجديدة لصالح الحزب الفائز صوتاً واحداً . ورفض طلب إعادة العد في سوشيتكيز لأنه لم يقدم في الوقت المحدد . وكان أحد المرشحين في كيشيه أخا لرئيس إدارة اطفاء الحرائق ، واشتكى حزب آخر من أن رجال الاطفاء قد أثروا على التصويت ، وإذا كان الأمر كذلك فهم لم ينجحوا كثيراً لأن حزبه خسر في الانتخابات .

١٥٨- وعندما اجتمعت الجمعية التأسيسية في اليوم الأول من آب / أغسطس ، انتخب الزعيم الأول للحزب الديمقراطي الوطني الغواتيمالي رئيساً وهو روبرتو كاربيو نيكول شقيق زعيم حزب اتحاد الوسط الوطني . وعندما قابله المقرر الخاص لم تكن الجمعية قد بدأت عملها فعلاً ، غير أنه لا يشك في رغبة الشعب في العيش في ظل حكم القانون وفي وجود جمعية تأسيسية ديمقراطية تدعم حقوق الإنسان . وتكلم المقرر الخاص كذلك مع ممثلين من جهة الوحدة الوطنية وحركة التحرير الوطني ووطنيي الوسط الحقيقيين واتحاد الوسط الوطني . وقد أشار ممثلو الحزب الأول إلى أنه لو كان هناك نظام مختلف للتمثيل النسبي لفازوا بمقعدين بدلاً من مقعد واحد . بيد أنه لم تكن هناك شكوى من الانتخابات ، وقد أوضح الجميع برامجهم السياسية المقبلة ، غير أن رئيس الدولة بين جلاء أنه ينبغي على الجمعية ألا تتتجاوز وظائفها المحددة ، وهي لا تشمل الإصلاحات السياسية ، وقبلت الأحزاب ذلك .

١٥٩- وقد سارت الأمور على نحو مرض منذ كتابة التقرير الأولي . وتواصل المحكمة الانتخابية العليا أعمالها ومن المتوقع أن تقوم بتنظيم الانتخابات القادمة لاختيار الرئيس والكونغرس . وهي تواصل تسجيل المواطنين بحيث يمكنهم الاقتراع . ولاتزال التسجيلات السابقة سارية المفعول ، وقد بلغ عدد المواطنين المسجلين الآن ، بعد الإضافات ، نحو ٧٥٠ ٠٠٠ شخص . ويحتفظ بالتفاصيل على بطاقات وكذلك في حاسبة الكترونية ذات برنامج معقد للكشف عن حالات الغش . أما النشاط الآخر الذي تقوم به المحكمة ، وهو التسجيل الكامل للأحزاب السياسية ، فمتوقف في الوقت الحاضر لأنّه يعتمد على القانون الانتخابي الجديد الذي لم تقم الجمعية التشريعية باصداره بعد . وحالما يصبح هذا القانون متوفراً ، تعتمد المحكمة المضي في عملها بنشاطها وجدها المعهودين . إلا أن هناك رأياً آخر وهو أن تسجيل الأحزاب لا يمكن أن يجري في ظل التشريع القائم . وقد أثيرت هذه النقطة عشيّة آخر يوم للزيارة التي قام بها المقرر الخاص في كانون الثاني / يناير ، ولم يتثنى التوصل إلى حل لها . ومهما كان الوضع من الناحية القانونية ، فإن الضرورة العملية تقتضي الترخيص للأحزاب في أقرب وقت ممكن بحيث يمكنها الاستعداد للحملة الانتخابية .

### (ب) الأحزاب السياسية

١٦٠- بحث المقرر الخاص ، خلال الزيارة التي قام بها في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ، الحالة الراهنة وأفاق المستقبل مع الديمقراطيين المسيحيين ، وجبهة الوحدة الوطنية ( التي أصبح لها مرة أخرى نائب في الجمعية بعد اغتيال نائبتها الوحيدة الذي كان على أية حال قد تحول في لائئه نحو حركة التحرير الوطني ) : ذلك لأنه في حالة حدوث شاغر في تمثيل دائرة انتخابية ، يحل محل النائب الذي شفر مكانه ذلك العضو في الحزب نفسه الذي يكون قد احتل المرتبة الثانية في نتيجة التصويت ، كما بحث المقرر الخاص نفس الموضوع مع مجموعة من الأحزاب اليمينية هي حركة التحرير الوطني ، والحزب التأسيسي الديمقراطي ، وحركة للنفاق الناشئة وحزب NLP . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أجريت اتصالات خلال هذه الزيارات إلى الجمعية مع نواب مختلف الأحزاب ، وأجرى المقرر الخاص محادثات مطولة مع نائب عضو في اتحاد الوسط الوطني . وهذا الاتصال يمثل اتصالاً بمعظم الكتل السياسية المشاركة في الجمعية التشريعية في الوقت الحاضر .

١٦١- وبالرغم من أن جميع الأحزاب كانت مرتبطة للتتحدث عن الحملة السياسية التي ستقوم بها عندما يتم الإعلان عن موعد الانتخابات القادمة ، فإنه من الممكن فهم عدم رغبة أي من هذه الأحزاب

في الوقت الحاضر في نشر برنامجهما السياسي . اذ ان هذه الأحزاب تعمل على تعزيز جهازها الحزبي والاتفاق على السياسات التي ستعرضها على الناخبين . الا أن هناك ثلاث مسائل على الأقل هي موضع اهتمام مشترك :

(أ) الحاجة الى حملة سياسية شاملة وحسنة الاعداد تصل الى جميع الناخبين وتمكنهم ، كما يو عمل ، من اجراء اختيار واع اثناء الاقتراع . ويجرى الاضطلاع بعملية توعية سياسية على أساس حزبي ومن المتوقع لهذه العملية أن تستمرة .

(ب) مراقبة ولربما زيادة تحسين الترتيبات الحالية للتنسيق فيما بين الموسسات . وهذا التنسيق حيوي بالنسبة لأى توزيع مخطط على نحو سليم للأموال الوطنية والجهود المبذولة في مجال المشاريع الانمائية . وللرقابة ، ولاسيما على مستوى المقاطعات ( المحافظات ) ، أهمية عظيمة . ومهما كانت ادارة القادة العسكريين لعملية المراقبة هذه ادارة جيدة ، فان هناك التزاما واضحا من قبل رئيس الدولة وموافقة بالاجماع من قبل الأحزاب على وجوب وضع هذه العملية تحت سلطنة مدنيين منتخبين بصورة ديمقراطية . ولذلك يبدو من المحتمل أن يتم تنفيذ التوصية (ب) الواردة في الفقرة ٢٥٦ تنفيذا كاملا باعتبارها جزءا من الأحكام الدستورية ، ولكن الحافز الهاي للتنمية سيستمر .

(ج) وثمة قبول واسع النطاق بين الأحزاب السياسية لضمانة دستورية تحمي استقلال الجهاز القضائي . ومن المرجح أن تدرج الأحكام الأساسية في الدستور ، وسيترك للكونغرس الجديد أمر بعض التفاصيل مثل التدريب والهيكل الوظيفي . الا أنه يبدو أن هناك قبولا عاما لضرورة اجراء تحسينات رئيسية وقد حظي هذا الأمر بموافقة تامة من قبل رئيس نقابة المحامين .

١٦٦ - وبالاضافة الى هذه القضايا المحددة ، تشارك الأحزاب في مفاوضات مكثفة حول مجموعة واسعة من القضايا . وهناك تحالفات واتفاقات تعقد وتحل بشأن أمور معينة . وثمة مقدار كبير من المرونة والمساومة والمناورات بين المتنافسين على المناصب ، وفي التسويات السياسية . ويسلم المقرر الخاص بهذا باعتباره عملية برلمانية عادية ، فالأنماط الأصغر تصوت أو تمنع عن التصويت وفقا لتقديرها لمزايا القضية المعروضة . وقد تكون النتيجة حدوث تأخير في صدور التشريع النهائي ، ولكن المناخ والعملية البرلمانية ديمقراطيان أساسا .

١٦٣ - ان العنصر الرئيسي للتأخير الحالي في العملية البرلمانية يتمثل في الاهتمام العام الهائل بالمارسة الدستورية والمساهمة فيها . والجمعية التشريعية هي بحد ذاتها مكان حافل بالنشاط فهي تتعقد في الصباح ومن الساعة ١٥/٠٠ حتى انتهاء المناقشة . وهناك اهتمام شعبي عظيم وكثيرا ما تكون شرفات الزوار ممتلئة . وعلاوة على ذلك ، عندما أثيرت مواضيع للنقاش مثل المسائل التي يتعين النظر فيها لادراجها في الدستور ، كانت محاولات التأثير نشطة جدا . وقد تمثلت الاستجابة في محاولة النواب ، المنظمين على هيئة لجان صياغة ، ادراج الأحكام تلبي العديد من وجهات النظر . وقد دعي المقرر الخاص من قبل النواب الذين يقومون بصياغة الفصل المتعلق بحقوق الانسان ، لكي يسدي لهم المشورة بشأن النص التي تمت صياغته حتى الان . وقد أوضح أنه ليس من مهماته التأثير على الجمعية التشريعية فيما يتعلق بهذه الأمور ، الا أنه استوثق من أن اللجنة قد حصلت على نسخة من الاتفاقيات الدولية . واقتراح أن يتمتع النواب ، في حماستهم الذي يدفعهم الى تفطية كل نقطنة عن الدخول في التفاصيل حتى لا تقييد التشريعات اللاحقة بلا موجب وتوسم بعدم الدستورية أو مجاوزة الاختصاص . وقد عينت الجمعية لجنة صياغة مركزية تضم ٣٠ من أعضائها . وفي ميدان حقوق الانسان ،

وكذلك في جميع النواحي الأخرى ، يدرك هوئاء الأعضاء الحاجة الى اعداد اطار سليم يمكن فيه للكونغرس الجديد أن يسن التشريعات بشكل قانوني لتلبية الاحتياجات المعينة التي تستلزمها شعوب البلد عند نشوئها وتطورها . الا أنه لا بد من القول ان هذه العملية تستغرق مقداراً كبيراً من الوقت .

١٦٤ - وقد قامت مجموعة من النقابيين ببلاغ المقرر الخاص بأنهم يشعرون بالقلق ازاء مشاريع أحكام الدستور التي يمكن أن تؤثر على أنفسهم الوظيفي تأثيراً جذرياً . ويبدو هنا أيضاً أن المشاريع الأولية تتضمن الكثير من التفاصيل : فاذا تم تنقيح المبادئ التوجيهية ، فسيكون هناك مجال لإجراء مناقشات لاحقة في الكونغرس الجديد حول تفاصيل التنفيذ تشمل في هذه الحالة الأحكام الخاصة بالصحة والضمان الاجتماعي . وهنا يمكن أن توعز في الاعتبار الواجب الاثار الوظيفية والفوائد الصحية المتاحة .

١٦٥ - وثمة نقطة أخرى يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً بشأنها ، سواء داخل الحكومة الحالية أو بين الأحزاب السياسية ، وهي الحاجة الى وجود مجموعة أوسع ما تكون نطاقاً من الآراء السياسية تجسدها الخيارات المتاحة للناخبين . وهناك اخبار في الصحف عن تجمعات مقترحة للأحزاب في اتجاه يسار الوسط . وقد قام رئيس الدولة بزيارة كوستاريكا لدعوة جميع الغواتيماليين المقيمين في المنفى الاختياري الى العودة الى بلدتهم ، وقدم لهم ضمادات تكفل حرية النشاط . ومن بين الجهات التي تم الاتصال بها الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي عاد أحد أعضائه البارزين الى غواتيمالا الآن ، ولسوء الحظ فإن المقرر الخاص لم يستطع ترتيب اجتماع معه .

١٦٦ - وثمة مسألة هامة يرجح أن تقوم . فقد استرعت لجنة حقوق الإنسان في غواتيمالا الاهتمام الى قانونين قائمين يقيدان نطاق الأحزاب السياسية التي يمكن أن تنتقد لانتخابات القادمة . ويتمثل أحدهما في مادة واردة في القانون الأساسي الحالي للحكومة ، وهي مادة لا حاجة لمناقشتها اذ ان الدستور الجديد سيلغي القانون الأساسي كله . ولكن المادة ٣٩٦ من قانون العقوبات تنص على توقيع عقوبات جسمية على من "يشجع تنظيم أو عمل جمعيات تعمل بالاتفاق مع هيئات دولية تطرح الايديولوجية الشيوعية أو أي نظام شمولي آخر أو تكون تابعة لها " . ويتمثل حل هذه المشكلة في أنه اذا كان الدستور ، سوف يسمح صراحة ، كما هو معتمز فيما يقال ، للأحزاب السياسية أن تعمل بكافة أشكالها ، فإن المادة الواردة في القانون الجنائي سوف تصبح مخالفة للدستور ومن ثم لا يمكن اتخاذها . ومن المؤكد انه سيتم الغاؤها عملياً .

١٦٧ - وقد تعاقب زعماء الأحزاب الرئيسية على رئاسة الجمعية التشريعية .

١٦٨ - وثمة سوائل لم يتتوفر له حتى الان جواب واضح يتعلق بموعيد الانتخابات القادمة العامة لاختيار الرئيس والكونغرس . وقد أعلن رئيس الدولة انه لايزال يأمل في أن تجرى الانتخابات في تموز / يوليه ١٩٨٥ ، وأنه لربما يجري نقل السلطة في آب / أغسطس . وتقول المحكمة الانتخابية العليا أنها تحتاج الى فترة أربعة شهور من أجل الاعداد لانتخابات مما يعني أن يكون الدستور والقانون الانتخابي (الذى لم يبدأ اعداده بعد) جاهزين في آذار / مارس . ولذلك يبدو من المرجح أن موعد الانتخابات سيتأخر . ويمكن أيضاً أن تكون عملية انتخاب الرئيس على مرحلتين : فقد يكون هناك ثلاثة مرشحين يدخل الفائزون منهم بأعلى الأصوات في اقتراع ثان . وقد لا يمكن قيام حكومة مدنية قبل بداية عام ١٩٨٦ . وليس هناك دلالة على الاطلاق على أن الحكومة الحالية راغبة في هذا التأخير ، وعلاوة على ذلك فان التأخير يمكن أن يؤثر على معنويات السكان تأثيراً سلبياً وأن يخيب آمال الرأي العام الدولي . ولكنه تأخير قد يتغير مواجهته .

### (ج) جريدة تكوين الجمعيات

١٦٩- لا بد وأن يكون هذا الحق من حقوق الإنسان قد تعزز بعد أن الغي المرسوم بقانون ٦٣ - ٩ (أنظر الفقرة ١٨٣) . بيد أن السبب الرئيسي للقلق يتركز في وضع النقابات العمالية في البلاد . وما يقال هنا يجب أن يعتبر مؤقتا لأن المقرر الخاص تحدث مع أعضاء النقابات بعد مقابلته لوزير العمل الذي لم تتح له فرصة التعليق .

١٧٠- كان الوزير متوفلاً وتحدث عن رغبته في تحسين العلاقات بين أرباب العمل والموظفين ، وعن ضرورة تعزيز الطرفين ، وقال ان التفاوض الجماعي مفيد للجميع . وإن وضع حد أدنى للأجر لا يخلو من صعوبات نظراً للحالة الاقتصادية غير المواتية . فالبطالة تبلغ ١٦ في المائة ، في مقابل ١٢ في المائة في السنوات السابقة ، وليس ذلك الا جانب من جوانب الانتكاس الذي تعاني منه كافة بلدان العالم الثالث . ووفقاً لقوانين العمل يمكن تسجيل النقابات العمالية الجديدة . وقال انه سيحضر بعد بضعة أيام الاحتفال بإنشاء ثلاث نقابات جديدة .

١٧١- وفيما يتعلق بهجرة العمال الموسميين إلى المزارع الكبيرة ، هناك قواعد تطبقها دائرة المراقبة ، وفي السنة الماضية تم الإبلاغ عن عشر مخالفات ، ويلجأ عادة في هذه الحالات إلى وسائل الاقناع بدلاً من اتخاذ الإجراءات القانونية ، فأرباب العمل فيما يبدو يجهلون القانون . ويرى الوزير أن شمة حاجة إلى سن تشريع جديد لحماية العمال الموسميين ينص على توفير أسباب المعيشة المناسبة للأسرة برمتها ، بما في ذلك توفير المرافق الصحية والمرافق التعليمية ، ( استرعى انتباه المقرر الخاص فيما بعد إلى مشكلة مواصلة التعليم واختلاف اللغات الوطنية التي يتتكلّمها عادة الأطفال الصغار ويفدواون بها مرحلة التعليم ) . ولم يجد الوزير متّحمساً لمناقشة المشاكل التي ستواجه الاقتصاد اذا ما تمكن العمال الموسميون من توفير معيشة مناسبة في قراهم وبذلك يفقدون الحافز للهجرة إلى المزارع الكبيرة أثناء مواسم الحصاد .

١٧٢- وأعرب عن تأييده للبرنامج الإنمائي للمناطق الريفية ، وقال ان البرنامج سيوعدي على أقل تقدير إلى وقف تدفق الأهالي إلى المدن حيث يزيدون من حدة مشكلة البطالة . وقال ان الصناعات الحرافية الموجهة للأسواق المحلية وللتوصير وكذلك السياحة ستتساهم جميعها في تحسين حالة العمالة وتسعى الحكومة لتشجيعها .

١٧٣- وكان هناك موضوع وحيد اتفق حوله الوزير والنقابات العمالية في الرأي وهو أن النقابات العمالية ينبغي ألا تشتهر في السياسة ، بل تترك على تحسين الأجور وظروف العمل .

١٧٤- وعرض أعضاء النقابات العمالية صورة للنشاط المتضائل للنقابات ، وضعف حركتها والعجز الذي تعانيه بسبب اختفاء الكثير من زعمائها . وهذه المشكلة ما زالت قائمة بالرغم من أنها ترجع إلى خمس سنوات مضت على الأقل . وزعماء النقابات الباقيون في خوف مستمر من الاختفاء أو الموت لأنهم يدركون أن الحركة النقابية برمتها تعتبر حركة متمردة وقد ترك هؤلاء لدى المقرر الخاص انطباعاً عاماً بأنهم يعيشون في حالة من الخوف والقلق الدائمين .

١٧٥- وهناك حاجة إلى إنشاء اتحاد للنقابات العمالية أكثر شمولًا غير أن مثل هذه الهيئات توجد بالاسم فقط . فالنشاط النقابي محدود في حيز المصنع أو المؤسسة ، ولم يستمر نشاط أي نقابة تعمل في القطاع الزراعي . وتضع الحكومة أمام تسجيل النقابات الجديدة عوائق اجرائية أو بiroقراطية ،

كما يتجه أرباب العمل الى فرض ضغوط لثنى القوى العاملة عن توفير النسبة المئوية الالزمه من الأصوات لانشاء نقابة .

١٧٦ - وقد نجم عن ذلك كله ، هبوط النشاط النقابي الى مجرد مستوى المحافظة على البقاء ، والاشتراك في المساومة للاتفاق على الأجر - وان لم يكن ذلك من مركز قوة - ومحاولة المحافظة على الوظائف لأطول مدة ممكنة . وكانت قد نشأت أزمة في أوائل عام ١٩٨٤ عندما أسرت المؤسسة المستقلة اسريا التي تقوم بتبعية وتوزيع الكوكاكولا في غواتيمala وهددت بانهاء نشاطها . وقالت الشركة ان لديها المال الكافي لدفع الأجر الإضافية القانونية ، ولكن النقابة كانت حريصة على المحافظة على الوظائف ذاتها . وقد نجحت النقابة في الحصول على دعم دولي بما في ذلك أموال للحصول على الأغذية: وأعلن العمال الاعتصام فورا . وكان شمة خطر بانقطاع الكهرباء واستحواز الدائنين على الآلات . وقد تم التوصل الى حل للمشكلة في شهر أيار / مايو عندما سعت الشركة الأم سعيا نشيطا في البحث عن رب عمل آخر يعيد توظيف القوة العاملة . ولا يعرف المقرر الخاص النهاية التي تم التوصل اليها في هذا الصدد ، وان كان يعلم أن زجاجات الكوكاكولا كانت متاحة ومتوفرة على نطاق واسع في غواتيمala في شهر آب / أغسطس . وفي كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ، لم تكن هذه المشكلة قد حللت بعد . فالشركة الأم في الولايات المتحدة لاتزال تبحث عن رجل أعمال تنقل اليه الامتياز ويعيد فتح المصانع .

١٧٧ - وقد قيل للمقرر الخاص أن شمة نقابات موجودة في العاصمة ، وفي ريتالهيليو ، وسوشيبتكويز وغيرها في الجنوب ، بيد أن عددها اليوم يقل عما كان عليه منذ ثلاثين سنة . وتشير الصحافة الى أنه تتم تسجيلات جديدة للنقابات وعلى سبيل المثال تم خلال زيارة المقرر الخاص تسجيل نقابة صناعة المشروبات الغواتيمالية .

١٧٨ - وقد أكدت المحادثات التي دارت مع المسئولين في النقابات العمالية في غواتيمala وفي المنفي في المكسيك على رغبة هولاء في أن يحاط المجتمع الدولي علما بمشاكلهم وبدت عليهم امارات الكآبة والضيق . وأعربوا عن رغبتهم في أن تدعى لزيارة غواتيمala بعثة من منظمة العمل الدولية . وينبغي التأكيد مرة أخرى على أن الفرصة لم تتح للمقرر الخاص لطرح هذه النقاط على الوزير بما تنطوي عليه من نقد موجه له ولموظفيه . ولكن هناك دليلا ظاهرا على أن الأمور لا تسير على ما يرام في مجال النقابات العمالية وأنه من المستصوب أن تنظر الحكومة في الطرق التي يمكن أن تتحقق بها التقدم في نطاق الحدود المتفق عليها من عدم ممارسة النقابات لنشاط سياسي حتى تصل الحكومة الى اقامة علاقة أفضل مع حركة النقابات العمالية ككل .

١٧٩ - وتنقذ القضية عند هذه النقطة في الوقت الحاضر . فلم تقم في السنة الماضية احتفالات أول أيار / مايو . وقال الوزير ان سبب ذلك هو أن الناس توعثر قضاء العطلة لي أنشطة ترفيهية بما في ذلك الذهاب الى الحدائق العامة التي يساهم في توفيرها أرباب العمل . بيد أن النقابيين قالوا انه لم تقام أية احتفالات لأن زعماء النقابات خشوا من أن يتم التعرف عليهم علينا . وهذه مسألة أخرى سيعين اجراء بحوث كثيرة لحلها .

١٨٠ - وقد اجتمع المقرر الخاص بعدد أكبر من النقابيين خلال الزيارة التي قام بها في كانون الثاني / يناير . وذكرت نقابة تعمل على الصعيد الوطني أن ما تتعرض له من تقييد وتهديد يقل بكثير مما كان عليه الحال قبل ثلاث أو أربع سنوات ، ولكنها لاتزال ، فيما يتعلق بالمفاوضات ، غير

قادرة على ممارسة ضغط كبير على أرباب العمل . إلا أن ثلاث نقابات أخرى أوضحت أنه لم يطرأ تغيير على الحالة الموصوفة أعلاه ، وأنها تشعر بالتهديد والقهر ، وأنها عاجزة من الناحية الفعلية عن التفاوض حول زيادة الأجور أو تحسين ظروف العمل . كما أن النشاط العلني بالنسبة لبعض النقابات مستحبيل . وقد كانت كل هذه المجموعة من النقابات شديدة الانتقاد لموقف السلطات الحالي إزاء الحركة النقابية .

١٨١- ومقارنة بالأرقام المتعلقة بالبطالة والواردة في الفقرة ١٧٠ أعلاه ، تشير تقديرات أحد الأحزاب السياسية الرئيسية في كانون الثاني / يناير إلى أن معدل البطالة ، بلغ نحو ٤٦ في المائة في المناطق الداخلية و ٣٦ في المائة في المدن .

## ٢- حرية التعبير والحرية الدينية

### (أ) حرية التعبير

١٨٢- يبدو أنه ليس هناك في الوقت الحاضر كبير مجال للانتقاد فيما يتعلق بهذه المسألة ، لأنها ليست من حقوق الإنسان التي يتيسر ابراد أمثلة محددة بشأنها ولكن النقاط الثلاث التالية يمكن أن تساعد في ذلك .

١٨٣- صدر المرسوم بقانون ٦٣-٩ الذي تضمن أحكاما باللغة القسوة موجهة ضد أي شكل من أشكال النشاط الشيوعي . وعلى حين لم يرد بالتحديد ذكر الشيوعيين ، فإن تحديد من ينطبق عليهم القانون كان ، على ما يبدو ، عملية ادارية يتولاها وزير الدفاع وليس القضاء . وبعد الغاء هذا القانون ذكر أن رئيس الدولة قال انه لن يحرم من الاشتراك في الانتخابات القادمة أي شخص أو حزب له اتجاهات يسارية مهما بلغ تطرفها ، اذا نص على ذلك الدستور الجديد .

١٨٤- وبالرغم من وقوع عدد منحوادث الموعفة ، ورد ذكرها في الفقرة ١٤٨ ، فإنه لا يبدو أن شمة عوائق كبيرة اعترضت الحملة الانتخابية التي قامت في تموز / يوليه . وقد كان رجال السياسة يتجلون في البلاد بحرية ونقلت جميع وسائل الاعلام الرسائل السياسية للأحزاب المختلفة . وقد شاهد المقرر الخاص الكثير مما نشرته الصحف وقيل له ان الاذاعة والتليفزيون استخدما أيضا على نطاق واسع . وكان من الطبيعي أن يكون ما تناولته الأحزاب محدودا نظرا لأن دور الجمعية ذاتها محدود كما سبق ذكره .

١٨٥- وقد سأله المقرر الخاص رجال الصحافة أنفسهم عما إذا كانت توجد رقابة على الصحف فأجابوا بأنها غير موجودة وان كانت الصحف تتلزم من تلقاء نفسها بقدر معين من الحذر فيما تقوله وذلك ، دون شك ، فيما يتعلق بما يوجه الى الحكومة من نقد ( وان كان هذا هو تصور المقرر الخاص نفسه ) . ولم يكن هناك قيود مماثلة على نقد الصحف للمقرر الخاص . وقد تمت تغطية الموقتم الصحفي الذي عقدته تغطية كاملة ومنصفة بما في ذلك تغطية المسائل التي انتقدتها فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد .

(ب) الحرية الدينية

١٨٦- لم تظهر أية وقائع هامة جديدة منذ وضع التقرير الأخير ، ولم ترد شكاوى من الكنائس البروتستانتية المختلفة ، التي تستطيع بأى حال أن تضطلع بوظائفها سواء في اقامة الشعائر الدينية أو تقديم الرعاية الكنسية دون حاجة الى أن يتم ذلك بالضرورة بواسطة قساوسة معينين . بيد أن المحاولة التي قامت بها موعضة هارى كريشنا لتسجيل نفسها لم تنجح بعد ، ولم تقدم الدوائر الحكومية أى تفسير مسبب لرفضها التسجيل ، والطلب يحتاج على ما يبدو الى مزيد من النظر .

١٨٧- وفيما يتعلق بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، فإن علاقاتها بالحكومة في تحسن ، ويتعاون رؤيس أساقفتها مع رئيس الدولة في حل المشكلات . بيد أن أبرشية كيشيه في حالة تعد غاية في السوء . فلم يكن فيها في وقت ما سوى قس واحد لبلدية نياج بأكملها . ويوجد الآن خمسة قساوسة للمنطقة كلها . وقد كان رد فعل الأهالي عنifa ازاء نوع القيادة الكنسية في منطقتهم التي بدت شديدة التأثر بلاهوت التحرير الذى يفضى الى التعاون مع المغاورين ايجابيا أو سلبيا . ونظرا لرغبة الأهالي من الكاثوليك فى أن يسود السلام في قراهم فهم لا يرغبون أن يتكرر ذلك مرة أخرى .

١٨٨- وقال رئيس الأساقفة للمقرز الخاص انه بالرغم من احتجاز الجيش لبعض الأئيرة ، فهو يعيid ممتلكات الكنيسة تدريجيا . وفيما يتعلق بمستقبل البلاد بوجه عام ، قال رئيس الأساقفة انه يعلق آمالا كبيرة على اجراء انتخابات حرة يشترك فيها الأهالي اشتراكا كاملا . وقال انهم محتاجون الى التعليم ليأخذوا مكانهم اللائق في المجتمع . كما شجب حالات الاختفاء وان كان يرى أن عددها قد قل عن ذى قبل ، وقال انه اذا كان بعض الأشخاص متهمين بالشيوعية ( أو بأى تهمة أخرى فرضا ) فيجب أن يمثلوا أمام القضاء . فأوضح أن الاصلاح الزراعي ضروري أيضا .

### ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

#### ألف - مستوى المعيشة

١٨٩- نشرت اللجنة الوطنية للتعهير والجيش كلاهما معلومات عن مشاريع منجزة ومعترضة . وخلال النصف الأول من عام ١٩٨٤ واصلت اللجنة الوطنية للتعهير ببنالمجها لإجراء تحسينات في الهياكل الأساسية للبلاد : امدادات المياه ، والري ، والمجاري ، بما في ذلك ٤٩ شبكة لتوفير مياه شرب مأمونة ، و ١٣٧ مدرسة جديدة ، و ٢٢٠ كيلومترا من الطرق الجديدة ، و ٢١ جسرا ، و ١٠٩٤ منزلا جديدا ومجموعة متنوعة من التحسينات الريفية مثل إعادة التحرير وتربية الأسماك . كما استمر أيضا توزيع الأغذية . أما المسألة الوحيدة مثار القلق التي وجه نظر المقرر الخاص إليها فتتصل بمناطق معينة في أطراف العاصمة : فقد تلقى التماسا بدعم حملة لجلب المياه غير الملوثة إلى مستوطنة الميلاغرو ؛ وفي منطقتين آخرين تناقلت الصحفة أباء الظروف البائسة أو التهديد بطرد أسر احتلت أملاكا خاصة عن طريق بناء الأكواخ فيها . وقد جاءت مستوطنات الأكواخ هذه نتيجة الهجرة من الريف التي يقوم بها أناس يبحثون عن العمل مثل ما يحدث بالفعل في بلدان كثيرة . وهكذا أعطيت المشاريع بصورة رئيسية بمراكم التنمية ؛ كما يجري إدخال محاصيل جديدة ، وتربية الماشي وصناعات صغيرة ، وذلك باستخدام المنتوجات المحلية . وبين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه منحت سندات تملك للأراضي ، منها على سبيل المثال ٣٧٣ سندًا في أكول ، و ٢٣٩ في تزالبال (كيتشي) و ٥١ في تشيسيك (ألتا فيراباز) .

١٩٠- والمقرر الخاص مقتضع بأن هذا المجال كله من مجالات النشاط لايزال يتسم بعظيم الأهمية من حيث حقوق الإنسان . إلا أنه غطي باسهاب في السنة الماضية ولم يدرج في هذا التقرير سوى مثليين آشين من المخططات العديدة التي شرحت للمقرر الخاص .

١٩١- توجد في ناحيتي لا تكنيكا وينا هي من محافظة بيتيين ٤ مشاريع في مرحلة مبكرة من التنمية ، واحدى المشاكل مشكلة الحجم الصرف (إذ تغطي هذه المحافظة ٣٣ في المائة من أراضي غواتيمالا) والاتصالات . في بلدية ليبرتاد في الغرب أكبر من محافظة هوهوتينانغو ، ولا يوجد فيها بالفعل إلا طريقان اثنان . أما السكان البالغ عددهم ٩٣ ٠٠٠ نسمة فينتشرون على نحو غير كثيف ؛ ولايزال كثيرون نازحين يهيمون في الأدغال والغابات . وهوئاء هم بصورة رئيسية من غير السكان الأصليين وقد جاؤوا من أجزاء أخرى من البلاد .

١٩٢- ومركز التنمية الأكثر تقدما إلى حد بعيد جدا يقع في بنا هي قريبا من نهر أوسوماسينتا الذي يشكل الحدود مع المكسيك . وقد جرى تنظيف هذا الموقع ، وسوف يصبح تعاونية . كما سيمنح كل مزارع ٦٤ هكتارا . والارض خصبة كما يبدو على الأقل من المحاصيل الممتازة في الحقول المحيطة بلاس كروسيس الواقعه إلى الشرق منها (وكانت هذه المدينة في وقت من الاوقات مهجورة بالفعل ولكن أعيد استيطانها الآن) . إلا ان هذه المنطقة تشهد حاليا نشاطا لمحاوير القوات المسلحة الثورية .

١٩٣- أما لا تكنيكا فهي حاليا مركز عسكري صغير مجاور لنهر أوسوماسينتا في مكان ليس بعيدا عن آثار المايا في ياكشيلان على الضفة المكسيكية لهذا النهر . وكانت توجد مستوطنة تعاونية مجاورة

ولكنها هجرت أثناء القتال . ويفد إلى المركز الآن سكان مدنيون . وعندما كان المقرر الخاص هناك لم يأت إلا الرجال ، وكان بعضهم قد عادوا لحضور زوجاتهم وأطفالهم . وقدم بعضهم من مكان قريب تماماً يدعى فيلاهيرموسا (وهذه غير المدينة المكسيكية التي تحمل الاسم نفسه) ، حيث لم يواجهوا بالفعل أية مشاكل . وكانوا قد سمعوا بأنه توجد في بناهايي مراافق مثل المدارس ، ومركز طبي ، وأراضي . وقالوا إنهم سيزرعون محاصيلهم الكافية العادلة ولكنهم يهتمون بمحاصيل أخرى مثل البنودرة ، والبطيخ ، وغيرهما من الفواكه والخضروات الجديدة الأخرى ؛ وبأملون في تعلم زراعة هذه المحاصيل وكذلك في أن توفر لهم الطرق ووسائل النقل للوصول إلى السوق .

١٩٤- وجاء آخرون من قرية أكثر اضطراباً من ذلك بكثير حيث كان المغاوير قد استولوا على محاصيلهم ، وأخذوا بعض القرويين ، وهاجموا الناس الذين يعملون في الحقول . وهؤلاء يعلقون الآمال نفسها على المشروع الجديد .

١٩٥- وتبين الخطة المنورة لبنياهي تدابير لـ ١٠٠ أسرة . وسوف يمدّ الطريق الآتي من ليبرتاد ليصل إلى المستوطنة ، وكذلك الامر بالنسبة لخطوط التليفون والكهرباء . كما سيبني مهبط للطائرات . والدراسات جارية لتقدير امكانية تربية الابقار والنحل ، وتربية الاسماك ، وزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل بما فيها الاشجار والفواكه بحيث يمكن تحقيق آمال السكان المحتللين . وتشارك ٢٧ وكالة حكومية في ذلك ، ويعتزم انجاز المشروع بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وكان قد جرى في آب/أغسطس بالفعل تنظيف الموقع ورسم حدوده .

١٩٦- وفي الطرف الآخر من البلاد في ايزابال ، فإن المشروع الرئيسي في بلدي ليفينغستون والاستور المذكور في التقرير الماضي بدأ في أيار/مايو وسوف يستغرق انجازه خمس سنوات . ونشر في تموز/يوليه مجلدان كباران يصفان الخطط الدقيقة بتفاصيل كبير ، مما يظهر الدراسة الدقيقة الكامنة وراء هذا المخطط الطموح . وسوف يستفيد من المشروع ٥٠٠ ٤٢ نسمة ، كما يتوقع ان يكون في المدارس ٧٠٠ طفل بحلول السنة الماضية .

١٩٧- وقد شرح وزير الزراعة للمقرر الخاص طريقة بسيطة لتخزين التفاح والاجاص والبرقوق بغية تخزين الفواكه للبيع في ذروة السوق . ويجري ادخال هذا النظام الرخيص على نطاق واسع .

١٩٨- الا انه قد يكون من المفيد قول المزيد عن أمثلة فردية لبرنامج مراكز التنمية التي يمكن ان ترى بالفعل على أرض الواقع . يشمل البرنامج تعمير المستوطنات في بعض محافظات في الشمال الغربي وبناء مستوطنات أخرى في موقع جديدة . وقد سبق للمقرر الخاص ان تناول في تقرير سابق أكول الواقعة قرب نيباخ (كيتشي) وتشيسيك (التافيراباز) . وقد أنجزت الاولى في نهاية عام ١٩٨٣ تقريباً ، وشهد المقرر الخاص من الجو أن كل شيء قد أنجز ، وان المخيم المؤقت قد أزيل ، والطريق قد بني ليس فقط إلى نيباخ بل كذلك إلى أجزاء أبعد منها في مثلث أكسيل لتصل إلى تزابال وخويل (أنجز للتو فقط) وهو أصغر حجماً . وهناك مفارز من الجيش متمركزة في هذه الاماكن الثلاثة ولكن لا يوجد أي سيناج حدود من الأسلام الشائكة أو من أي شيء آخر حسب ما يرى من الجو .

١٩٩- وفي هذه الزيارة ، ذهب المقرر الخاص الى أربع من هذه المستوطنات وتحدث الى أفراد مجتمع محلي آخر قد يشارك في البرنامج في وقت لاحق .

٤٠٠ . وكانت مستوطنة بولاي في محافظة كيتشي مثار اهتمام خاص حيث كان المقرر الخاص قد زار هذا الموقع في عام ١٩٨٣ . وهو يقع عند مفترق الطرق من نبياخ الى كوتزال وتشاخول في مثلث أكسيل . وقبل سنة كان قد التقط صورا فوتوغرافية للآثار المتداشة والمحروقة للقرية المهجورة ، وتكلم مع بعض السكان الذين لجأوا الى نبياخ . وقالوا كما ذكر في تقريره آنذاك أنهم يودون العودة الى أرضهم في بولاي عندما يكون ذلك مأمونا . وفي ذلك الوقت كان قد بحث أيضا مع مجموعة من أرامل أكسيل وأطفالهن من كانوا في نبياخ الامكانيات المتاحة لهم واستمع الى ما أعربوا عنه من مشاعر قلق ازاء المستقبل .

٤٠١ . وفي شهر آب/أغسطس هذا ، رأهم المقرر الخاص جميعا مرة أخرى . فقد أعيد بناء بولاي كلها في الموقع الأصلي لها وعادت الاسر الى أراضيها ، وقبلت ٢٥ من الارامل وأطفالهن (من ليسوا في الاصل من بولاي) واسرتين من نبياخ . وهناك الان مركز صحي ، والمدرسة على وشك الانجاز ، كما حسنت الحكومة المركزية الطريق تحسينا كبيرا (وذلك ليس كجزء من برنامج العمل مقابل الغذاء) . ولما زال هناك نحو ١٥ أسرة مفقودة من المجتمع المحلي الأصلي ، ومن المفترض انها نازحة في الجبال ، ولكن جرى الاحتفاظ بأراضيها . أما بقية السكان فقد جددوا زراعة أراضيهم ، ويقتربون البدء قريبا بتربية الابقار ، بينما تجري مساعدة الارامل الخمس والعشرين في محاصيلهن من الذرة والحبوب ، كما أجرت لهن بعض الاراضي التي زرعت بالبطاطا لأول مرة . وهناك الان مياه جارية (الشبكة القديمة بأنبوب غير ملائم) وكهرباء . ويقوم خفر مدنيون بأعمال الحماية وكانوا قد صدوا هجوم المغافير الوحيد الذي وقع ؛ وتقع أقرب مفرزة من الجيش على بعد نحو ٣ كيلومترات .

٤٠٢ . وهذا مجتمع اعتاد أفراده الهجرة الى الجنوب للقيام بالأعمال الموسمية في المزارع الكبيرة . ويوعدي هذا الوضع الى مشاكل نظرا لأن الايواء في المزارع يكون عادة في حظيرة كبيرة لا توجد بها فوائل ساترة . و اذا رافق الاطفال ذويهم فانهم لا يجدون التعليم المدرسي ، وهو أمر متعدد على أية حال لأنهم يتكلمون اللغة الاكسيلية لا الاسانية . أما اذا تخلفت الاسر عن عائلها فان رب الاسرة يشعر عندئذ بالقلق على سلامتها . ولهذا يقولون انه اذا كانت تربية المواشي وزراعة البطاطا تصادف نجاها و اذا كان بوسعهم الحصول على دخل من مصادر أخرى ، كالعمل على الطرق ، فانهم يفكرون في عدم العودة مرة أخرى الى العمل في المزارع الكبيرة .

٤٠٣ . وسوف يكون من دواعي السخرية ان يوعدي التحسن في مستوى المعيشة في الالتيلانو الى تمكين السكان من كسب ما يكفي من الاموال دون الهجرة الى المزارع الساحلية للقيام بالأعمال الموسمية . فسوف يترتب على ذلك آثار مدمرة على صناعة الصادرات الزراعية ، على حسب ما بدا من المناوشات الأخرى التي جرت في ايسكويينتلا وسان ماركوس . ولا يعرف المقرر الخاص ان كانت هناك أية خطط يجري وضعها لمواجهة مثل هذا الاحتمال . أما من ناحية حقوق الانسان فمن الافضل للسكان الاصليين ان يكون لديهم اكتفاء ذاتي ، وان آثار ذلك الاكتفاء الذاتي على الاقتصاد الوطني تتعدى حدود الولاية المنوطة بالمقرر الخاص . بيد أنه ينبغي النظر بدقة من وجهة نظر حقوق الانسان في أي موقف سياسي يتخد ، لحماية المزارع الكبيرة ومحاصيلها ، يكون رد فعل لرفض العمال الموسميين التقليديين الهجرة لأجل العمل .

٤٠٤ . ومستوطنة باليستينا في قضاء لاس كروسيس ، مستوطنة أخرى أعيد بناؤها في منطقة تتسم بالاضطراب الشديد في غرب محافظة بيتيين . وتبدو هذه المستوطنة من الجو ، بمنازلها ومرافقها الجديدة النموذجية ، كمركز تنمية نموذجي . وخصت هذه المستوطنة هنا بالذكر لا لشيء الا لأن الجيش كما علم المقرر الخاص ، تركها بعد سنة من وجوده فيها ، وأصبح الامن في يد الخفر المدنيين .

٤٠٥ . وكانت لاتزال توجد مفرزة من الجيش في بقية المستوطنات التي زارها المقرر الخاص ويتمثل وجود أو عدم وجود مفرزة من الجيش ، بصفة جزئية ، بمسألة حرية الحركة (أنظر الفقرات من ١٦٠ الى ١٢٢ ) ٠

٤٠٦ . وقد ظهرت في آب/أغسطس مستوطنة جديدة هي مستوطنة أكامايل في مقاطعة ألتا فيراباز بالقرب من كوبان عاصمة المقاطعة ٠ وقد كانت هذه الأراضي في السابق مزرعة مملوكة خاصة قامت الحكومة بشرائها ٠ وكان العدد الأصلي لسكان المنطقة ٣٨ شخصا ثم ارتفع في آب/أغسطس الى ١١٧٨ شخصا توافدوا اليها من عدد من القرى والكفور المجاورة التي هجرت الى حد بعيد وان كان عدد قليل منها لايزال مأهولا بصورة جزئية ٠

٤٠٧ . وقد وجه الفرع الإيطالي للجمعية الدولية المناهضة للتعذيب نداء الى الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٨٤ باسم سكان معسكر التجميع الخاضع لسيطرة الجيش ، "القرية النموذجية" في أكامايل، حيث يموت الناس جوعا ويعاني الريفيون المجمعون هناك من اصابات بالغة بمرض السل ومن سوء التغذية ٠ وربما كانت حالة السكان سيئة منذ البداية في الواقع لأن العديد منهم كانوا من المشردين والباقين بصعوبة على قيد الحياة ٠ الا ان هذا الوصف لم يكن صحيحا على الاطلاق في آب/أغسطس وبالاخص في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ٠

٤٠٨ . ان الذي كان يحدث في آب/أغسطس الماضي هو انه كان يجري انشاء مجتمع جديد تماما ٠ وكما هو الحال في المستوطنات الاخرى من هذا النوع ، كان السكان ، في آب/أغسطس ، يقيمون في مساكن مؤقتة وكانوا يقومون ببناء منازلهم وهياكلهم الاساسية الجديدة بمساعدة مهنيين ٠ ويتمثل المشروع في توطين الافراد القادمين من القرى المحيطة ، وكان أغلبهم من المشردين أو اللاجئين الداخليين ، ففي المركز الجديد على ان يكون بوسفهم العمل في أراضيهم الخاصة في قراهم الاصلية ٠ ويجري كذلك توفير اراض جماعية ٠ ويتم توفير الحماية للمستوطنة من قبل الخفر المدنيين ، الا ان الاشخاص الذين يذهبون للعمل في اراضيهم لا يصطحبون معهم اي مرافق من رجال الخفر المدنيين ٠

٤٠٩ . وتوجد في المستوطنة مدرسة يتعلم فيها الأطفال الصغار باللغة الكشكية ثم باللغة الاسانية بعد ذلك ٠ وهناك كتب للقراءة مكتوبة باللغة الكشكية ٠ ويوجد كذلك مركز صحي رأى فيه المقرر الخاص الأطفال وهم يطّعمون ضد الامراض ٠

٤١٠ . وثمة عنصر يتصل بصفة خاصة بما يزعم من "غسل للدماغ" ، وهو ان كثيرا من السكان كانوا فيما مضى ضالعين ، اما بصورة ايجابية او سلبية ، من قوات المغاوير ٠ وهناك لافتة معروضة تتضمن أسماء بعض سكان المستوطنة باسمائهم المستعارة ورتبيهم في حركة المغاوير ، كما ظهرت عليها الاسماء المصطنعة لمختلف القرى المحلية التي أطلقها عليها المغاوير ٠ (والمفروض أنه اذا كان الافراد والاماكن لا يعرفون لدى كل انسان الا بأسماء زائفة ، فمعنى ذلك أن المغاوير لا يمكنهم أن يفشوا سر بعضهم ببعض اذا وقعوا في الاسر) وقد أصبح المغاوير السابقون ، بما فيهم زعماؤهم ، يتمتعون الان بمكانة بارزة في المستوطنة الجديدة ٠ وقد تحدث المقرر الخاص مع واحد منهم على الاقل ٠ وقد استفادوا جميعا من العفو ٠

٤١١ . وقد شهدت الحالة تغيرا ملحوظا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ٠ اذ يعيش في أكامايل نفسها نحو ٥٠٠ أسرة تمتلك معظمها الان منازل مزودة بالمياه والكهرباء ٠ وقد أصبحت المدرسة

جاهزة تقريراً وانهيت معظم الهياكل الموقعة · ويستمر التدريس باللغتين الإسبانية والكتشية · إلا أن بعض من رأهم المقرر الخاص في أكامال في آب/أغسطس قد عادوا الآن إلى قريتهم الأصلية وهي قرية ساراكسوتش · وقد اكتمل المجتمع الأصلي مرة أخرى واستعاد الناس أراضيهم الأصلية · ويجري النظر حالياً في مسألة ما إذا كانت كل أسرة ستقوم بزراعة قطعة أرضها أم أنه سيجري استغلال الأرض على أساس تعاوني · وهناك خطط لزراعة البطاطا والجزر والطماطم ، الخ · كمحاصيل للاستهلاك من قبل الأسر نفسها أو كمحاصيل نقدية · وتجرى تربية قطع صغير من الخنازير يتم الإنفاق عليه من إيرادات نشاط محلي يستخدم نباتات من نوع الصبار يسمى الماييت · ويستخدم هذا النبات في إنتاج ألياف السيزال التي يجري تقطيعها ثم جعلها على شكل حبال · وهو منتج له سوق جاهزة · ولهذا النبات أيضاً منتجات ثانوية أخرى مفيدة · وقد نشأت هذه القرية قبل شهرين ويقوم فيها الآن ١٥٠ منزلًا كان يجري بناؤها بمعدل منزلين أو ثلاثة منزل يومياً (وكانت جميع المباني الأصلية قد دمرت تماماً قبل بضع سنوات) · وهناك مدرسة موقعة · وسيجري بناء مرافق أخرى مثل مراافق المياه والكهرباء · ويجري تحسين الطريق العام ولكنه لا يزال في حالة سيئة جداً في بعض الأماكن ·

٤١٢- ويعد فعل الشيء نفسه بالنسبة للقرى الثلاث أو الأربع السابقة التي يعيش سكانها الآن في أكامال · وقد تصبح أكامال نفسها في نهاية المطاف مجرد مركز استقبال لأي عدد متبق من اللاجئين الداخليين ·

٤١٣- كانت تشاكاخ ، هوهوتنيانغو في الماضي مزرعة تملكها الدولة · وتقع على الحدود المكسيكية إلى الجنوب قليلاً من الركن الشمالي الغربي لهوهوتنيانغو · والمشروع قائم على بناء منازل لحوالى ٥٠٠ نسمة ، مع اتحادة ٥٠٠ هكتار أخرى من الأراضي المشاع ، واقامة مشروع للري · وهناك طريق يوشك على الاكتمال ، ويربط القرية مع ننتون · وقد تم تجهيز ١٠٤ منازل في آب/أغسطس ، وكانت هناك مواد متوافرة لبناء عدد كبير آخر من المنازل · وتوجد المياه والكهرباء · وفي الوقت الحاضر يقوم السكان ببناء منازلهم كما يجري تزويدهم بالغذية ·

٤١٤- والسمة الفريدة هي أن جميع السكان ، باستثناء مفرزة من الجيش ، عادوا من المكسيك بعد أن أقاموا فيها حوالي سنتين · وكان بعض هؤلاء من اللاجئين الرسميين ، إلا أن أغلب الذين تحدث معهم المقرر الخاص كانوا في قرى مكسيكية وكانوا يقومون بصور من العمل حالت دون تأهيلهم للحصول على مركز اللاجيء · ويرجع هؤلاء في أصولهم إلى هوهوتنيانغو أو أكسان (شمال كيتشي) · وقد هربوا من أعمال العنف ، إلا أنه كان من الصعب تحديد هوية المسئول عن ذلك العنف · وقد سمع بعضهم أن الحالة في غواتيمالا قد تحسن ، وذكر آخرون أنه ليست هناك أي أخبار ، وخاصة في مخيمات اللاجئين · ولسبب أو لآخر لم يكونوا راضين وأرادوا العودة إلى موطنهم · وكان طريقهم يمر خلال المعبر الرئيسي للحدود على الطريق الواقع بين سيداد كوهتييموك (المكسيك) ولا ميسيلا (غواتيمالا) · ومن هذا المكان أخذ اللاجئون العائدون إلى مدينة هوهوتنيانغو ·

٤١٥- ومن الأهمية البالغة أن يشتمل التقرير على ذكر الموقف الذي تسلكه هناك السلطات · فالسياسة الرسمية تقوم على اعطاء الخيار لللاجئين العائدون · فبوسع هؤلاء اللاجئين أن يعودوا إلى قراهم الأصلية ، ولكن بتوفير شروط معينة · وهذه الشروط هي أنه إذا لم تكن القرية واقعة في منطقة صراعات جارية ، فبوسعهم العودة فوراً · أما إذا كانت القرية واقعة في منطقة صراعات جارية · فبوسعهم أن يعودوا ، في هذه المرحلة ، إذا كان هناك ما يكفي من السكان لتشكيل خفر مدني كفء · وفي الوقت نفسه يمكنهم البقاء في تشاكاخ حتى يمكن تجميل هذا العدد الكافي من السكان · وليس

من الواضح تماما اذا كان جميع اللاجئين العائدين قد فهموا تفاصيل هذا الخيار أو أسبابه . فمـن الواضح ان بعضـهم قد أبلغ به على النحو المناسب ، اما بالنسبة لـلآخرين فالامر أقل وضـحا . فقد كان البنـوـن وحبـالـهـال جـاهـزـين للـزـرـاعـة في اـكـسيـكـانـ وـكانـواـ توـاقـيـنـ الىـ العـودـةـ الىـ موـطـنـهـمـ . وـتـأـلـفـ هذهـ المـحـاـصـيلـ منـ الشـجـيـرـاتـ التـيـ تـعـمـرـ عـدـةـ سـنـوـاتـ . الاـ أـنـهـ جـرـىـ أـشـاءـ حـضـورـ المـقـرـرـ الخـاصـ توـضـيـحـ التـفـاصـيلـ مـرـةـ أـخـرىـ . فـاخـتـيـارـ منـزـلـ فيـ تـشـاكـاخـ لـمـ يـكـنـ قـرـارـاـ دـائـماـ . وـالـذـيـنـ يـفـعـلـونـ ذـلـكـ يـظـلـ بـوـسـعـهـمـ فيـ مـرـحلـةـ لـاحـقـةـ انـ يـخـتـارـواـ العـودـةـ الىـ قـراـهـمـ الـاـصـلـيـةـ .

٢١٦- وـقـبـلـ وـصـولـ المـقـرـرـ الخـاصـ الىـ تـشـاكـاخـ ، أـصـيـبـ أـحـدـ الـمـهـنـدـسـينـ الـعـسـكـرـيـنـ الـذـيـنـ كـانـواـ يـقـومـونـ بـبـنـاءـ الطـرـيقـ المـوـعـدـيـ الىـ الـقـرـيـةـ . وـكـانـ لـابـدـ مـنـ نـقـلـهـ الىـ الـمـسـتـشـفـىـ بـالـطـائـرـةـ الـعـمـودـيـةـ مـمـاـ أـدـىـ الـىـ تـقـلـيـصـ زـيـارـةـ المـقـرـرـ الخـاصـ . وـلـمـ تـكـنـ هـنـاكـ فـرـصـةـ لـلـسـوءـالـ عنـ الـحـادـثـ فـيـ مـخـيمـ الـلاـجـئـينـ "ـالـشـوبـادـيـروـ"ـ فـيـ الـمـكـسيـكـ فـيـ ٣٠ـ نـيـسانـ/ـأـبـرـيلـ ١٩٨٤ـ . وـبـالـنـظـرـ الـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـيـ وـرـدـتـ فـيـمـاـ بـعـدـ شـعـرـ المـقـرـرـ الخـاصـ بـالـأـسـفـ لـأـنـهـ لـمـ يـصـدـعـ الـىـ بـرـجـ الـمـراـقبـةـ أـوـ يـسـتـفـسـرـ مـنـ الـمـفـرـزةـ الـعـسـكـرـيـةـ عـنـ الـحـادـثـ . وـالـوـاقـعـ اـنـ لـمـ يـكـنـ يـعـرـفـ اـنـ مـخـيمـ "ـالـشـوبـادـيـروـ"ـ قـرـيبـ الـىـ هـذـاـ الـحـدـ . (ـأـنـظـرـ الـفـقـرـتـيـنـ ٢٣٩ـ وـ ٢٤٠ـ )ـ

٢١٧- فـنـكـالـاسـ كـونـتـشـاسـ ، أـلـتاـ فـيـرـابـازـ ، هوـ مـخـيمـ مـوـعـقـتـ مـقـامـ عـلـىـ أـرـضـ اـسـتـأـجـرـتـهـ الـحـكـومـةـ مـنـ مـالـكـ خـاصـ . وـيـنـتـمـيـ كـافـةـ السـكـانـ فـيـ الـاـصـلـ إـلـىـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـقـرـىـ الـوـاقـعـةـ شـمـالـ كـيـشـيـ . وـقـدـ كـانـ هـوـلـاءـ السـكـانـ مـشـتـرـكـيـنـ بـدـرـجـاتـ مـتـفـاـوـتـةـ مـعـ الـمـغـاـويرـ ، وـلـكـنـهـمـ قـرـرـواـ العـودـةـ بـعـدـ اـنـ تـخـلـىـ عـنـهـمـ الـمـغـاـويرـ فـيـ نـهـاـيـةـ الـاـمـرـ . وـبـمـجـرـدـ اـسـتـرـدـاـدـهـمـ لـحـرـيـتـهـمـ أـقـامـواـ اـتـصـالـاـ مـعـ الـجـيـشـ بـطـرـيـقـةـ بـارـعـةـ . وـقـدـ عـادـ مـنـهـمـ فـيـ الـوقـتـ الـحـاضـرـ ٦٠٨ـ أـشـخـاصـ إـلـىـ فـنـكـالـاسـ كـونـتـشـاسـ ، حـيـثـ تـوـجـدـ مـدـرـسـةـ . وـهـمـ يـسـوـدـونـ اـنـ يـكـونـ لـدـيـهـمـ مـرـكـزـ صـحـيـ .

٢١٨- وـهـذـاـ مـخـيمـ لـيـسـ مـرـكـزـ تـنـمـيـةـ ، حـيـثـ اـنـهـ مـجـرـدـ مـكـانـ لـلـاـيـوـاءـ الـمـوـعـقـتـ . الاـ اـنـ سـكـانـهـ يـلـقـونـ بـعـضـ الـاـضـواـءـ الـهـامـةـ عـلـىـ مـسـأـلـةـ اـخـتـيـارـ اـعـادـةـ التـوـطـينـ . فـقـدـ حـدـثـ اـنـ دـمـرـتـ قـرـاهـمـ ، وـلـكـنـ لـمـ تـدـمـرـ مـزارـعـ حـبـ الـهـالـ التـابـعـةـ لـهـمـ . وـكـانـواـ توـاقـيـنـ إـلـىـ العـودـةـ إـلـىـ أـرـاضـيـهـمـ . الاـ اـنـ الـقـرـىـ الـاـصـلـيـةـ مـنـفـصـلـةـ عـنـ بـعـضـهـاـ بـعـضاـ بـدـرـجـةـ كـبـيرـةـ وـلـيـسـتـ فـيـهاـ مـرـافـقـ . وـمـنـ أـجـلـ اـسـتـفـادـةـ مـنـ اـمـتـيـازـاتـ الـمـدـرـسـةـ وـالـمـرـكـزـ الصـحـيـ كـانـ هـوـلـاءـ السـكـانـ عـلـىـ اـسـتـعـداـدـ لـلـنـظـرـ فـيـ اـمـكـانـيـةـ الـاحـفـاظـ بـأـرـاضـيـهـمـ وـالـعـمـلـ فـيـهـاـ فـيـ الـوـقـتـ الـذـيـ يـعـيـشـونـ فـيـ مـكـانـ مـرـكـزـيـ حـيـثـ تـتوـافـرـ الـمـرـافـقـ الـمـجـتمـعـيـةـ . الاـ أـنـهـمـ لـمـ يـتـوـصـلـوـاـ إـلـىـ أـيـ قـرـارـ .

٢١٩- وـفـيـ خـارـجـ فـلـورـيـسـ ، بـيـتـيـنـ ، اـطـلـعـ المـقـرـرـ الخـاصـ عـلـىـ نـمـوذـجـ لـلـبـيـتـ الـذـيـ يـمـكـنـ بـنـاوـعـهـ فـيـ الـمـسـتـوـنـاتـ الـجـديـدـةـ . وـيـمـكـنـ تـوـفـيرـ مـوـادـ الـبـنـاءـ بـسـهـوـلـةـ مـنـ الـمـوـادـ الـمـلـحـلـيـةـ الـعـادـيـةـ : الـخـشـبـ الـمـسـقـيـمـ الـالـيـافـ لـلـأـعـمـدةـ وـالـجـدـرـانـ وـعـوـارـضـ السـقـفـ ؛ وـسـعـفـ النـخـيلـ لـلـسـقـفـ . وـكـانـ هـنـاكـ سـمـتـانـ اـضـافـيـتـانـ وـهـمـاـ مـضـخـةـ لـلـمـيـاهـ تـعـمـلـ بـطـاحـونـةـ هـوـائـيـةـ ؛ وـمـصـنـعـ لـغـازـ الـمـيـثـانـ ، يـعـتـمـدـ فـيـ وـقـودـهـ عـلـىـ كـافـةـ الـانـسـوـاعـ الـمـتـاحـةـ مـنـ رـوـثـ الـحـيـوانـاتـ ، لـتـوـفـيرـ الغـازـ لـلـطـبـخـ وـكـذـلـكـ لـلـاضـاعـةـ عـنـدـ الـلـزـومـ . وـوـرـبـماـ يـتـمـ تـرـتـيـبـ هـذـيـنـ الـمـرـفـقـيـنـ لـمـجـمـوعـةـ مـنـ الـمـسـاـكـنـ ، بـدـلـاـ مـنـ تـرـكـيـبـهـمـ لـكـلـ مـسـكـنـ عـلـىـ حـدـةـ فـيـ مـسـتـوـنـةـ جـديـدـةـ . وـهـذـانـ الـمـرـفـقـانـ ، يـمـثـلـانـ نـظـامـيـنـ مـجـرـبـيـنـ تـمـاماـ ، فـلـقـدـ عـرـفـ المـقـرـرـ الخـاصـ طـوـاحـيـنـ الـهـوـاءـ فـيـ اـسـكـنـنـداـ لـعـشـراتـ الـسـنـيـنـ ، أـمـاـ اـجـهـزةـ الـمـيـثـانـ فـهـيـ اـحـدـيـ سـمـاتـ اـنـشـطـةـ الـمـعـونـةـ الـمـسـيـحـيـةـ فـيـ سـرـيـ لـانـكـاـ . وـبـالـتـأـكـيدـ فـيـ أـمـاـكـنـ أـخـرىـ . وـبـوـجـوـدـ هـذـيـنـ الـمـرـفـقـيـنـ مـعـاـ سـتـعـفـيـنـ الـنـسـاءـ وـالـأـطـفـالـ فـيـ الـقـرـيـةـ مـنـ الـكـدـحـ الـمـتـوـاـصـلـ فـيـ حـمـلـ أـوـانـيـ الـمـيـاهـ وـحـزـمـ الـحـطـبـ لـمـسـافـاتـ طـوـيـلـةـ وـعـلـىـ فـتـرـاتـ مـتـكـرـرـةـ .

٤٦٠ - ان عناصر التقدم هذه لا يمكن توفيرها الا في مركز كبير . ومع عدم التراجع بأي شكل من الاشكال عن المبدأ القائل بأنه ينبغي تمكين السكان في الالتبانو من اختيار مكان وكيفية عيشهم ، يجب لفت الانتباه الى التحسن الملفت للنظر الذي تتحققه هذه الابتكارات في مستويات المعيشة . الا انه يمكن كذلك عن طريق هذه المشاريع تحقيق الهدف العسكري المتمثل في منع الدعم اللوجستي عن المغاوير بحرمانهم من الاتصال بالسكان . فمن الموعد ان حركات المغاوير ، وهي جيش المغاوير الفقراء ، والقوات الثورية المسلحة ، والمنظمة الثورية للشعب المسلح لم تتخل عن كفاحها ولا تزال المواجهات تحدث في كيتشي وبيتين وسان ماركوس . ومن السابق لاوانه الحكم على ما اذا كان الجيش يوعي ذوره في القرى التي استكملت لأسباب محض عسكرية او ان له هدا آخر . الا ان هناك بعض الشواهد الbadية على ان السلطات تحترم رغبات سكان الالتبانو : فقد كان سكان بولاي يرغبون دائمًا في العودة الى قريتهم وقد تم لهم ذلك الان ، ووفقا لما ذكره المصادر الصحفية ، فان بعض اللاجئين العاديين من المكسيك قد رجعوا بالفعل الى قراهم الاصلية ولم يستطونوا تشاکاخ . وينبغي الاشارة الى أحد الجوانب الاخرى لمراکز التنمية ، فهي توفر فرصة لنقل الاراضي المملوكة للدولة الى السكان المحليين . ولايزال المعهد الوطني للتحويل الزراعي ، وهو الوكالة المسؤولة ، يمنح سندات لتمليك تلك الاراضي . وما تجدر الاشارة اليه ان نقص الاراضي كان أحد الاسباب الرئيسية للفقر الشديد الذي يعانيه كثير من السكان الاصليين ، مما يدفعهم الى الهجرة الموقعة الى المزارع الكبرى ، أو هجرة اطول امدا الى اجزاء جديدة من البلاد أو الخارج بحثا عن ارض يزرعونها .

٤٦١ - وقد تم خلال الزيارة التي قام بها المقرر الخاص في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ تجميع المزيد من الادلة التي يمكن على أساسها اجراء نوع من التقييم . فقد قام المقرر الخاص بزيارة أكمال وساراكسوتش واتضح له ان السياسة والممارسة تقومان على مساعدة الناس على العودة الى قراهم الاصلية بل وتحسين نوعية الحياة هناك أيضًا . ولا يشكل الامن في تلك المنطقة الان مشكلة كبيرة ولكنه بالتأكيد يشكل مشكلة في مثلث أكسيل في وسط كيتشي . وقد زار المقرر الخاص قريتين في هذه المنطقة .

٤٦٢ - فقرية تزالبال قرية حديثة تعتبر المرافق فيها كاملة تقريبا . وقد امتد الطريق الى هذه القرية التي تتتوفر فيها الكهرباء ، كما تتتوفر المياه التي تصل بالانابيب الى كل منزل . وهناك مدرسة تستوعب ٦٠ طفلاً معظمهم في مرحلة الحضانة أو المستوى التعليمي الاول . ويجري تدريسهم في المرحلة الاولى باللغة الاكسيلية ثم يدرسون بعد ذلك باللغة الاسبانية كلية . ويجري الان توسيع مبني المدرسة . وتنظم دروس محو الامية للكبار بعد الظهر . وتتمثل المشكلة الرئيسية في نقص الايثاث والمواد التعليمية والكتب . والمركز الصحي الموجود في القرية موquette ولكن برنامج التطعيم ضد السل والسعال الديكي والجدري وشلل الاطفال لايزال جاريًا . وقد شعر الناس بالخوف في بادئ الامر ولكنهم الان يتذمرون مزايا البرنامج ويحضرون طواعية . وتتوفر خدمات اداء المشورة بشأن تحديد النسل ولكن الطلب على هذه الخدمات لايزال عند حد أدنى . وتوجد كنيستان وساحة للعب .

٤٦٣ - وهناك ٣٠٠ أسرة معظمها من القرى التي دمرت ولم تكن بمتأى عن الموقع الحالي لتزالبال وتمتلك هذه الاسر اراضي في القرية الجديدة ولكن هناك ما يدل على ان هذه الاسر ترغب اما في العودة الى قراها الاصلية واما الى العيش في تزالبال مع الذهاب الى اراضيها الاصلية لرعايتها . أما الشرط فهو دائمًا "ان تكون هذه الاراضي آمنة" ; وما من أحد يعتقد انها آمنة في الوقت الحاضر . وقد قضى معظم الناس بعض الوقت في الجبال بعد ان احرقت قراهم ، وكان بعضهم مع المغاوريين ثم استفادوا

من العفو . وقد هوجمت تزالبال في الليلة السابقة وفي اوقات عديدة أخرى في الاونة الاخيرة . ولذلك  
فان الجميع يدركون مشكلة الامن .

٦٦٤ - وهناك وحدة من الجيش في القرية فضلا عن الخفر المدني . ويصدر الضابط المسئول تصاريح  
مرور لكل من يريد الخروج ، لأغراض التسوق في نبياخ على سبيل المثال . وليس هناك حدود للفترة  
الزمنية التي يمكن للناس أن يبقوا خلالها خارج القرية ، وبالفعل فان العديد من الرجال كانوا  
في كانون الثاني / يناير يعملون في المزارع الساحلية . والشرط الوحيد هو ألا يعود الناس خلال  
ساعات الظلام حتى لا يظن انهم من المعاورين أو لكي لا يتسلل المعاورون بينهم . والتراخيص ضرورية  
لضمان سلامة حامليها .

٦٦٥ - وليس هناك أسيجة من الأسلاك الشائكة ويمكن للناس الذهاب حيثما يشاءون في القرية .  
وبالاضافة الى زراعة المحاصيل التي يحتاجون اليها في غذائهم ، كان بعض السكان يعملون في صناعة  
القرميد ، وهناك مشروع ل إعادة التحرير وحديقة تشمل على مستنبت تجريبي مدرج حيث تجرى زراعة  
بعض الخضر الجذرية لأغراض الاستهلاك أو البيع ، والأمل معقود على ان يدر هذا النشاط اموالا اضافية .

٦٦٦ - وتصبح قرية سالكويل في نهاية المطاف مستوطنة على نفس الشاكلة الى حد بعيد . وسيعاد  
بناؤها على الموقع الاصلي ، بينما هي تقع الان على تلة حصينة عليها مباني مؤقتة تشكل منازل فردية .  
ولدى اللجنة الوطنية للتنمية سالكويل وقد تم بالفعل بحث هذه الخطة مع القرويين  
ويمضي تنفيذها حتى الان حسبما هو مخطط . وكان من المتوقع عقد الاجتماع التالي في الأسبوع التالي .

٦٦٧ - وقد بلغ عدد سكان سالكويل الأصلية ٤٠٠ نسمة . ولا يعيش العديد من هؤلاء السكان  
في المستوطنة الحالية ولكن سكان آخرين قد وفدو اليها من القرى المحيطة بحيث وصل العدد  
الحالي للسكان الى نحو ١٨٠٠ نسمة . وتجرى زراعة بعض الاراضي في المناطق المجاورة ، ولكن  
بعض السكان الآخرين يمشون يوميا لعدة تصل الى ساعتين ونصف الساعة في الذهاب ومثلها في  
الاياب لزراعة اراضيهم في قراهم الاصلية . ولا تقوم مفرزة الجيش باصدار تراخيص لهؤلاء الناس ،  
فليست هناك سياسة تتطلب اصدار تراخيص في سالكويل . الا أن أولئك الذين يخرجون من القرية  
يقومون عادة بتنظيم انفسهم لحماية الذات ، وان كانوا لا يحملون سوى المناجل .

٦٦٨ - وقد أصدرت لجنة العدالة والسلم بيانا مفاده ان الجيش اقدم في آب / أغسطس الماضي  
على قتل عدد من الناس في قريتين في المنطقة بما بaramos وتوتشفافوك ، كما اختطف آخرين .  
ومن المؤكد ان بعض الناس المقيمين الان في سالكويل قد وفدو اليها من توتشفافوك ، وقال شخص  
من هؤلاء تحدث اليه المقرر الخاص انه قدم ایثارة للسلامة . الا أنه يمكن تسلیط المزيد من الضوء  
على الحالة في بaramos التي وصل منها عدد من الناس . وقد اجتمع المقرر الخاص مع مجموعة صغيرة  
وصلت في اليوم السابق . وذكروا ان قرية بaramos ، وهي قرية نائية تقع في الجبال عند الحدود  
بين كيشي وهويتناناغو ، هي في أيدي جيش المعاورين الفقراء . وقد ظل فيها نحو ٣٠٠ من السكان  
وعندما وصلت الى القرية دورية من الجيش ، غادر جميعهم القرية الى الجبال . وقد طلب من أحد  
الرجال في هذه المجموعة ان يساعد المعاورين وقد فعل بعد ان اطلق المعاورون الرصاص على اثنين  
من اخوته بسبب رفضهم القيام بذلك . ثم أصبح مدربا ومشاركا في تعليم دروس محو الامية والتعليم  
على استعمال السلاح والمشاركة في الدعاية العامة التي تقول انه يجب على الجميع ان يتمتعوا

عن الاشارة الى الله وانه سيتم القضاء على الاغنياء وان المغاورين سينتصرون . ويطلب من سكان باراموس ان يعتنوا بالمغاورين وأن يزروا المحاصيل الغذائية لهم وان يدبروا الكمائن للجيش . ولهذا الرجل صديق قدم الى سالكويل وكان عليه ان يعود من اجل احضار اسرته . وقد أوضح ان سالكويل آمنة وأن المجموعة الحالية قد فرت ايضا وقال انهم سيزودون الان بملابس ( فقد كانوا يرتدون ثيابا بالية ) كما سيوفر لهم منزل .

٤٢٩- ولذلك فان المقرر الخاص يرى انه لايزال من غير الممكن ان يعيش الناس خارج المستوطنات القائمة والمحروسة في تلك المنطقة ، الا اذا كانوا راغبين في التعاون مع المغاورين أو لديهم استعداد لذلك .

### باء - اللاجئون

#### ١- اللاجئون في المكسيك

٤٣٠- هذا موضوع يدور حوله نقاش كثير في الوقت الحالي . وفي آب / أغسطس قام المقرر الخاص بزيارة مخيمين صغيرين نسبيا . ويسمى احدهما باسو هوندو ويقع بالقرب من سيداد كوهتييموك ، وهي المعبر البري الرئيسي الى غواتيمالا . ويسمى الآخر سانتياغو ال فرتيس وهو يقع داخل المكسيك بالقرب من زاوية الحدود المنحصرة بين شمال غربي هوهوتنيانغو وتشياباس . وهو كذلك صغير للغاية ويضم نحو ١٥٠ شخصا أتوا من منطقة قريبة جدا في هوهوتنيانغو وفروا هاربين بعد عمليات القتل التي وقعت في سان فرانسيسكو نينتون التي تقع بالقرب منهم .

٤٣١- وقد قضى المقرر الخاص بعض الوقت مع الاستاذ اريستيو خايمس نونيز المسؤول عن شعون اللاجئين في المنطقة بالنيابة عن المنظمة الحكومية المكسيكية لرعاية اللاجئين وهي اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين . وفي اليوم التالي تحدث مع الأب خافير من اسقفية سان كريستوبال دي لاس كاساس ، الذي كان قد قابله ايضا في العام الماضي وكان الاب خافير قد انتقد التقرير الماضي ، لأنه لم يف مشاكل اللاجئين حقها كما انتقد ايضا كلًا من الحكومة المكسيكية واللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين . ونشرت الاسقفية في تموز / يوليه ١٩٨٤ وثيقة طويلة تورد الانتقادات بالكامل .

٤٣٢- والرأي الذي تكون لدى المقرر الخاص هو أن هذا النزاع لا يدخل في نطاق ولايته ، فهو من اختصاص مفوضية الامم المتحدة لشعوب اللاجئين والحكومة المكسيكية ، وعلى ذلك فان تعليقاته ستكون مقيدة الى حد ما .

٤٣٣- وكان هناك في آذار / مارس ١٩٨٤ حوالي ٤٦٠٠٠ لاجئ من غواتيمالا الى المكسيك معترف بهم رسميًا . ولا تشیر المقارنة بالتعداد الذى أجرى في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ، والذى تبین منه أن هناك نحو ٣٨٠٠٠ لاجئ ، الى حدوث تدفق جديد . وقالت اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين انه لم يفد لاجئون جدد في عام ١٩٨٤ وقد اجرى التعداد فقط بطريقة أكثر منهجمية ( ليس المقرر الخاص واثقا مما اذا كانت الاسقفية تقبل هذا ) . وفي الواقع كان هناك المزيد من الغواتيماليين في المكسيك : فقد كانت توجد حركة على الدوام عبر الحدود كما يحدث مع هندوراس

وقد عاد عدد من الأشخاص الذين قابلهم المقرر الخاص في تشاكاخ ( هوهوتينانغو ) من قررى ومستوطنات مكسيكية حيث وجدوا نوعا ما من العمل ولم يكونوا لاجئين رسميين .

٤-٢٣٤- وحتى وقت قريب كان اللاجئون يقيمون على نطاق واسع جدا في مخيمات على طول الحدود في ولاية تشياباس وغالبا ما يكونون بالقرب من تلك الحدود . وتمثل السياسة حاليا في نقلهم إلى ولاية كامبيتشي المكسيكية الواقعة قريبا من الشمال ( على خليج المكسيك ) ومن المحتمل أيضا إلى كينتناوارو . والمقرر الخاص يوعي عملية النقل تأييدا تاما بشرط أن تتم بالموافقة الحرة لللاجئين . ومنذ بداية معيشتهم في المكسيك كانت هناك ادعاءات متكررة بأن الجيش الغواتيمالي أو الخفر المدني قد شن غارات على المخيمات مما تسبب في قتل وإصابة أشخاص . ويقول الغواتيماليون إن المفاوير قادرول على الحصول على الدعم اللوجستي والطبي في المخيمات أو بدعم منها . وتنفي الحكومة المكسيكية ذلك بشدة . وبدون التعمق في تحليل أي من الأدلة ، من الواضح أن هذا العامل المثير للاحتراك ، القائم منذ فترة طويلة ، سيختفي إذا ما غادر اللاجئون منطقة الحدود . وفي كامبيتشي سيستقرلون في كانا سايب وفي بيتش وكلاهما تقع على مسافة كبيرة من الحدود الشمالية لغواتيمالا في أن أي أجزاء بيتين وأقلها سكانا . وهذا النقل سيؤدي إلى الانقلال من احتمال وقوع حوادث عبر الحدود أيا كانت طبيعتها .

٤-٢٣٥- ولذلك تنحصر المشكلة في مسألة واحدة هي موافقة اللاجئين . وهناك شكوى من أنه قد عرض على اللاجئين مجرد الاختيار بين الانتقال إلى كامبيتشي أو ولاية مكسيكية مجاورة أو العودة إلى غواتيمالا . وأعرب عن شكوك فيما إذا كانت اتيحت لللاجئين أو لزعمائهم فرصة كافية لتقدير احتمالات نجاحهم في كامبيتشي . ويشعر النساء بقلق من احتمال انتقالهم مرة أخرى من أماكن أصبحت الان مأهولة . وألقيت أسئلة عن الضغط الواقع على اللاجئين .

٤-٢٣٦- ووضعت اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين ١١ نقطة مبدئية تحكم موقفها في المستقبل من إعادة توطين اللاجئين . وهي في جوهرها خالية من العيوب وتشمل الموافقة على حرية الاختيار لللاجئين . وقد قام رئيسا جمعيتي الصليب الأحمر الوطنيتين بالمكسيك وغواتيمالا مؤخرا بزيارة جنيف لمناقشة مختلف المشاكل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورئيس الصليب الأحمر الغواتيمالي السنوي خورخي تورييو ، هو أحد الباقين من نظام أربنر في أوائل الخمسينات ، وكان وزيرا بالحكومة ومن الواضح ان له نفوذا حاليا في بلده . ويتمثل موقفه من عودة اللاجئين في أن أي اختيار من هذا القبيل من جانبهم يتبعه شرح كامل وان يكون مصحوبا بمحضنات ومساعدة من أجل إعادة التوطين . وقد تم وضع مجموعة كاملة من المقترنات . وهناك قنصلية غواتيمالية في كوميتان وهي التي قدمت معظم المساعدة حتى الان .

٤-٢٣٧- ويصر اللاجئون في باسو هوندو والفريرتيسي على القول بأنهم لا يعرفون ماذا يحدث في غواتيمالا . وكانت تتاح لللاجئين في باسو هوندو فرصة للتحدث مع مواطنיהם الذين يعبرون إلى المكسيك لشراء احتياجاتهم ولكنهم يفضلون ألا يفعلوا ذلك ، وألا يستمعوا أيضا إلى اذاعة غواتيمالا . وفي في الـ فريرتيسي قيل ان المشكلة هي ان كل شخص يتحدث بلغة التشوك ولذلك لا يفهم ما يقال في الإذاعة - ولم يوجد في أي الحالتين من يحدثهم عن الحالة في غواتيمالا . كما انهم ليسوا على استعداد لكي يشقوا في اي شخص يفعل ذلك . وليس من السهل تصديق هذا القصور التام في المعلومات . ولعله أن يكون تدبرا أمنيا لتأجيل الاختيار بين كامبيتشي أو أي مكان آخر في المكسيك والعودة إلى غواتيمالا .

٤٣٨ - ولا يعرف الاستاذ المسؤول عن اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين شيئاً عن المستوطنة الجديدة في تشاکاخ أو عن السياسة الغواتيمالية تجاه اللاجئين العاديين . ويعلم بعض اللاجئين أن أشخاصاً قد عادوا عبر الحدود . ولا يوجد دليل يذكر على أن محاولة متناسقة قد جرت حتى شهر آب / أغسطس لشرح الخيارات لجميع اللاجئين .

٤٣٩ - وكان لأحد الأحداث تأثير كبير . ففي يوم ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٤ وفي حوالي الساعة ٣/٠٠ صباحاً هاجم بعض الرجال المدججين بالسلاح مخيم اللاجئين في التشوباديرو بالمكسيك القريب من الحدود ومن مركز التنمية الغواتيمالي في تشاکاخ . وقد قتل ستة أشخاص ومات آخر فيما بعد وأصيب آخرون . وفر الباقيون إلى مناطق أخرى في المكسيك ولكن المهاجمين بقوا في المنطقة حتى الساعة ٩/٣٠ صباحاً تقريباً . وكانوا يرتدون الزي المموه الذي يرتديه أفراد الجيش الغواتيمالي . وكان الهجوم قد شن فيما يبدو من الجانب المكسيكي للمخيم . وتم شجب الهجوم باعتباره عملاً وحشياً ارتكبه جيش غواتيمالا . وقد أجرت كل من حكومتي غواتيمالا والمكسيك تحقيقات . وقد رفضت حكومة غواتيمالا الرأي القائل بأن قواتها اشتراك في الهجوم . وذكر لي ان التقرير المكسيكي لا يلقي فيما يبدو بمسؤولية الحادث على عاتق أحد ، ولكن المقرر الخاص لم ير نص الوثيقة ، وإن كانت تقرير أن المعذبين كانوا يرتدون زياً رسمياً ولكنها تقول أنه ينبغي لغواتيمالا أن تسعى إلى معرفة من هو المذنب .

٤٤٠ - وقد ورد المقرر الخاص بشدة أن يتحدث مع سكان المخيم ويبلغ عددهم نحو ٢٥٠٠ نسمة . وقالت له اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين على وجه التحديد إنهم متفرقون على نطاق واسع . وفي سان كريستوبال سمع مع ذلك بأنهم يوجدون جميعاً في مكان يسمى لاغلوريا سان كارمييو . وبينما أن هذا مكان ليس من السهل بلوغه ، ولاسيما في الموسم الممطر في آب / أغسطس . وعلى أي حال فهو لم يرهم . وهناك نقطة موضع نقاش وهي ما إذا كان يمكن مشاهدة موقع مخيم التشوباديرو من برج المراقبة في تشاکاخ أم لا ، وهو البرج الذي يشغله أفراد من جيش غواتيمالا . ويعتقد الأب خافيير في سان كريستوبال أن من يقف في أحد المواقعين يرى الموقع الآخر . وقد تلقى المقرر الخاص منذ ذلك الحين معلومات أخرى تتفق هذا القول . والمسألة مجرد حقيقة بسيطة ولكن المقرر الخاص لا يستطيع القول أي الروايتين هي الصحيحة .

٤٤١ - انه حدث جلل ومهما لاشك فيه أن أشخاصاً قد قتلوا وأصيبوا . وإذا بحث الموضوع من زاوية من صاحب النصيب الأكبر في الكسب من شن مثل هذا الهجوم وجدت حجج تشير إلى كل من المغاوير والجيش الغواتيمالي . وهناك أيضاً حجج قوية تشير إلى عكس ذلك في كل حالة . ولا يستطيع المقرر الخاص أن يقول من الذي قام به . وإذا أجرى تحقيقاً كامل فينبغي أن يجمع الأدلة في كلا البلدين وسيلزم له المزيد من الوقت والاجتهاد .

٤٤٢ - وقد علم المقرر الخاص ، أثناء زيارته التي قام بها في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ ، أن نحو ٢٢ من اللاجئين قد عادوا من المكسيك وحظي ٢٠٠٠ منهم باعتراف رسمي من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشعوب اللاجئين . وقد كانت هناك ٢٠٠ أسرة في تشاکاخ ، أما الأسر المتبقية فقد عادت إلى قراها الأصلية . وقد واصل رئيس جمعية الصليب الأحمر الغواتيمالية تعاونه مع نظيره المكسيكي ، واجريا المزيد من المباحثات مع السلطات المكسيكية ومع مفوضية الأمم المتحدة لشعوب اللاجئين في المكسيك وجنيف . وقد كان الامل معقوداً على اقامة المزيد من نقاط العبور الرسمية في الشمال الغربي

من هويتينانغو ( بالقرب من شاكاخ ) وفي اسكن ( بالقرب من المستوطنات الجديدة التي يجري بناؤها في منطقة بلايا غراندي ) . وقد كان من الممكن أيضا استقبال اللاجئين العائدين في تشيسيك ، وألتا فيراباز كما أن بعضهم قد عبر نهر اسوماسنتا الى باتين الغربية حيث توجد هناك الآن مراافق لاستقبالهم في يانا هي . الا ان المجموعة الكاملة من مراافق الاستقبال ليست كاملة بعد . ويجرى حاليا بذل جهود لترتيب القيام بزيارات من قبل أفرقة الصليب الاحمر تكون مصحوبة بمتجمدين شفويين لكي تشرح لللاجئين الموجودين في المخيمات الحالة الراهنة في غواتيمالا والخيارات المتاحة لهم ، فضلا عن اتخاذ الترتيبات لتمكين بعض قادة مجموعات اللاجئين من العودة ، تحت اشراف الصليب الاحمر ، لفحص الحالة بحيث يمكنهم العودة الى المكسيك واطلاع رفاقهم على ما شاهدوه .

## ٢- اللاجئون في هندوراس

٦٤٣- لم تتيسر زيارة مخيم أل باريسو ، في محافظة كوبان الواقعة في شمال شرقى البلاد . فالمخيم يقع في منطقة نائية ولم يكن هناك وقت كاف للوصول اليه . بيد أن المقرر الخاص يشعر ببالغ الامتنان لرئيس ادارة الهجرة في كوبان رويناس ، وموظفيه لتقديمهم جميع المعلومات المتوفرة لديهم .

٦٤٤- وما برح مواطنو غواتيمالا يعبرون الحدود منذ سنوات عديدة للاشتراك في جنى محاصيل مثل التبغ ، في كوبان . وعندما اندلعت اعمال العنف في السنتين في شرق غواتيمالا ، قررت بعض الاسر المهاجرة البقاء في هندوراس . وهم مستوطنون الآن ولا يتمتعون بمركز اللاجئ .

٦٤٥- الا أن مواطنى غواتيمالا بدأوا ، في سنة ١٩٨١ ، في دخول هندوراس كلاجئين من جراء النزاع في غواتيمالا . وقد وصلوا اليها على شكل مجموعات أسرية وسعوا الى اللجوء في عدة قرى صغيرة بالقرب من الحدود . وقامت سلطات هندوراس بجمعهم من هذه القرى ، ووفرت لهم مخيبي آل تيسورو والباريسو . ومنحوا ايضا مركز اللاجئ وأصبحوا في نطاق اختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وتوجد لدى ادارة الهجرة في هندوراس قائمة تتضمن ٥٨٦ اسم ، تتنقسم الى مجموعات أسرية وتوضح القرى التي عشر فيها على كل اسرة في هندوراس . ونقطة هذه القائمة بعد أن غادر بعض اللاجئين هندوراس . ولم تتفق أسماء اخرى لمدة عامين تقريبا ، وربما يكون آخرون قد عادوا الى غواتيمالا .

٦٤٦- ووفرت حكومة هندوراس للاجئين في أل باريسو أرضا يزرعونها حاليا . وهم منتجون للغاية بحيث يوفرون الطعام لغيرهم من اللاجئين . ولا تفرض حكومة هندوراس أو حكومة غواتيمالا أية قيود تحول دون عودتهم الى غواتيمالا اذا رغبوا في ذلك . وقد عاد البعض منهم ، كما أن قليلين آخرين سافروا الى بلدان أخرى . ولما كان المقرر الخاص غير قادر ، في هذه الزيارة ، على التكلم مع اللاجئين انفسهم في المخيم ، فإنه لا يستطيع الابلاغ عن رغباتهم أو نواياهم .

## ٣- اللاجئون في بليز

٦٤٧- قام المقرر الخاص ، بمساعدة ومشورة من السلطات المختصة ، بزيارة قريتي سان لازارو وأوغست بابن ريدج في الجانب الغربي من مقاطعة اورانج ووك ، بالقرب من الحدود المكسيكية

والعاصمة بلموبان وبينك فييغو ديل كارمن في مقاطعة كايو ، وتقع هذه المدينة على الحدود في منطقة العبور الى غواتيمالا . الواقع أن ابرشية بينك فييغو الكاثوليكية تشمل بلدية كويداد ميلكور دي منكوس في محافظة ال بيتين التابعة لغواتيمالا بقراها ونحوها العديدة . والحدود غير مغلقة في الوقت الحالي .

٤٤٨ - وليست مشكلة من يسمون "أجانب" في بليز بمشكلة جديدة . فقد وفدو من دول مختلفة ، ولكن يغلب ان يكونوا من بلدان متاخمة . وعلى الرغم من ان بعضهم قد سببوا مشاكل ، فان حكومة بليز اتخذت موقفا ايجابيا ازاءهم . فقد وفرت برامج المساعدة لفترة ما ، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وذلك لمساعدة اللاجئين من السلفادور . وتنظر الحكومة حاليا فـي ان ينسحب مركز اللاجيء على اشخاص من جنسيات أخرى ، بما في ذلك المنتدون الى غواتيمالا . وتحقيقا لهذه الغاية أعلن عفو عام في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، عن جميع الاجانب الذين يقيمون في بليز بطريقة غير شرعية اعتبارا من ١ أيار / مايو ١٩٨٤ ، وذلك اذا سجلوا انفسهم في احد مراكز الشرطة المحلية في موعد غايته ٣٠ تموز / يوليه ١٩٨٤ . وكان المعرض واحدة من شهادتين : ترخيص مؤقت بالاقامة في بليز بالإضافة الى اهلية طلب الحصول على مركز المقيم الدائم في بليز بعد سنة واحدة ، أو ترخيص بالاقامة في بليز بصفة لاجيء .

٤٤٩ - ولاتزال عملية تطوير هذه السياسة مستمرة ، وقد ناقشها المقرر الخاص مع وزير الداخلية وممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي كان اخيرا في بعثة الى بليز . ويخرج معظم هذه السياسة عن نطاق ولاية المقرر الخاص ، ولكنه يود ان يسجل انه يجرى اعداد الاجراءات اللازمة لمساعدة مواطني غواتيمالا في بليز . ويقول بعضهم انهم هربوا من الظروف القمعية في غواتيمالا . وعبر آخرون الحدود لأسباب اقتصادية او أسرية . وربما يكون للأخيرين أهمية بوجه خاص في منطقة توليدو الجنوبية الغربية . وقد تحدث المقرر الخاص مع شخص من تلك المنطقة وهو ينتمي الى الكيكتشي ومولود في بليز فأعرب عن اعتقاده بوجود "بعض مئات" من الاهالي الاصليين ، ومعظمهم ايضا من الكيكتشي في المنطقة التي يقيم بها . وكان بعضهم من المهاجرين الذين يبحثون عن ارض لم تكن متوفرة لهم في ال بيتين ، وكان آخرون غير راضين عن محاولات سلطات غواتيمالا لاعادة توطينهم في مجتمعات أكبر ، في اطار مشاريع لجنة التعمير الوطنية ، حيث توفر الارض والمرافق والمشورة ولكن على أساس الانتقال من أرضهم التي اعتادوا الفلاحة فيها . وليس من السهل تحديد الفارق بين اللاجئين لأسباب اقتصادية واللاجئين لأسباب سياسية .

٤٥٠ - ويرد في الفقرتين ٤٥ و ٤٦ والفقرات ١٠٢ الى ١٠٤ بيان بعض الاحداث التي دفعت بعض الأسر من غواتيمالا الى الرحيل الى بليز ، وهذه روايات لم يتم التحقق منها بسوء سلطات غواتيمالا لأسباب واضحة ، وسيعود اليها المقرر الخاص في تقريره النهائي . الا ان لبعض الاحصاءات أهمية حيث أنها توضح مدى المشكلة في بليز . وبموجب العفو العام لسنة ١٩٨٤ ، سجل ٦٤٧ شخصا أنفسهم حتى ٣١ تموز / يوليه ١٩٨٤ . وكان من بينهم ٨٤٨ شخصا من غواتيمالا ( ولا تشمل هذه الأرقام اللاجئين من السلفادور المعترف بهم رسميا ) .

٤٥١ - وينبغي اضافة أمرين: الاول ، انه يوجد مواطنون من غواتيمالا اقاموا في بليز عشر سنوات او نحو ذلك وكان يمكن لهم ان يصبحوا مواطنين ولكنهم لم يطلبوا ذلك لسبب أو آخر ، وهم يبلغون

الشرطة عن أنفسهم بانتظام إلا أنهم لا يعانون أى متابعة فيما عدا حالة البطالة العامة . الثاني ، أن النزاع الدولى يشأن السيادة على بلizer مسألة دقيقة . وتشير جميع الدلائل إلى أن جميع الأطراف المعنية تفكرا فيها تفكيرا بناء ؛ ولكنها تظل عاماً ينبعى النظر فيه ، ولاسيما من جانب أهالي غواتيمala الذين يعيشون في بلizer .

٢٥٦ - والاحصاءات المتعلقة بمواطني غواتيمala الذين سجلوا أنفسهم بموجب العفو العام هي كما يلي حسب المناطق :

٣٤٨	بليز ، ( المنطقة الشرقية الوسطى )
٢٠١٢	كايو ( المنطقة الغربية الوسطى )
٥٧٣	كوروزال ( الشمال )
٩٠٣	أورانج ووك ( الشمال الغربي )
٢١٣	ستان كريك ( الجنوب الشرقي )
٧٩٩	توليدو ( الجنوب الغربي )
<hr/> <u>٤٨٤٨</u>	

٢٥٣ - وكانت هناك فكرة عامة سادت في أقوال اللاجئين باستثناءات قليلة . فقد غادروا غواتيمala ، من منطقة بيتيين بصفة رئيسية ، خلال فترة تمتد من أواخر السبعينيات إلى أوائل الثمانينيات بسبب الخوف والعنف . وذكر الملمون بالحالة الراهنة أن الأمور في العام الماضي كانت أفضل وأهدأ في شرق بيتيين ولكن ليس في الغرب . ومن الواضح أن الأهالي يعبرون الحدود ويعاودون العبور إلى الاتجاه الآخر ، وكثيراً ما يفعل ذلك القس ومساعده في بينك فيبيخو مراراً أشياء تأدبة واجباتهما الدينية . وذكرت أحدي أسر اللاجئين أنها تعتقد أن نجعها القديم في بيتيين ، ونجوعاً أخرى ، قد دمرت تماماً ، وهذا ليس صحيحاً كما أبلغ مساعد القس المقرر الخاص من واقع خبرته الشخصية . والباعث على البقاء في بلizer هو أن كل شيء هادئ هنا ، اذ تتتوفر لديهم مساكن وعمل مؤقت على الأقل ، ووضع قانوني في ظل العفو العام .

#### رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٥٤ - أمضى المقرر الخاص في زيارته الثالثة والرابعة لغواتيمالا اثنى عشر يوماً كانت زاخرة بالنشاط . هذا بالإضافة إلى ١١ أو ١٢ يوماً غيرها أمضاها هناك في سنة ١٩٨٣ . ولقد يظن أن هذه الفترة وجيزة لفهم تاريخ البلد وطابعه ومؤسساته والعناصر الأخرى التي تتلاحم لتكون غواتيمالا . غير أن من حسن الحظ أن قد أتيحت له فرصة اجراء العديد من المناقشات خارج البلد مع أشخاص يهتمون اهتماماً بالغاً بقضايا ذلك البلد . وكانت قد أرسلت إليه مواد مكتوبة من عدد كبير من المصادر كما تنسى له أن يشاهد أفلاماً وأشرطة فيديو . واقتضت منه ولايته أن يقدم تقريراً عن الحالة على أساس زيارته الشخصية ومصادر أخرى موضوع بها .

٤٥٥ - وقد تعتبر الفقرات السابقة مجرد مجموعة من الملاحظات بشأن مواضيع معينة . ولذلك لا بد من التشديد على أنها ترد في الاطار الأعم الذي يجمع كل مصادر المعرفة المتوفرة للمقرر الخاص عن غواتيمالا . وهي تعالج الأمور التي تبدو أساسية بالنسبة الى الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في البلد، وهي أمور اختارها آخرون أيضاً للتعليق عليها . ويدرك المقرر الخاص الخلفية التي يتبعين النظر من خلالها الى هذه الأمور ، ويعتقد أنها تمثل تصويراً أو توضيحاً معقولين للقضايا . ومن ميزاتها أنها تعكس آراء ، تم جمعها أثناء المقابلات الشخصية ، لعدد كبير من الناس هم : أهم أعضاء الحكومة والكنيسة ، وأعضاء السلك القضائي وغيرهم من الذين يضطلعون بمسؤوليات كبرى في الدولة ، والممثلون الدبلوماسيون لعدد من البلدان ، والقادة العسكريون وغيرهم من الضباط في المقاطعات ، ورؤساء البلديات ونوابهم ، وشريحة عريضة من شعب غواتيمالا ، في العاصمة وفي المدن والقرى ( انظر الخريطة في المرفق الثاني ) ، في كامل أنحاء غرب البلد وشماله وفي البلدان المجاورة ، وكذلك مقابلات مع منتخبى النظام القائم والحالة الراهنة . ومع أن في طبيعة دور المقرر الخاص ما قد يوعدي حتماً الى ايهاءات بالسطحية ، فقد حاول أن يحدد بكل دقة حقوق الإنسان التي تتطلب الاهتمام واظهار ما يجري هناك عن طريق أدلة مباشرة تم جمعها على الطبيعة .

٤٥٦ - عليه يوصي المقرر الخاص بما يلي :

(أ) ينبغي أن يقدم كل تأييد ممكن لعملية العودة الى انتخاب الحكومة بصورة ديمقراطية وينبغي وضع أحکام الدستور الجديد بحيث يضمن كل حقوق الانسان الواردة في العهدين الدوليين . وينبغي للجمعية التأسيسية أن تنظر في الطريقة التي يمكن أن تساعد بها في الاعداد للانتخابات القادمة بحيث يمكن أن تعبر الأحزاب التي تخوض المعركة الانتخابية عن أكبر عدد ممكن من الآراء السياسية وينبغي انجاز هذه العملية بأسرع ما يمكن مع القيام بصورة مستمرة بالنظر في القضايا المطروحة على نحو دقيق ؟

(ب) ينبغي أن يضمن الدستور ، وهذا أمر مفيد ، أن تكون مراكز السلطة والمسؤولية على كل مستوى من مستويات الحكومة المركزية والمحلية ، بما في ذلك دور تنسيق الوكالات الحكومية في أيدي المدنيين . كما ينبغي أن يرسخ مبدأ استقلال السلطة القضائية ،

(ج) ان حالات العنف والاختفاء تمثل جانباً مفزعاً من جوانب الحالة الراهنة . ومع أنها تمس مجموعة كبيرة متنوعة من الناس ، الا أن أعضاء الأحزاب السياسية وأساتذة وطلاب الجامعات ، وخاصة بجامعة سان كارلوس ، والنقابيين هم من أبرز ضحاياها . وبغض النظر عنمن قد يكون مسؤولاً عنها

فانها تنتطوى على أشكال عديدة من انتهاكات حقوق الانسان . وينبغي أن تسعى الحكومة ، على سبيل الاستعجال ، الى منع وقوع هذه الحوادث ، ومحاكمة الاشخاص الذين قاموا في الماضي بارتكاب أعمال من هذا القبيل . وينبغي للجنة الموقوفة من ثلاثة أعضاء والمكلفة الان بالتحقيق في حادث الاختفاء أن تعمل بنشاط كامل ، وينبغي التعاون معها تماما ، وخاصة من قبل وحدتي الشرطة DIT و BROE ووحدة الجيش G2 ، وهي الوحدات التي يوجه ضدها العديد من الادعاءات . وينبغي للأسر الأشخاص المختفين أن تزود اللجنة بكل ما في حوزتها من معلومات ؛

(د) هناك حاجة ملحة الى تحسين الجو الذى يتميز بالعنف اذا أريد اقناع عدد أكبر من الأحزاب السياسية بالاشتراك في الانتخابات القادمة ، وينبغي تشجيع الأحزاب بكافة أشكالها على المشاركة في الانتخابات ؛

(ه) ينبغي النظر على نحو عاجل في تحسين عمل المحاكم الجنائية ، ويلزم توفير المساعدة التقنية والتدريب من أجل تمكين القضاة وموظفي المحاكم من تنفيذ القانون على وجه سليم واعادة الثقة في الجهاز القضائي ؛

(و) ينبغي أن يحظى البرنامج الانمائي بكل تشجيع ممكن . بيد أنه ينبغي أن تتساهم الناس حرية الاختيار بين الاقامة في مراكز التنمية أو عدم الاقامة فيها ، وأن تأخذ طبيعة التنمية الريفية في الاعتبار الكامل رغبات المجتمع المحلي المعنى (وهذه هي السياسة المتبعة بالفعل ) ؛

(ز) ينبغي أن يستمر توزيع سندات ملكية الاراضي ، وأن تقدم المساعدة التقنية لتمكين السكان الريفيين من الارتفاع عن مستويات الكفاف في الزراعة . وينبغي الاستمرار في تشجيع الأشكال الأخرى للعملة في المناطق الريفية ، وينبغي بذل كل جهد لتخفيض البطالة في جميع أنحاء البلد ؛

(ح) ينبغي أن يتم رفع مستويات المعيشة والسكن والتسهيلات المقدمة للعمال المهاجرين وتطبيقها على الوجه السليم . وهذا اجراء مقترن من قبل الحكومة وينبغي أن يحظى بالتأييد ؛

(ط) ينبغي أن يحظى النشاط النقابي بالتشجيع والحماية وأن يمنح الاعتراف الواجب به بوصفه مساهمة قيمة في حرية المجتمع ؛

(ئ) ينبغي أن تمضي لجنة السلالم في مهمتها . وينبغي تشجيع الجمعية على انشاء هيئة مستقلة وقوية تضم أشخاصا من المشهود لهم بالاستقامة من أجل مراقبة حالة حقوق الانسان والاصرار على التحقيق في حالات العنف وتصحيحها ؛

(ك) ينبغي أن يزود اللاجئون في كل البلدان المحيطة بغواتيمالا ، وبالأخص فسي المكسيك ، بمعلومات كاملة وجديرة بالثقة عن الحالة في غواتيمالا على أساس مستمر ، اذ يمكنهم ذلك من أن يقرروا بحرية ما اذا كانوا يرغبون في العودة الى البلد .

٤٥٧- ان التسلسل الذي ترد فيه هذه التوصيات ليس ترتيبا لها حسب الأهمية . فكل واحدة منها تتعلق بمجموعة هامة من حقوق الانسان ، وان كان الحق في الحياة هو أساس هذه الحقوق كلها .

## المرفق الأول

\* قرار الجمعية العامة ١٢٠/٣٩

### حالة حقوق الإنسان والحربيات الأساسية في غواتيمالا

ان الجمعية العامة ،

اذ تكرر انه يقع على حكومات جميع الدول الأعضاء التزام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحربيات الأساسية ،

واذ تشير الى قراريها ١٨٤/٣٧ الموعز في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ و ١٠٠/٣٨ الموعز في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ،

واذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٣/١٩٨٤ الموعز في ١٤ آذار / مارس ١٩٨٤ والذي أعربت فيه اللجنة عن قلقها البالغ ازاء استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في غواتيمالا ،

واذ تضع في اعتبارها قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ٤٣/١٩٨٤ ، الذي تعترف فيه اللجنة الفرعية ، في جملة أمور ، بوجود نزاع مسلح ذي طابع غير دولي في غواتيمالا ناجم عن عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ذات طابع هيكلية ،

واذ تلاحظ أنه قد اجريت في تموز / يوليه ١٩٨٤ انتخابات الجمعية التأسيسية ، مما يتمثل في المرحلة الأولى من العملية الانتخابية التي تهدف إلى إقامة حكومة دستورية جديدة وفقا للجدول الزمني الذي اقترحته حكومة غواتيمالا ، واذ تؤكد أهمية تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها متابعة العملية الانتخابية في مناخ خال من التخويف والرعب ،

واذ يثير جزءها استمرار العنف الذي تحركه دوافع سياسية والذي يأخذ شكل أعمال القتل والاختطاف ،

واذ يثير جزءها أيضا العدد الكبير من الأشخاص الذين لا يزالون يختفون وعدم وضوح مصير من حكموا أمام المحاكم الخاصة التي حلت الآن ،

واذ ترحب بتعاون حكومة غواتيمالا مع المقرر الخاص في أدائه لولايته ، وتلاحظ مع الارتياح أنه قد سلمت إلى المقرر الخاص الآن قائمة بالحالات التي نظرت فيها المحاكم الخاصة ،

١- تحيط علما بال报吿 الموقعت المقدم من المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٣/١٩٨٤ الموعز في ١٤ آذار / مارس ١٩٨٤ ؛

٢- تكرر الاعراب عن بالغ قلقها لاستمرار حالات الانتهاك الجسيم والواسع الانتشار لحقوق الإنسان في غواتيمالا ، بما في ذلك العنف ضد غير المقاتلين ، وحالات الاختفاء والقتل ، والقمع

\* سينشر النص النهائي المحرر لهذا القرار في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٥١ (A/39/51) .

- واسع النطاق ، بما في ذلك ممارسة التعذيب ، وتشريد السكان الريفيين والأصليين ، وحصرهم في مراكز للتنمية وارغامهم على الاشتراك في الدوريات المدنية ، التي تنظمها وتسيطر عليها القوات المسلحة ؛
- ٣- تحث مرة أخرى حكومة غواتيمala على اتخاذ تدابير فعالة لضمان الاحترام التام لحقوق الانسان والحربيات الأساسية من جانب جميع سلطاتها ووكالاتها ، بما في ذلك قوات الأمن ؛
- ٤- تجدد دعوتها لحكومة غواتيمala للامتناع عن التشريد القسري للأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات السكان الريفيين والأصليين وعن اللجوء الى أسلوب الاشتراك القسري في الدوريات المدنية ، مما يوعدى الى انتهاكات حقوق الانسان ؛
- ٥- ترحب بكون العديد من الأشخاص الذين جرت محاكمتهم من جانب محاكم خاصة قد أطلق سراحهم الان وتدعو حكومة غواتيمala الى نشر قائمة بأسماء الحالات التي نظرت فيها المحاكم الخاصة ؛
- ٦- ترجو من حكومة غواتيمala أن تتحقق في ، وتكشف النقاب عن ، مصير جميع الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء غير الطوعي أو القسري والذين لايزال مصيرهم مجهولا وأن تضع حدًا لاعتقال والسجن التعسفيين في أماكن سرية ؛
- ٧- تحث حكومة غواتيمala على تهيئة الظروف اللازمة لضمان استقلال الجهاز القضائي ولتمكين القضاة من تطبيق حكم القانون ، بما في ذلك الحق في المثول أمام المحكمة ، وأن تقاضي وتعاقب على وجه السرعة وبصورة فعالة من يتبيّن أنهم مسؤولون عن انتهاكات حقوق الانسان ، بما في ذلك افراد القوات العسكرية والأمنية ؛
- ٨- تطلب الى حكومة غواتيمala أن تسمح لهيئة مستقلة ومحايدة بأن تعمل في البلد لرصد حالات انتهاك حقوق الانسان المزعومة وبالتحقيق فيها ،
- ٩- تجدد منادتها لجميع الأطراف المعنية في غواتيمala أن تكفل تطبيق ما يتصل بالموضوع من قواعد القانون الدولي الانساني الساري على المنازعات المسلحة التي لا يكون طابعها دوليا ، وتتوفر الحماية للسكان المدنيين وتسعى الى وضع حد لكافة أعمال العنف ؛
- ١٠- تناشد حكومة غواتيمala أن تسمح للمنظمات الإنسانية الدولية بمد يد المساعدة في التحقيق في مصير الأشخاص الذين اختفوا بهدف ابلاغ ذويهم بمكان وجودهم ، وبزيارة المعتقلين أو المسجونين وتقديم المساعدة الى السكان المدنيين في مناطق النزاع ،
- ١١- تطلب الى الحكومات أن تمنع عن تزويد غواتيمala بالأسلحة وغيرها من أشكال المساعدة العسكرية طالما استمرت في ذلك البلد حالات الانتهاك الخطيرة لحقوق الانسان ؛
- ١٢- تحث حكومة غواتيمala على ضمان تهيئة جو خال من التخويف والارهاب يمكن الجميع من الاشتراك الحر في العملية السياسية ؛
- ١٣- تدعو حكومة غواتيمala والأطراف الأخرى المعنية الى أن تواصل التعاون مع المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان ؛

- ١٤- ترجو من لجنة حقوق الانسان أن تدرس بعناية تقرير المقرر الخاص وكذلك المعلومات الأخرى ذات الصلة بحقوق الانسان في غواتيمala وأن تنظر في الخطوات الاضافية اللازمة لضمان الاحترام الفعال لحقوق الانسان والحرفيات الأساسية بالنسبة للجميع في ذلك البلد ؛
- ١٥- تقرر أن تواصل دراستها لحالة حقوق الانسان والحرفيات الأساسية في غواتيمala في دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ١٠١

١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤

المرفق الثاني

خريطة تبين مسار تنقل المقرر الخاص في غواتيمالا

